

مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 45 . العدد 30

1445 هـ - 2023 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

رئيس هيئة التحرير	أ. د. محمود حديد
رئيس التحرير	أ. د. هائل الطالب

عضو هيئة التحرير	د. محمد هلال
عضو هيئة التحرير	د. فهد شريباتي
عضو هيئة التحرير	د. معن سلامة
عضو هيئة التحرير	د. جمال العلي
عضو هيئة التحرير	د. عباد كاسوحة
عضو هيئة التحرير	د. محمود عامر
عضو هيئة التحرير	د. أحمد الحسن
عضو هيئة التحرير	د. سونيا عطية
عضو هيئة التحرير	د. ريم ديب
عضو هيئة التحرير	د. حسن مشرقي
عضو هيئة التحرير	د. هيثم حسن
عضو هيئة التحرير	د. نزار عبشي

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الإلكتروني : [magazine@ albaath-univ.edu.sy](mailto:magazine@albaath-univ.edu.sy)

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
 - طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
 - إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
 - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
 - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
 - إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
 - يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
 - 2- هدف البحث
 - 3- مواد وطرق البحث
 - 4- النتائج ومناقشتها .
 - 5- الاستنتاجات والتوصيات .
 - 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
 - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
 - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
 - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
 - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- . كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
- ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.
- 10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (-) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة . وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة . مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة ألف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
46-11	حسام درويش د. عبد الرزاق حساني	أثر مؤشرات النظام المالي في دعم عملية إعادة الاعمار
80-47	حيدر تفاحة	دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي (دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)
106-81	راما العطار د. أكرم الحوراني	قياس وتحليل مؤشرات أداء أسواق المال دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية (2010-2021)
142-107	لجين الخطيب د. محمد حمرة	أثر مواءمة السيولة والربحية في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص
170-143	د. كندة ديب د. جميل عيسى فاتنة زهرة	معوّقات تطبيق نموذج التميز الأوروبي في الجامعات السورية دراسة ميدانية في جامعة تشرين

أثر مؤشرات النظام المالي في دعم عملية

إعادة الأعمار

الدكتور عبد الرزاق حساني*

حسام درويش**

□ الملخص □

تتمثل أهداف البحث في تحديد دور النظام المالي في تمويل عملية إعادة الأعمار، وقياس حجم التمويل اللازم لسد فجوة إعادة الأعمار. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة بالاعتماد على البيانات السنوية من المجموعات الإحصائية بين عامي 2000-2020. ومن أهم النتائج: يوجد فجوة سلبية بين الناتج المحلي المحقق والناتج المحلي المطلوب حيث تمثل الفجوة المطلوبة لإعادة الأعمار، حيث أن المحقق أقل من المطلوب، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في فجوة إعادة الأعمار يساهم في تقليص حجم الفجوة، هو الأعلى تأثيراً بالقيمة المطلقة، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في فجوة إعادة الأعمار يساهم في تقليص حجم الفجوة، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في فجوة إعادة الأعمار يساهم في تضخيم حجم الفجوة، ويوجد أثر ضعيف جداً ذو دلالة إحصائية لحجم التداول في فجوة إعادة الأعمار يساهم في تضخيم حجم الفجوة. هناك حاجة إلى 7.47 مليار توجه للإقراض، و7.47 مليار دولار موجهة للاستثمار، ولا مانع من إنفاق خمسة مليار دولار، وثبات حجم التداول عند قيمة مقابلة لخمس مليار دولار، لردم فجوة إعادة الأعمار بالكامل.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، إعادة الأعمار، الناتج المحلي الإجمالي، فجوة إعادة الأعمار.

* أستاذ- قسم التامين والمصارف- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- سورية.

** دراسات عليا (دكتوراه)- قسم التامين والمصارف - كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- سورية.

The impact of financial system indicators in supporting the reconstruction process

* Dr. Abd-Al Razzaq Hassani

** Hussam Darwish

□ Abstract □

The objectives of the research are to determine the role of the financial system in financing the reconstruction process, and to measure the amount of funding needed to bridge the gap in reconstruction.

The research is based on the descriptive analytical method. Data for this study were collected based on annual data from statistical groups between 2000-2020.

Among the most important results: There is a negative gap between the achieved GDP and the required GDP, as it represents the gap required for reconstruction, as the achieved is less than required., and the presence of a statistically significant effect of the volume of bank credit in the reconstruction gap contributes to reducing the size of the gap, which is the highest impact In absolute terms, there is a statistically significant effect of the investment volume in the reconstruction gap that contributes to reducing the size of the gap, and there is a statistically significant effect of government spending in the reconstruction gap that contributes to amplifying the size of the gap, and there is a very weak statistically significant effect of the trading volume in the reconstruction gap Contributes to amplifying the size of the gap.

There is a need for 7.47 billion dollars for lending, and 7.47 billion dollars for investment, and there is no objection to spending five billion dollars, and the stability of trading volume at a value corresponding to five billion dollars, to fully fill the gap in reconstruction.

Keywords: financial system, reconstruction, gross domestic product, reconstruction gap.

* Professor - Department of Insurance and Banks - Faculty of Economics - University of Damascus - Syria.

** Postgraduate Studies (DPH) - Department of Insurance and Banks - Faculty of Economics - University of Damascus - Syria..

مقدمة

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات الآليات التي تسمح خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد لتمويل المشاريع الإنتاجية أو الخدمة وذلك من خلال استخدام وتوظيف المدخرات المتاحة، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتكاملة في إنتاج وحيارة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة، ويأخذ التمويل في الاقتصاد إما شكلا مباشرا بين أصحاب الفائض والعجز (من خلال وسطاء السوق المالي خصوصا)، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية.

ولكن تطوير النظام المالي في الدول النامية يتطلب سياسات واقعية ومصممة لتناسب الظروف الاقتصادية، حيث نجد أنه في الدول النامية وخصوصا في مراحل الانتقال من أزمت إلى إعادة إعمار أو مراحل الانتقال من دول نامية إلى دول متطورة . فيتوجب على الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة وذلك سواء من خلال سن التشريعات وخلق البيئة المناسبة لذلك أو من خلال تعزيز فعالية السياستين النقدية والمالية عبر عمليات السوق النقدية، أو لإدارة الدين العام . وفي بعض الحالات الخاصة كالمساهمة في تمويل عملية إعادة الإعمار وماتتطلبه من احتياجات تمويلية كبيرة جداً تعجز عنها مصادر التمويل المتاحة عادة (الميزانية العامة للدولة وللمصارف والهيكل المالي للمؤسسات بشكل عام). ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاطار النظري العام للنظام المالي ودراسة مؤثراته التي تدعم مستوى تطوره، وتحديد متطلبات بناء قدرات ومقومات النظام المالي بشكل عام و النظام المالي في سورية بشكل خاص للبحث في المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية إعادة الإعمار وذلك من خلال الاستفادة من التجربة الألمانية كونها انتقلت من اقتصاد أزمة استوجب إعادة الإعمار إلى اقتصاد متطور ومقاربة الحالة السورية لها.

مشكلة البحث:

تسبب الأزمات عموماً ضرراً كبيراً على مجمل القطاعات الاقتصادية وكلفة الأزمة (الحرب في سورية) أدت إلى دمار هائل في قطاع الزراعة والصناعة والتجارة وفي القطاع المالي أيضاً ويستوجب سياسات الخروج من هذه الأزمة العمل على تأمين مصادر مالية كافية لإعادة الإعمار والنهوض بالبلد وقطاعاته الاقتصادية، بما أن النظام المالي هو الوسيلة لتأمين مصادر للتمويل للشركات أو حتى لتمويل عجز الموازنة، ولكي يلعب النظام المالي دوره بشكل فعال فلا بد من توفر مقومات وأسس وبيئة داعمة تضمن فعاليته وذلك في حشد المدخرات وتقديم الدعم والتمويل لعملية إعادة الإعمار، وعلى هذا الأساس تبلورت إشكالية هذا البحث هل هناك فجوة تمويلية سواء لدى الحكومة أو القطاع الخاص؟ وما هو دور النظام المالي في ذلك، لاسيما في ظل ضعف النظام المالي ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤلات الرئيسية التالية:

- ماهي المقومات التي يجب ان تتوافر في النظام المالي ليسهم بشكل فعال في تمويل إعادة الإعمار؟

أهمية البحث:

تكمن الأهمية النظرية لهذا البحث من كونه يتناول تقييم النظام المالي في سورية وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المعبرة عنه وهي حجم الائتمان المصرفي وحجم الانفاق وحجم الاستثمار. وتكمن أهمية هذا البحث في تركيزه على مفهوم النظام المالي ومكوناته.

أما الأهمية العملية لهذا البحث فتكمن في النتائج التي سيتوصل لها البحث والتي على أساسها سيتم تقييم أثر النظام المالي في ردم فجوة التمويل اللازمة لاعادة الاعمار، المتمثلة بالفجوة بين الناتج المحلي المطلوب والناتج المحلي الفعلي المحقق وهذا بدوره يمكن أن يزود الجهات المختصة بحجم التمويل المطلوب لتحقيق اعادة الاعمار.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث بما يلي:

1. تحديد دور النظام المالي في تمويل عملية إعادة الاعمار.
2. قياس حجم التمويل اللازم لسد فجوة إعادة الاعمار.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم هذا المنهج على دراسة وتحليل ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة ومن ثم تفسيرها، وهذا المنهج قائم على دراسة الأسس النظرية في المراجع التي تخص موضوع البحث، وتوأمة ذلك مع دراسة السلاسل الزمنية التي سيتم استخراج متغيرات البحث من خلال المواقع الرسمية لكل بلد ومؤشرات الاقتصاد الكلي له، وسيتم استخدام برنامج E-VIEWS.

طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة بالاعتماد على البيانات السنوية من المجموعات الاحصائية بين عامي 2000-2020.

متغيرات البحث:

- المتغيرات المستقلة تتمثل في:
 - حجم الائتمان المصرفي: والمتمثل بحجم الودائع ونسب توظيفها (قروض وتسهيلات ائتمانية أخرى).
 - حجم التداول في الأسواق المالية: والمتمثل بحجم التداول، ومعدل الدوران ونسبة راس مال السوق، عدد الشركات المدرجة، عدد القطاعات الاقتصادية التي تمثلها الشركات المدرجة.
 - حجم الإنفاق الحكومي: والمتمثل بإجمالي الإنفاق الاستثماري والخدمي .
 - حجم الاستثمار (رأس المال الثابت): والمتمثل بالقيمة الرأسمالية في النظام المالي
- المتغير التابع: ويتمثل في: مؤشرات إعادة الإعمار.

تتمثل مؤشرات إعادة الإعمار في مؤشرات الاقتصاد الكلي كون عملية إعادة الإعمار تهدف إلى رفع هذه المؤشرات والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الحرب أو أفضل منها، وبالتالي تحسب فجوة إعادة الاعمار (النتائج المحلي الإجمالي المطلوب - الناتج المحلي الإجمالي المحقق) بين عامي 2011-2020.

فرضية البحث:

يسعى البحث لاختبار الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في تمويل

إعادة الاعمار، ويتفرع عنها الفرضيتين التاليتين:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي

الإجمالي بين عامي 2000-2010

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في تمويل إعادة

الاعمار.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: لينا الأغا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في

سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق - سورية.

هدفت الدراسة :

تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد

السوري

التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل

إعادة الأعمار

المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية

مناهج الدراسة:

المنهج المتبع هو الوصفي التاريخي في الفصل الأول، والمنهج التحليلي الاستنباطي

في الفصل الثاني

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ان النظام المالي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامي وانه لا بد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلة، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

الدراسة الثانية: سورية ماموني (2017) علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة عبد الحميد بن باديس - الجزائر.

هدفت الدراسة :

- الوقوف عند اهم نظريات النمو الاقتصادي.
- قياس دور النظام المالي في الاقتصاد.
- تحديد مدى قوة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

مناهج الدراسة:

المنهج المتبع هو الوصفي في الجزء النظري، والمنهج التحليلي في الجزء العملي
توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يوجد تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ولكن إن هذا الأثر ينخفض عند الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، كما ان توظيف ما سبق من تحليلات ودراسات تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2015 حيث كان الانطلاق من المراحل التي مر بها النظام المالي، حيث كان للإجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي تأثيرات على الهيكل المالي الجزائري، وتبعاً للدراسة القياسية التي قمنا بها على حالة الجزائر تم إسقاط المتغيرات الإحصائية المتوصل إليها حتى يتسنى لنا معرفة

مدى مساهمة تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي الجزائري واختبار صحة الفرضية من خلال دراسة الإحصائية والاقتصادية.

الدراسات الأجنبية:

- DANIEL DETZER. (2013) . **Financial market regulation in Germany: capital requirements of financial institutions**, PSL Quarterly Review, vol. 68 n. 272

هدفت الدراسة : هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة عامة عن تطوير لوائح متطلبات رأس المال في ألمانيا. بعد مناقشة نظرية لأسباب متطلبات رأس المال ، وتم تحديد اتجاهات مختلفة. عموماً ، من خلال زيادة تدويل وتعقد العمليات المصرفية ، ظهرت مخاطر جديدة ، بينما في البداية ركزت اللوائح على مخاطر الائتمان ، ومخاطر السوق في وقت لاحق ، وأصبحت المخاطر التشغيلية خاضعة للتنظيم أيضاً. منذ عام 1992 يتم تحديد متطلبات رأس المال إلى حد كبير على المستوى الدولي منذ ذلك الحين ، يوضح الاتجاه العام لمفهوم رأس المال وزيادة تحديد أوزان المخاطر بمساعدة نماذج المخاطر الداخلية للبنوك. وهدفت إلى تفسير انخفاض رأس المال بشكل غير مفهوم قد يعود إلى هبات بعض البنوك قبل الأزمة المالية. بينما الاتجاه نحو تخفيف معايير الأهلية للإنصاف التنظيمي كان على عكس توصيات بازل 3 ، فإن الاتجاه نحو استخدام نماذج المخاطر الداخلية في تحديد رسوم رأس المال التنظيمية لم يكن.

منهج الدراسة : وصفي تحليلي

نتائج الدراسة: قد تكون أوجه القصور في النماذج هي المشكلة الأساسية التي يمكن معالجتها. يعمل الخبراء بالفعل على تحسينات للتغلب على العديد من القضايا المرتبطة بنماذج المخاطر المستخدمة حالياً في الممارسة العملية. الاستعاضة المخططة لـ VaR بمقياس النقص المتوقع لذلك كما رأينا أنه من خلال تكنولوجيا أفضل وبحوث أكثر ، فإن تقنيات قياس المخاطر ستتحسن تدريجياً. سوف تصبح أكثر دقة وموثوقية وقوية.

يمكن معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية والتوافق المالي معها من خلال النهج في بازل 3 هو حلها ميكانيكياً عن طريق إدخال متطلبات رأس المال المعاكس للدورات

الاقتصادية التي تحدث عندما ينمو القطاع المالي بشكل مفرط. يشبه هذا النهج الأفكار التي اقترحتها بعض الاقتصاديين ومحافظي البنوك المركزية ، مثل تشارلز جودهارت. يحتاج المشرفون إلى معالجة مشكلة الاختلافات في مستويات رأس المال المثلى اقتصادياً واجتماعياً، وبالأخص المخاطر النظامية. تفتقر الأسواق المالية إلى الحافز ولكن أيضاً المعلومات اللازمة لاستيعاب المخاطر النظامية تلقائياً في نسب رأس المال الخاصة بها، وبالتالي يتمثل دور المشرفين في وضع تدابير مناسبة للكشف عن المخاطر النظامية. سيتم إضافة قيم ترجيح رأس المال لهذه المخاطر إلى متطلبات رأس المال المناسبة بشكل فردي. يتضمن بازل 3 بعض تلك الأفكار. ستكون هناك متطلبات رأسمالية أعلى للمؤسسات ذات الأهمية النظامية، والتي تمتلك رأس مال مرناً نسبياً بحيث يمكن التطور على المستوى القطاعي، من خلال مجموعة المؤسسات أو الأنشطة أو مطالبات محددة.

- Mariusz Prochniak, Katarzyna Wasiak (2016) **The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries**

هدف الدراسة: تحليل تأثير تطور واستقرار القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الفترة التي تغطي الأزمة العالمية على أساس الأساليب الكمية التي تحقق نتائج قوية منهج الدراسة : وصفي تحليلي

نتائج الدراسة : وجود تأثير كبير على النمو الاقتصادي لحجم وأداء النظام المالي. ومع ذلك ، متغيرات القطاع المالي يحقق نتائج إيجابية في رفع مستوى الاقتصاد. في حالة بعض المتغيرات (على سبيل المثال ، القيمة السوقية للأسهم أو معدل دوران الأسهم المتداولة) ، هناك علاقة إيجابية غير خطية مع تغيرات معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن ارتفاع القيمة السوقية سيساهم في ارتفاع مؤشرات الاقتصاد.

التعقيب على الدراسات السابقة: تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من ناحية تسليط الضوء على مؤشرات النظام المالي وأهميته واثراً على الاقتصاد، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحية اعتماد دراسة تنبؤية تهدف لقياس فجوة إعادة الاعمار

من خلال ايجاد نموذج يربط بين مؤشرات النظام المالي بالنتائج المحلي الاجمالي خلال 2000-2010 من اجل تقدير الناتج المحلي المطلوب ومقارنته بالناتج المحلي الفعلي وذلك لتحديد الفجوة ويتم ربط مؤشرات النظام المالي بمؤشر الفجوة خلال الفترة 2011-2020 بهدف تقدير التمويل اللازم وبذلك تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في الية صياغة النماذج والتوصل لحجم التمويل اللازم.

الإطار النظري للبحث:

أولاً : مفهوم النظام المالي ومكوناته:

من متطلبات وجود نظام مالي متطور يجب أن يقوم على قاعدة شعبية عريضة، فجوهر النظام المالي هو أن تكون الخدمات المالية متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع (Ene;Udom,2015) إن وصول خدمات النظام المالي إلى أكبر شريحة من المواطنين له علاقة مباشرة بتقدم وتطور النظام المالي وبالتالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الجزئية والكلية، فوجود نظام مالي شامل وفي متناول الجميع يقلل من تكاليف المعلومات والمعاملات، ويساعد الأفراد والأسر على تلبية احتياجاتهم المالية، وبدء وتنفيذ أفكارهم الاقتصادية، ومواجهة المدفوعات غير المتوقعة والصدمات المالية. أما بالنسبة للمؤسسات المالية فإن زيادة استخدام خدمات النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها، وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات (Levine, Demirguc-Kunt;. 2009)، أما على صعيد المصرف المركزي فإن وجود نظام مالي شامل يؤثر على فعالية السياسة النقدية كاستخدام سعر الفائدة للحفاظ على الاستقرار النقدي. أما على صعيد الاقتصاد الوطني فإن وجود نظام مالي شامل يجذب المدخرات الوطنية غير المشغلة في الاقتصاد بما يحفز عجلة النمو الاقتصادي. (Honohan,2008).

رغم التطورات الكبيرة التي شهدتها النظم المالية العالمية، وجهود المؤسسات المالية والمصرفية وحتى التنمية على حدٍ سواء، إلا أن الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية لا

يزال يقتصر على عدد قليل من المؤسسات في الدول النامية أو الناشئة. James; (Singer...,2016)

على الرغم من الإصلاحات التي طالت النظام المالي في هذه الدول في العقد الأخير، من ضبط سعر الفائدة والائتمان الموجه وخصخصة القطاع المصرفي الحكومي والسماح بدخول المصارف الخاصة، والانتشار الكبير للفروع المصرفية، وجعل النظام المالي أو المصرفي يقوم بدور فعال في تعزيز عملية النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الإجراءات لم تؤدي إلى توسيع قاعدة الحصول على الخدمات المالية ولاسيما للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل أو حتى الشركات.

من العوامل التي تؤثر على النظام المالي، العوامل الاقتصادية والمالية التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية، فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتوزيع غير العادل للدخل / الثروة، ارتفاع أعداد الفقراء، ارتفاع معدلات البطالة، جميعها عوامل تعيق نجاح النظام المالي. أيضاً فإن تخلف البنية التحتية المالية أو المصرفية، كارتفاع تكلفة الخدمات المالية، وفشل الخطط المصرفية في الوصول إلى الفئات المستهدفة كأن تكون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية لا تتلاءم مع عدد كبير من الأفراد من حيث ارتفاع التكلفة أو الوثائق المطلوبة...الخ يحرم فئة واسعة من السكان من الوصول إلى خدمات المالية (James; Singer...,2016).

أيضاً من العوامل التي تؤثر على النظام المالي، العوامل الهيكلية المتعلقة بطبيعة نظام البلد المؤسساتية، كتدني مستوى الإجراءات لحماية حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وضعف البنية التكنولوجية، ارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض معدلات التنمية البشرية، جميع هذه العوامل تحد من نجاح النظام فالدول التي تتميز بانخفاض مستوى جودة المؤسسات، وتدني مستوى سيادة القانون حيث حماية حقوق الملكية دون المستوى المطلوب، وليس هناك أنظمة رادعة بشكل كبير فيما يتعلق بالسلوك الاحتياطي، هنا تتخفف ثقة الأفراد، وتتنخفض رغبتهم في الانخراط وفي منح مدخراتهم للمؤسسات المالية الرسمية (Stijn; Enrico,2005).

• وظائف النظام المالي:

يأتي دور النظام المالي في تحقيق التوازن ما بين الحاجة إلى الأموال ومقدار المتاح منها، وذلك لتحقيق أهداف تصب كلها في النهاية في بوتقة التخصيص الكفء للموارد المالية، وحتى يتمكن النظام المالي من تحقيق الأهداف المناطة به فإنه يوم بأداء عدة وظائف حيث يمكن التطرق إلى أهم وظائفه ومهامه فيما يلي:

1- تجميع المدخرات: يوفر النظام المالي منافذ لتعبئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات، مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار، حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية، ويعتمد النظام المالي في أدائه لهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة، حيث يمثل النظام المالي من خلال مؤسساته المختلفة قناة لتوجيه المدخرات لاستثمارها في الاقتصاد من خلال الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية (ساعد. 2009).

2- إجراء معاملات التسوية والدفع: حيث يزود النظام المالي الاقتصاد بالوسائل اللازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى، وقد ساهم التطور الذي عرفته مؤسسات النظام المالي في الوقت الحاضر إلى ظهور وسائل دفع جديدة، كالنقود والشيكات الإلكترونية (ساعد. 2009).

3- تجميع المعلومات المالية وتحليلها: يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامه بالعملية، فيؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء

الخبراء منخفضة جداً لأنها توزع على حجم كبير من العمليات، وهو ما يمكن المقرضين والمقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة (Allen; Maddaloni; Chui, 2004).

4- تسهيل إدارة المخاطر المالية: تعمل الوساطة المالية على التقليل من المخاطرة من خلال توزيع وتقاسم المخاطر والتنوع في اختيار الاستثمارات التي تمويلها من خلال توزيع الودائع المتاحة للإقراض على مختلف المشروعات الاقتصادية وذلك وفقاً لمحددات الاستثمار واعتبارات العائد والمخاطرة والسيولة المرتبطة بها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة المخاطر مقارنة بما قد تفضي إليه مخاطر إخفاق مشروع واحد على مستثمر واحد، بالإضافة إلى قدرتها على اختيار الاستثمارات ذات المردود الأعلى والمخاطر الأقل، أي أنها تقلل من المخاطر المالية من خلال ما توفره من فرص أمام المستثمرين لتنوع محافظهم المالية (مجاهد، 2016).

5- ممارسة الرقابة على الشركات الممولة: بمجرد حصول المؤسسات الاقتصادية على القروض التي تحتاجها تصبح خاضعة لرقابة أجهزة الوساطة المالية، وذلك بهدف تقييم أدائها والتأكد من أن التسيير الممارس في هذه المؤسسات يصب في مصلحة المقرضين (أصحاب الودائع) تعتبر هذه الوظيفة جد مهمة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بعدم كفاءة الأسواق أي وجود مشكلة عدم تناظر المعلومات التي تقوم في ظلها المؤسسات الاقتصادية الطالبة للتمويل بإخفاء المعلومات الحقيقية المتعلقة بنشاطها، مما قد يعرض أموال المقرضين للضياع أو استثمارها في أنشطة غير مرغوب فيها من طرفهم (مجاهد، 2016).

6- وظيفة السياسة: تلعب مؤسسات النظام المالي من أسواق مالية ومصارف وغيرها دوراً أساسياً في توفير قناة أساسية تستطيع من خلالها الحكومات تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم، وحفز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. يقوم البنك المركزي - المسؤول عن السياسة

النقدية - باستخدام أدوات للتأثير على أسعار الفوائد وعرض النقود لتحقيق الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي.

7- التشغيل الكامل للموارد المالية: وذلك من خلال قيام النظام المالي بتحويل الأموال القابلة للإقراض من الجهات التي تملكها (وحدات الفائض) إلى الجهات التي تطلبها (وحدات العجز) حتى تقوم باستخدامها في شراء السلع والخدمات أو في الاستثمار في المعدات والمنشآت (مجاهد، 2016).

8- الاستقرار النقدي: على النظام المالي أن يضمن تناسقاً وتوازناً مستمراً ما بين عرض الأموال المتاحة للإقراض والطلب عليها وبما يتناسب مع حاجات الاقتصاد والمجتمع، كما أن عليه حماية دخل الأفراد والمؤسسات من التضخم الناتج عن زيادة عرض الأموال القابلة للإقراض من مؤسسات النظام المالي خاصة البنوك، فضلاً على أن الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية وحمايتها من عناصر التذبذب ارتفاعاً أو انخفاضاً يعد من أولويات النظام المالي (Allen; Maddaloni; Chui, 2004)

ثانياً: النتائج والمناقشة:

يقوم هذا البحث على دراسة الأثر لمؤشرات النظام المالي في فجوة إعادة الإعمار والتي تم تقديرها عن طريق فجوة الناتج المحلي الإجمالي المحقق عن المطلوب، وتم إيجاد الفجوة ما بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي المتوقع وذلك من خلال الاعتماد على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة المقدر بالدولار حيث تم تجزئة السلسلة الزمنية إلى قسمين القسم الأول من عام 2000 حتى عام 2010 وتكون هذه السلسلة أساس التنبؤ بالقيم المتوقعة للسلسلة الزمنية الثانية (القسم الثاني 2011-2020) وذلك من خلال إيجاد نموذج انحدار متعدد للسلسلة الزمنية الأولى وبذلك يمكن التنبؤ بالقيم في السلسلة الثانية وبناء عليه تم تحديد الفجوة ما بين المتوقع والفعلي وفق الأسعار الثابتة

المقدرة بالدولار، وتم تقييم المتغيرات المستقلة بالدولار وفق سعر الصرف الخاص بكل عام، ومن ذلك يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2010.

وخطوات تطبيق الانحدار الخطي هي كما يلي:

1. شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة: بعد التأكد من علاقة الارتباط الخطي ضمن كل مجموعة من المتغيرات نقوم بالتأكد من أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باختبار فرضية العدم التالية: لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي، لاختبار الفرضية نقوم باختبار Jarque-Bera للمتغيرات الداخلة بالتحليل، ويظهر الجدول التالي قيمة الاختبار لجميع المتغيرات الداخلة بالتحليل:

الجدول (3) اختبار Jarque-Bera للفترة بين 2000-2010

SPEND	INV	CREDIT	GDP	
1.256469	0.930643	1.661946	1.146821	Jarque-Bera
0.533533	0.627933	0.435625	0.563600	Probability

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج e-views

نلاحظ من الجدول السابق بان قيمة Prob لجميع المتغيرات هي اكبر من 0.05 ويمكن قبول الفرضية العدم التي تقول لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي.

- الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة: كلما كانت علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة من الدرجة المقبولة وما فوق 0.30%، كلما ساهم في ارتفاع القدرة

التفسيرية للمتغير التابع، فذلك سنختبر هذه العلاقات ونستبعد المتغيرات ذات الارتباط الضعيف جدا ان ظهرت ونبحث عن متغير اخر لديه علاقة ارتباط اقوى بالمتغير التابع، يظهر لنا الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو كما يلي:

الجدول (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بين 2000-2010

GDP	Probability
0.980723	CREDIT
0.0000	
0.964370	INV
0.0000	
0.989598	SPEND
0.0000	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من السابق بان جميع المتغيرات لها علاقة ارتباط قوية مع المتغير التابع، مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات يمكن إدخالها في معادلة الانحدار وترفع من قوتها التفسيرية.

- الارتباط الذاتي:

يظهر اختبار Durbin-Watson stat إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج، ويتيح هذا الاختبار ثلاث مناطق وهي: منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، منطقة وجود ارتباط ذاتي، ومنطقة عدم التأكد، ويمكننا اتخاذ القرار من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيم العليا والدنيا الجدولية ووفق المجالات الموضوعية من قبل العالمين Watson&Durbin، يظهر الجدول التالي قيمة اختبار Durbin-Watson stat وهو كما يلي:

الجدول (5): اختبار Durbin-Watson stat لنموذج الناتج المحلي للفترة 2000-2010

2.34	Durbin-Watson stat
0.60	الحد الأدنى
1.93	الحد الأعلى

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

إن عدد المتغيرات هو 3 وعدد المشاهدات 11 ومن خلال جدول القيم نستخرج الحد الأدنى والأعلى، يجب أن تحقق القيمة المحسوبة المعادلة التالية

$$DU < DW < (4-DL)$$

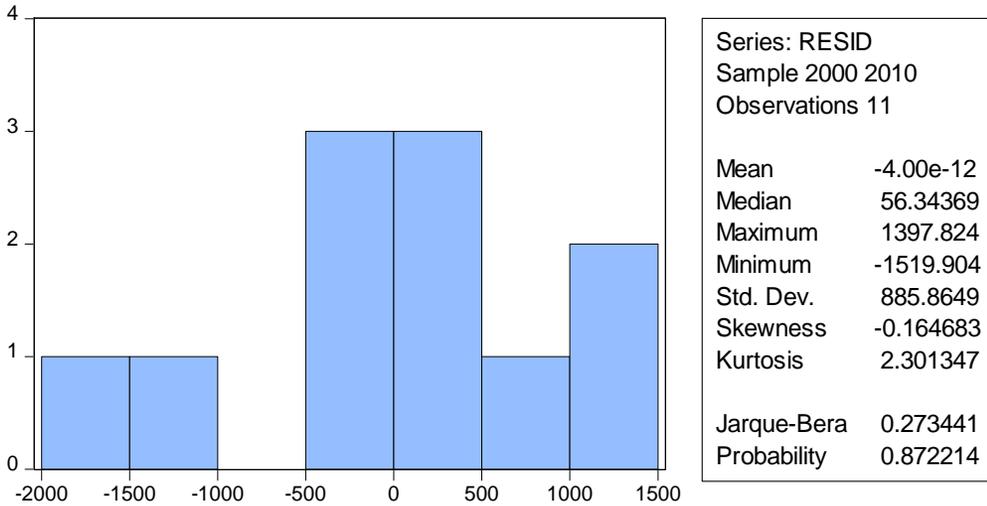
$$1.93 < 2.34 < 3.40$$

وبالتالي نستنتج بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (التوزيع الطبيعي):

ولمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي سنستخدم في هذا المبحث اختبار توزيع البواقي الذي يقدمه مخطط الهرمي إلى جانب اختبار Jarque-Bera ، فان نقاط شكل الانتشار ستقع تحت المنحنى الهرمي أما إذا كانت بعيدة عنه أو متطرفة فهذا يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (8) اختبار توزيع البواقي للناتج المحلي بين عامي 2000 - 2010



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

وكما هو واضح من الشكل السابق: نجد إن توزيع اغلب العناصر تتوزع بشكل هرمي أو جرسى، مما يعني إن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي)، ويؤكد ذلك اختبار Jarque-Bera إذ إن قيمة الاحتمالية له اعلى من 0.05.

2. بناء معادلة الانحدار:

يظهر الجدول التالي قيمة كل من معامل التفسير واختبار معنوية النموذج ومعنوية المتغيرات الداخلة في النموذج، وهو على الشكل التالي:

الجدول (6): بناء نموذج الناتج المحلي للفترة 2000-2010

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CREDIT	-0.456197	0.117948	-3.86777	0.0083
INV	0.469993	0.229979	2.043639	0.0870
SPEND	0.665986	0.065231	10.2097	0.0001
C	23,451.73	844.39	27.77	0.0000
R-squared	0.99674	F-statistic		611.4924
Adjusted R-squared	0.99511	Prob(F-statistic)		0.0000
Durbin-Watson stat	2.348542			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

– المقدرة التفسيرية للنموذج: يتبين لنا من الجدول السابق الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2 ، نجد معامل التحديد يساوي 0.9967 وهذا معناه أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 99.67% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وغالبا ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج، أما الباقي فيرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 0.005%، وإن قيمة معامل التحديد مرتفعة جدا مما يدل على القدرة الكبيرة للنموذج بتفسير التغير بالناتج المحلي الإجمالي.

- المعنوية الكلية للنموذج: يتضح من جدول تحليل التباين السابق: أن قيمة Prob تساوي الصفر وهي اقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة المعنوية لهذا النموذج، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج الانحدار هو معنوي وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار لها تأثير ذو دلالة إحصائية في المتغير التابع.
- المعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة: يمكننا معرفة كل من المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج وقيمة الأثر الذي يحدثه كل متغير على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة التابع المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول السابق معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت النموذج.
- بالنسبة للثابت: نجد أن قيمة Prob تساوي 0.001 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للانتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للانتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0083 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الأول (الانتمان المصرفي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الانتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.456 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف لحجم

الائتمان المصرفي، أي أن كل زيادة في حجم الائتمان بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.456). وأن سبب هذه العلاقة السلبية بين حجم الائتمان والناتج المحلي الإجمالي بسبب ان ارتفاع حجم الائتمان لم يساهم في ضخ الأموال إلى المشاريع الإنتاجية وان هذه الأموال ما زالت غير قادرة على إحداث اثر كبير في معدلات الإنتاج بسبب المتطلبات الضخمة للعودة للعملية الإنتاجية وهذا ما يتطلب ملاءة مالية مرتفعة للعملاء المصرفيين لسداد القرض والقدرة على تامين الأقساط وهذا ما يضعف قيمة القرض أو الائتمان الممنوح.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0870 وهي قيمة اكبر من مستوى الدلالة 0.00، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقرر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل (حجم الاستثمار)، وهذا ما يشير إلى عدم فاعلية الاستثمار في توليد الناتج المحلي.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي.

نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0001 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.00، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقرر بالدلالة الإحصائية

للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0,665 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.665). وأن سبب هذه العلاقة الإيجابية الضعيفة بين للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بسبب توجه قسم كبير من الإنفاق إلى الجانب الاستهلاكي.

- صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وان جميع المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

Y: المتغير التابع. β_0 : الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: ثوابت المتغيرات المستقلة. X_1, X_2, X_3 : المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (22) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وذلك على الشكل التالي:

$$Y = 23451.73 - 0.4562 X_1 + 0.6659 X_3$$

ويمكننا استنتاج المتغير الأكثر تأثيراً من خلال قيمة الثابت المرافقة له حيث انه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع ، ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن الائتمان المصرفي له تأثير سلبي في المتغير التابع، أما من ناحية

المتغير المستقل الثالث (حجم الاستثمار) فنلاحظ انه تم استبعاده من المعادلة وذلك بسبب عم وجود اثر له في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي له اثر إيجابي وهو الأعلى تأثيراً بالقيمة المطلقة.

- دراسة أثر النظام المالي في فجوة إعادة الإعمار:

يقوم هذا المبحث على تقدير فجوة إعادة الإعمار والتي تم تقديرها عن طريق فجوة الناتج المحلي الإجمالي المحقق (قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي المقدر بالدولار) عن المطلوب (الناتج عن تقدير المعادلة السابقة)، وتم إيجاد الفجوة ما بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي المتوقع وذلك من خلال طرح المحقق من المطلوب، ويظهر الجدول التالي تقديرات الناتج المحلي المطلوب والفجوة وهو كما يلي:

الجدول (7) التنبؤ بفجوة إعادة الإعمار بين 2011-2020

العام	الناتج المحلي المحقق الإجمالي	الناتج المحلي المتوقع	فجوة الناتج
2011	46294.9	52,455.36	6,160.47
2012	26452.39	45,070.44	18,618.05
2013	9948.049	34,645.03	24,696.98
2014	7833.756	35,031.96	27,198.20
2015	4384.483	32,232.92	27,848.44
2016	2639.368	30,844.42	28,205.06
2017	3074.708	32,419.94	29,345.23
2018	3180.943	33,945.90	30,764.95
2019	3295.523	35,309.93	32,014.41
2020	1,140.56	28,037.43	26,896.87

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات النموذج السابق

ومن ذلك يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في فجوة اعادة الإعمار بين عامي 2010-2020.

وسنعمد على الانحدار الخطي المتعدد وذلك بسبب طبيعة مؤشرات الدراسة حيث يهدف البحث لقياس مؤشرات النظام المالي وإظهار أي من المؤشرات هو الذي ساهم في تخفيض الفجوة،

وخطوات تطبيق الانحدار الخطي هي كما يلي:

3. شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة: بعد التأكد من علاقة الارتباط الخطي ضمن كل مجموعة من المتغيرات نقوم بالتأكد من أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باختبار فرضية العدم التالية: لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي، لاختبار الفرضية نقوم باختبار Jarque-Bera للمتغيرات الداخلة بالتحليل، ويظهر الجدول التالي قيمة الاختبار لجميع المتغيرات الداخلة بالتحليل:

الجدول (9) اختبار Jarque-Bera للفترة بين 2011-2020

GAP	STOCK	SPEND	INV	CREDIT	
5.564104	1.403435	4.551751	3.314366	4.738445	Jarque-Bera
0.057551	0.495733	0.102707	0.190675	0.072661	Probability

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج e-views

نلاحظ من الجدول السابق بان قيمة Prob لجميع المتغيرات هي اكبر من 0.05 ويمكن قبول الفرضية العدم التي تقول لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي.

- الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة: كلما كانت علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة من الدرجة المقبولة وما فوق 0.30%، كلما ساهم في ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغير التابع، لذلك سنختبر هذه العلاقات ونستبعد المتغيرات ذات الارتباط الضعيف جدا ان ظهرت ونبحث عن متغير اخر لديه علاقة ارتباط اقوى بالمتغير التابع، يظهر لنا الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو كما يلي:

الجدول (10) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لنموذج فجوة إعادة الإعمار للفترة 2011-2020

Correlation				
STOCK	SPEND	INV	CREDIT	Probability
0.697361	-0.917646	-0.910825	-0.965717	GAP
0.0255	0.0002	0.0002	0.0000	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من السابق بان جميع المتغيرات لها علاقة ارتباط قوية مع المتغير التابع، مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات يمكن إدخالها في معادلة الانحدار وترفع من قوتها التفسيرية.

- الارتباط الذاتي:

يظهر اختبار Durbin-Watson stat إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج، ويتيح هذا الاختبار ثلاث مناطق وهي: منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، منطقة وجود ارتباط ذاتي، ومنطقة عدم التأكد، ويمكننا اتخاذ القرار من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيم العليا والدنيا الجدولية ووفق المجالات الموضوعية من قبل العالمين Watson&Durbin، يظهر الجدول التالي قيمة اختبار Durbin-Watson stat وهو كما يلي:

الجدول (11): اختبار Durbin-Watson stat لنموذج فجوة إعادة الإعمار للفترة 2011-2020

2.71	Durbin-Watson stat
0.38	الحد الأدنى
2.41	الحد الأعلى

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

إن عدد المتغيرات هو 4 وعدد المشاهدات 10 ومن خلال جدول القيم نستخرج الحد الأدنى والأعلى، يجب أن تحقق القيمة المحسوبة المعادلة التالية

$$DU < DW < (4-DL)$$

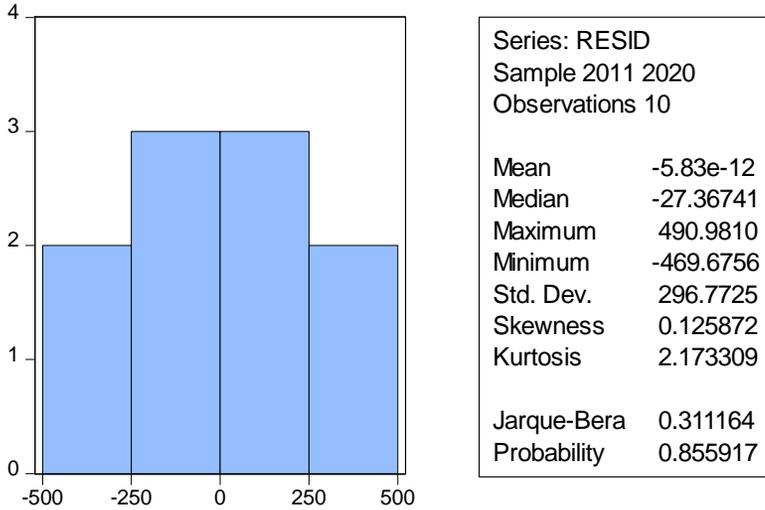
$$2.41 < 2.71 < 3.62$$

وبالتالي نستنتج بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (التوزيع الطبيعي):

ولمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي سنستخدم في هذا المبحث اختبار توزيع البواقي الذي يقدمه مخطط الهرمي إلى جانب اختبار Jarque-Bera ، فان نقاط شكل الانتشار ستقع تحت المنحنى الهرمي أما إذا كانت بعيدة عنه أو متطرفة فهذا يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (9) اختبار توزيع البواقي للفجوة بين عامي 2011 - 2020



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

وكما هو واضح من الشكل السابق: نجد إن توزيع اغلب العناصر تتوزع بشكل هرمي أو جرسى، مما يعني إن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي)، ويؤكد ذلك اختبار Jarque-Bera إذ إن قيمة الاحتمالية له اعلى من 0.05.

4. بناء معادلة الانحدار:

يظهر الجدول التالي قيمة كل من معامل التفسير واختبار معنوية النموذج ومعنوية المتغيرات الداخلة في النموذج، وهو على الشكل التالي:

الجدول (12): بناء نموذج فجوة إعادة الأعمار للفترة 2011-2020

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CREDIT	-2.367288	0.117415	-20.16176	0.0000
INV	-1.373952	0.154396	-8.898861	0.0003
SPEND	0.877354	0.069523	12.61962	0.0001
STOCK	3.37E-08	1.29E-08	2.609501	0.0477
C	23400.40	618.7020	37.82176	0.0000
R-squared	0.998486	F-statistic		824.4093
Adjusted R-squared	0.997275	Prob(F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	2.713725			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

– المقدرة التفسيرية للنموذج: يتبين لنا من الجدول السابق الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2 ، نجد معامل التحديد يساوي 0.998 وهذا معناه أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 99.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (فجوة إعادة الأعمار) وغالبا ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج، أما الباقي فيرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 0.003%، وإن قيمة معامل التحديد مرتفعة جدا مما يدل على القدرة الكبيرة للنموذج بتفسير التغير بالنتائج المحلي الإجمالي.

– المعنوية الكلية للنموذج: يتضح من جدول تحليل التباين السابق: أن قيمة Prob تساوي الصفر وهي اقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة المعنوية لهذا

- النموذج، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج الانحدار هو معنوي وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار لها تأثير ذو دلالة إحصائية في المتغير التابع.
- المعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة: يمكننا معرفة كل من المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج وقيمة الأثر الذي يحدثه كل متغير على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة التابع المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول السابق معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت النموذج.
- بالنسبة للثابت: نجد أن قيمة Prob تساوي 0.000 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقرر بالدلالة الإحصائية للثابت.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للانتماء المصرفي في فجوة إعادة الإعمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للانتماء المصرفي في فجوة إعادة الإعمار.
- نجد أن قيمة Prob تساوي 0.000 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقرر بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الأول (الانتماء المصرفي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في فجوة إعادة الإعمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 2.367 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير مقبول لحجم الائتمان المصرفي، أي أن كل زيادة في حجم الائتمان بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى تقليص الفجوة (ردم الفجوة) بمقدار (2.367). وبالتالي ان الائتمان المصرفي يلعب دورا ايجابيا في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي المطلوب اي بعبارة أخرى ان الائتمان يساهم في خلق

الأموال اللازمة لإعادة الإعمار بسبب ان ارتفاع حجم الائتمان يساهم في ضخ الأموال إلى المشاريع الإنتاجية وان هذه الأموال ما زالت غير قادرة على إحداث اثر كبير في معدلات الإنتاج بسبب المتطلبات الضخمة للعودة للعملية الإنتاجية وهذا ما يتطلب ملاءة مالية مرتفعة للعملاء المصرفيين لسداد القرض والقدرة على تأمين الأقساط وهذا ما يضعف دور الائتمان الممنوح.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في فجوة إعادة الإعمار.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في فجوة إعادة الإعمار.

نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0003 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.00، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثاني (حجم الاستثمار)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في فجوة إعادة الإعمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.3739، أي أن كل زيادة في حجم الاستثمار بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى سيؤدي ذلك إلى تقليص الفجوة (ردم الفجوة) بمقدار (1.3739). وبالتالي ان الاستثمار يلعب دورا ايجابيا في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي المطلوب اي بعبارة أخرى ان الاستثمار يساهم في خلق الأموال اللازمة لإعادة الإعمار. وأن سبب هذه العلاقة السلبية بين الاستثمار والفجوة بسبب توجه الأموال نحو الاستثمار مباشرة مما يتسبب في رفع الناتج المحلي الإجمالي ولكن ان هذا الأموال ليست بالقدر الكافي لتأمين الأموال اللازمة لردم الفجوة بشكل كامل.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في فجوة إعادة الإعمار.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في فجوة إعادة الإعمار.

نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0001 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.00، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في فجوة إعادة الإعمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0,8773 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف للإنفاق الحكومي في الفجوة، أي أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الفجوة بمقدار (0.8773). وأن سبب هذه العلاقة الإيجابية الضعيفة بين للإنفاق الحكومي والفجوة بسبب توجه قسم كبير من الإنفاق إلى الجانب الاستهلاكي ولم يحقق ناتج فعلي حقيقي سواء بشكل مباشر وغير مباشر مما يرفع الحاجة لتمويل إضافي.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم التداول في السوق المالي في فجوة إعادة الإعمار.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم التداول في السوق المالي في فجوة إعادة الإعمار.

نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0477 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.00، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الرابع (حجم التداول في السوق المالي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم التداول في فجوة إعادة الإعمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.00000003 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف جدا لحجم التداول في تقليص الفجوة، أي أن كل زيادة في حجم التداول بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الفجوة بمقدار ضعيف جدا (0.00000003). وأن سبب هذا

الأثر السلبي وعدم تحقيق السوق لأثرها الإيجابي في ردم الفجوة وذلك بسبب الضعف الكبير في هذا السوق وتعرضها لآزمات متعددة.

- صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وأن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$Y = 23400.40 - 2.367288 X_1 - 1.37395 X_2 + 0.87773 X_3 + 0.00000003 X_4$$

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن الائتمان المصرفي له تأثير في تخفيض أو تقليص الفجوة في المتغير التابع وكذلك الأمر بالنسبة لحجم الاستثمار، أما من ناحية المتغير المستقل الثالث (الإنفاق الحكومي) وحجم التداول لها أثر في رفع حجم الفجوة وكان الائتمان المصرفي هو الأعلى تأثيراً بالقيمة المطلقة.

ومن أجل تقدير حجم الأموال اللازمة لردم الفجوة بالكامل وتوليد ناتج محلي فعلي حقيقي ليصل إلى الناتج المحلي، سيتم وضع قيم تنبؤية وحساب المعادلة لتكون أصغر قيمة ممكنة مع العلم أن قيمة الثابت هي كبيرة وهذا دليل على أن العوامل غير الداخلة في النموذج تحمل هذا الأثر، والقيم التنبؤية هي كما يلي:

الجدول (13) القيم التقديرية لمؤشرات الدراسة المساهمة في ردم فجوة إعادة الإعمار (المبالغ

بالمليون الدولارات)

GAP	STOCK	SPEND	INV	CREDIT
20304.69	5000	5000	2000	2000
16563.45	5000	5000	3000	3000
12822.21	5000	5000	4000	4000
9080.97	5000	5000	5000	5000
5339.73	5000	5000	6000	6000
1598.49	5000	5000	7000	7000
0.00000	5000	5000	7350	7472.1
-2142.75	5000	5000	8000	8000
-5883.99	5000	5000	9000	9000
-9625.23	5000	5000	10000	10000
-8979.70	10000	10000	11000	11000
-12720.94	10000	10000	12000	12000
-16462.18	10000	10000	13000	13000
-20203.42	10000	10000	14000	14000
-23944.66	10000	10000	15000	15000
-27685.90	10000	10000	16000	16000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نموذج فجوة إعادة الإعمار

نلاحظ من الجدول السابق بان هناك حاجة إلى 7.47 مليار دولار (تقابل ما يقارب 50 بليار ليرة سورية في حال كان سعر صرف الدولار 6565) توجه للإقراض 7.47 مليار دولار موجهة للاستثمار (تقابل ما يقارب 48 بليار ليرة سورية في حال كان سعر صرف الدولار 6565)، ولا مانع من انفاق خمسة مليار دولار (تقابل ما يقارب 33 مليار ليرة سورية في حال كان سعر صرف الدولار 6565) وثبات حجم التداول عند قيمة مقابلة لخمسة مليار دولار، لردم فجوة إعادة الإعمار بالكامل وان اي زيادة ستحقق وفر في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ النتائج:

1. يوجد وجود تأثير ضعيف لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2010
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2010
3. وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2010، وهو الأعلى تأثيرا .
4. يوجد فجوة سلبية بين الناتج المحلي المحقق والناتج المحلي المطلوب حيث تمثل الفجوة المطلوبة لإعادة الإعمار، حيث ان المحقق اقل من المطلوب.
5. وجود اثر ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في فجوة إعادة الإعمار يساهم في تقليص حجم الفجوة، هو الأعلى تأثيرا بالقيمة المطلقة.
6. وجود اثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في فجوة إعادة الإعمار يساهم في تقليص حجم الفجوة.
7. وجود اثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في فجوة إعادة الإعمار يساهم في تضخيم حجم الفجوة.
8. وجود اثر ضعيف جدا ذو دلالة إحصائية لحجم التداول في فجوة إعادة الإعمار يساهم في تضخيم حجم الفجوة.
9. هناك حاجة إلى 7.47 مليار توجه للإقراض، و 7.47 مليار دولار موجهة للاستثمار، ولا مانع من انفاق خمسة مليار دولار، وثبات حجم التداول عند قيمة مقابلة لخمس مليار دولار، لردم فجوة إعادة الإعمار بالكامل.

❖ التوصيات :

- 1) العمل على رفع حجم الائتمان المصرفي ليصل إلى مرحلة الازدهار الكامل لفجوة إعادة الإعمار وذلك من خلال التوسع الإنتاجي في المنح وليس الاستهلاكي وذلك ضماناً لتحقيق نجاح محلي فعلي.
- 2) العمل على رفع حجم الاستثمار ليساهم في تقليص حجم الفجوة وذلك من خلال دعم رأس المال المستثمر وتفعيل الصناعات ومنحها إعفاءات ضريبية وتسهيلات في مجالات الاستيراد والتصدير، والتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل والتي ترفع من السوية الانتاجية للبلاد.
- 3) العمل على تقييد الإنفاق الحكومي بسبب مساهمته في تضخيم حجم الفجوة، والعمل ان يكون الإنفاق في مجالات تحقق تطور في البنية التحتية لتشكيل أساس جيد لتحقيق ناتج محلي إضافي، من خلال بناء بنية تحتية متينة للنهوض بالاقتصاد وذلك بغض النظر عن التكاليف الحالية والاعتماد على موارد الدولة بشكل أساسي وتخفيض لاعتماد على التمويل الخارجي.
- 4) العمل على تفعيل سوق الأوراق المالية والعمل على رفع معدلات الاستثمار من خلالها وليس المضاربة حيث أنها أثبتت ان لها دور ضعيف في تضخيم حجم الفجوة وذلك ناتج عن المضاربة وليس الاستثمار الفعلي.

❖ المراجع:

المراجع العربية:

1. الأغا، لينا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق- سورية
2. ساعد، ابتسام (2009). تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد. الجزائر : جامعة بسكرة.
3. ماموني، صورية (2017) علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة عبد الحميد بن باديس- الجزائر
4. مجاهد، كنزة (2016). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي. الجزائر: جامعة تلمسان.

المراجع الاجنبية:

1. Allen, F; Chui,F ; Maddaloni,A. (2004). Financial Systems in Europe, the USA and Asia. U.K: Oxford Review of Economic Policy.
2. Asli,D;. Levine, R (2009). Finance and Inequality: Theory and Evidence, National Bureau of Economic Research: No.5275.
3. DETZER,D. (2013) . Financial market regulation in Germany: capital requirements of financial institutions, PSL Quarterly Review, vol. 68 n. 272
4. Ene E; Udom A (2015). Impact of Microfinancein Promoting Financial Inclusion in Nigeria. Journal of Business Theory and Practice, Vol. 3, No. 2, 139- 158.
5. Honohan,P. (2008). Cross-country variation in household access to financial services. . Journal of Banking & Finance.
6. James,M; Susan,L ; Singer, M; White, O; Berry, Ch (2016). Digital Finance for all: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies. McKinsey Global Institute (MGI), www.mckinsey.com/mgi.
7. Prochniak,M; Wasiak,K (2016) The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries
8. Stijn,C; Enrico,P (2005). The Links between Finance and Inequality: Channels and Evidence. background paper for the 2005 World Development Report, World Bank, University of Amsterdam.

دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي (دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)

الباحث: حيدر محمود تفاحة

ماجستير إدارة الأعمال كلية الاقتصاد - جامعة تشرين

المخلص

هدف البحث إلى تحديد دور أبعاد جودة الحياة الوظيفية (المادية، التنظيمية والوظيفية، الاجتماعية) في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي لدى العاملين في فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية، إذ اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة في عملية جمع البيانات من مجتمع البحث حيث تم توزيع استبيان على (202) عامل يعملون في فروع المصرف محل الدراسة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل والتي تم تفرغها (178) استبانة، كما واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لأبرز ما ورد في الدوريات والمجلات العلمية والكتب، وأظهر البحث وجود علاقة معنوية بين جودة الحياة الوظيفية بأبعادها وبين الاحتراق الوظيفي للعاملين في المصرف محل الدراسة. كما وتقدم الباحث بمجموعة من التوصيات، والتي كان من أبرزها: ضرورة العمل على تحسين بيئة العمل المادية، وخاصة ما يتعلق بالرواتب والأجور وتطوير أنظمة الحوافز والمكافآت المعمول بها، وضرورة العناية بأماكن العمل والمكاتب وتحسينها والتأكيد على أهمية مشاركة العاملين في عملية صنع القرار ووضع الخطط والبرامج، وأهمية توفير الدورات التدريبية التي يتطلعون إليها لتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم، والتأكيد على ضرورة مشاركة المصرف للعاملين في مناسباتهم الاجتماعية ودعمهم وتشجيعهم وتخفيف ضغوط العمل عنهم.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة الوظيفية، الاحتراق الوظيفي، المصرف التجاري السوري.

The role of the quality of work life in reducing the phenomenon of job burnout (A field study on the branches of the Syrian Commercial Bank operating in Lattakia Governorate)

Hyder Mahmoud Tfaha

Master of Business Administration - Tishreen University

Abstract

The aim of the research is to determine the role of the dimensions of the quality of work life (physical, organizational, functional, and social) in reducing the phenomenon of job burnout among workers in the branches of the Commercial Bank of Syria operating in Lattakia Governorate, as the researcher relied on the questionnaire as a tool in the process of collecting data from the research community. Distributing a questionnaire to (202) workers working in the branches of the bank under study, and the number of questionnaires retrieved and valid for analysis that were discharged reached (178) questionnaires, and the researcher relied on the descriptive analytical approach to highlight what was mentioned in periodicals, scientific journals and books, and the research showed the existence of a significant relationship Between the quality of working life and its dimensions and job burnout for the employees of the bank under study.

The researcher also presented a set of recommendations, the most prominent of which were: the need to work to improve the physical work environment, especially with regard to salaries and wages, the development of applicable incentive and reward systems, the need to take care of and improve workplaces and offices, and to emphasize the importance of the participation of workers in the decision-making process and the development of plans and programs. And the importance of providing training courses that they look forward to in order to develop their skills and competencies, and stressing the need for the bank's participation in their social events, supporting and encouraging them, and relieving work pressures for them.

Keywords: Quality of work life, job burnout, Commercial Bank of Syria.

1- مقدمة:

يُشكل العنصر البشري حجر الأساس الذي تُبنى عليه الأمم، فعلى مرّ العصور كان الاهتمام بتنمية الأفراد السبيل الوحيد للنهوض بالأمم والارتقاء بواقعها بكافة مجالات الحياة، وتُعدّ التجربتان اليابانية والماليزية أكبر دليل حاضر على أهمية العنصر البشري، فاليابان الفقيرة للموارد الطبيعية، أضحّت اليوم ضمن أقوى الاقتصادات العالمية ومن أكثر الدول تقدماً نتيجةً للجهود التي بذلتها في تنمية مواردها البشرية، أمّ بالنسبة لماليزيا فاستطاعت خلال فترة قصيرة لا تتعدى الـ 20 عاماً الانتقال بواقعها لتتربع ضمن قائمة الدول ذات النمو المتسارع وذلك بعد انتهاجها لسياسة تطوير العنصر البشري والاهتمام به، ولا يختلف الأمر في منظمات الأعمال، لذلك كان تركيز الباحثين والمنظمات منصباً على هذا المورد المهم من موارد المنظمة وعلى تحسين بيئة العمل وجودة الحياة الوظيفية للعاملين في المنظمة، وذلك بهدف الحفاظ عليهم من أي مؤثرات سلبية قد تؤدي إلى انحدار أدائهم، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة الدورة الذي تلعبه جودة الحياة الوظيفية في الحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية.

2- الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (ميا وداؤود، 2020) [10] بعنوان:

تأثير الاحتراق الوظيفي على الرضا الوظيفي للعاملين في مديرية مالية اللاذقية.
(مقالة في مجلة)

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى ظاهرة الاحتراق الوظيفي بأبعاده (الإنهاك الوظيفي، تدني الإنجاز الشخصي، تبلد المشاعر) لدى العاملين في مديرية مالية اللاذقية، ومن ثم دراسة تأثير مستوى هذه الظاهرة على تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين في المديرية، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، إذ شمل مجتمع البحث جميع العاملين في المديرية محل الدراسة بلغ عددهم (1083) عاملاً، وبلغ عدد

أفراد العينة (284) عاملاً أما عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتّحليل بلغ (251) استبانة، وبعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج spss، أظهرت النتائج وجود تأثير ضعيف وعكسي ودال إحصائياً للاحتراق الوظيفي للعاملين على تحقيق الرضا الوظيفي لهم، إذ أنّ (32.8%) من التغيرات الحاصلة في الرضا الوظيفي سببها أبعاد الاحتراق الوظيفي، وبالتالي إن زيادة مظاهر الاحتراق الوظيفي يؤدي إلى تدني في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين في المديرية محل الدراسة.

دراسة (إيلي وشافية، 2022) [7] بعنوان:

أثر جودة الحياة الوظيفية في الاحتراق الوظيفي لدى موظفي المؤسسات العمومية.
(رسالة ماجستير)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر جودة الحياة الوظيفية بأبعادها (المادية والوظيفية والتنظيمية والاجتماعية)، على الاحتراق الوظيفي لدى موظفي مديرية التجارة في ولاية جيجل الجزائرية، إذ اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي وعلى أسلوب دراسة الحالة، وتم تطوير استبيان كأداة للدراسة ولجمع البيانات من مجتمع البحث ومن ثم استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة هذه البيانات التي تم الحصول عليها، وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين أبعاد جودة الحياة الوظيفية والاحتراق الوظيفي في المؤسسة محل الدراسة.

دراسة (تركمان وآخرون، 2022) [14] بعنوان:

تقييم واقع جودة الحياة الوظيفية للعاملين في جامعة تشرين. (مقالة في مجلة)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع جودة الحياة الوظيفية للعاملين في جامعة تشرين، وتحديد مدى توافر كل من الأجور والاستقرار الوظيفي، والتوازن بين الحياة الشخصية والعمل للعاملين في الجامعة محل الدراسة، إذ اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع البحث، وأظهرت النتائج عدم توافر مؤشرات جودة الحياة الوظيفية لدى العاملين في جامعة تشرين.

دراسة (Tharya et al, 2021) [13] بعنوان:

Does Organizational Silence in NGOs affected by Job Burnout?

هل يؤثر الاحتراق الوظيفي في المنظمات غير الحكومية على الصمت التنظيمي؟ (مقالة في مجلة)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاحتراق الوظيفي وأثره على الصمت التنظيمي من خلال دراسة تطبيقية على العاملين في الجمعيات الأهلية في المحافظات الجنوبية بفلسطين. واستخدم الباحثون الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، والمنهج الوصفي والتحليلي كمنهج عام للدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المنظمات غير الحكومية الذين يعملون في الوظائف الإدارية والفنية. استخدم الباحثون طريقة المعاينة العشوائية الطبقيّة، وتم توزيع (367) استبانة، بينما تم استرجاع (295) استبانة بمعدل استرداد (80.4%). تم استخدام SPSS لتحليل البيانات الإحصائية، وطريقة الانحدار المتعدد لقياس الأثر. أوضحت نتائج الدراسة أنّ هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية للاحتراق الوظيفي لدى العاملين في الجمعيات الأهلية على الصمت التنظيمي بنسبة 63.3%. كما أشارت النتائج إلى أنّ الإرهاق الوظيفي في المنظمات غير الحكومية بلغ 44.72% مقسمة إلى (الإرهاق العاطفي 55.33%، الكفاءة المهنية 44.16%، السخريّة 34.68%). وأوضحت نتائج الصمت التنظيمي أنّ الصمت موجود بنسبة 49.91%، ويقاوم الموظف ضغط الآخرين لحمله على التحدث عن مشاكل المنظمة، مع العلم أنّه قد يتعرض للأذى من قبل المسؤولين، ويتجنب الموظف الإفصاح عن أي معلومات سرية تتعلق بالعمل الذي يهدف إلى تحقيقه.

دراسة (Malekzade et al, 2023) [9] بعنوان:

Correlation between Quality of Work-Life and Job Burnout in Midwives.

العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والاحتراق الوظيفي لدى القابلات. (مقالة في مجلة)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والاحتراق الوظيفي لدى القابلات اللواتي يعملن في جميع المستشفيات الخاصة والعامة مع أجنحة العمل (العدد = 17) في أصفهان، إيران. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي كمنهج عام للدراسة وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع البحث إذ بلغت عينة الدراسة 282 مفردة. وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية عكسية بين جودة الحياة الوظيفية والاحتراق الوظيفي لدى القابلات. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة خدمات القابلات ومنع الاحتراق الوظيفي لهن؛ ولذلك ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين نوعية حياتهن الوظيفية.

3- التّعقيب على الدراسات السابقة:

تتوافق الدراسة الحالية مع دراسة (إيلي وشافية، 2022) [7] من حيث المتغيرات المدروسة. ومع ذلك، هناك اختلاف في بيئة التطبيق. فقد تمت الدراسة الحالية في فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية، وجاءت في وقت حساس ومهم نظراً لحالة التضخم في الاقتصاد السوري وتأثيرها على جودة بيئة العمل بشكل عام. بالمقابل، قد تمت الدراسة السابقة في مديرية التجارة في ولاية جيجل الجزائرية.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (تركمان وآخرون، 2022) [14] ودراسة (ميا وداؤد، 2020) [10] من عدة نواحي. فقد تمحورت الأولى حول تقييم واقع جودة الحياة الوظيفية للعاملين في جامعة تشرين السورية، بينما استهدفت الثانية تحديد دور الاحتراق الوظيفي في الرضا الوظيفي للعاملين في مديرية المالية في مدينة اللاذقية.

أما بالنسبة لدراسة (Tharya et al, 2021) [13] ، فقد كان هدفها تحديد أثر الاحتراق الوظيفي على الصّمت التّظيمي للعاملين في الجمعيات الأهليّة في فلسطين، وهو يختلف عن هدف الدّراسة الحاليّة.

4- مشكلة البحث وتساؤلاته:

من خلال دراسة استطلاعيّة قام بها الباحث على بعض فروع المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في مدينة اللاذقيّة وطرح مجموعة من الأسئلة على الموظفين فيها، وفقاً للآتي:

1. هل يتسرب شعور الملل والإحباط إليك أثناء العمل في المصرف؟
2. هل تشعر بالنشاط والحيويّة أثناء العمل، وهل تسعى للعمل بأقصى طاقتك؟
3. هل أنت راضٍ عن نسب الإنجاز التي تحقّقها أثناء عملك في المصرف؟
4. هل تتعامل مع المراجعين وزملاء العمل بأسلوب لبق أم بجفاء وجمود وهل تعتبر عملك في المصرف مسبباً لهذا الأسلوب في التعامل؟
5. هل أنت راضٍ عن الأجر الذي تتلقاه، وهل تعتبر بيئة العمل في المصرف جيدة لك؟

أظهرت إجابات أفراد العينة حالة من عدم الرّضا بشكلٍ عام عن العمل في المصرف محلّ الدّراسة، سواء من ناحية الضّغوط التي يتعرضون لها سواء النّفسيّة منها أو الجسديّة، بالإضافة لكون الأجر والرواتب غير كافية للإيفاء بمتطلبات الحياة الاعتياديّة من وجهة نظرهم ولا تتناسب مع الجهد المبذول من قبلهم، فضلاً عن إحساسهم الدائم بالرّغبة في الاستقالة والبحث عن فرص عمل أخرى ذات منفعة أكبر لهم مهنيّاً ومالياً وبيئياً، ووفقاً لما سبق تظهر مشكلة البحث من خلال السّؤال الرّئيس الآتي: ما هو دور جودة الحياة الوظيفيّة في الحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدّراسة.

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو دور الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة؟
2. ما هو دور الأبعاد الوظيفية والتنظيمية لجودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة؟
3. ما هو دور الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة؟

5- أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:** تكمن الأهمية النظرية للبحث من خلاله تناوله لموضوعين هامين في مجال إدارة المنظمات هما جودة الحياة الوظيفية والاحتراق الوظيفي، حيث يسعى البحث إلى توضيح ماهية العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين والذان يشكلان محور اهتمام كل من العاملين والمنظمات على حد سواء.
- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، والتي يمكن من خلال الرجوع إليها من قبل متخذ القرار أن تسهم في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة وبالتالي تحسين مستوى أدائهم الوظيفي وأداء المصرف بشكل عام.

6- أهداف البحث:

- تحديد العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة، من خلال:
- a. تحديد العلاقة بين الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.

- b. تحديد العلاقة بين الأبعاد الوظيفية والتنظيمية لجودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.
- c. تحديد العلاقة بين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.

7- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة معنوية بين جودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

4. لا توجد علاقة معنوية بين الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.
5. لا توجد علاقة معنوية بين الأبعاد الوظيفية والتنظيمية لجودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.
6. لا توجد علاقة معنوية بين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية والحدّ من ظاهرة الاحتراق الوظيفي للعاملين في فروع المصرف محلّ الدراسة.

8- منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من أجل تحديد متغيرات البحث وأبعاده بدقة، والذي مكّنه من صياغة فرضيات البحث، وكان ذلك من خلال الرجوع الى الدراسات والأبحاث العلمية المحكمة، والقيام بمراجعة أدبية للعديد من المصادر والمراجع والرسائل العلمية، كما اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الإحصائي لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة الموزعة على عينة البحث، مستخدماً في ذلك عدداً من الأساليب والاختبارات الإحصائية والتكرارات الوصفية.

9- مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية، والبالغ عددهم 425 عاملاً، كما وتم الاعتماد على القانون الإحصائي لتحديد حجم عينة البحث وفق الآتي:

$$n = \frac{p * q}{\frac{p*q}{N} + \frac{E^2}{Z^2}}$$

حيث: [16]

q	0.5
P	0.5
E	0.05
Z	1.96
N	425

وبالتعويض في القانون نجد حجم العينة يساوي 202 عامل، تم توزيع الاستبانات عليهم، وبلغ عدد الاستبانات المسترة والصالحة للتحليل 178 استبانة ونسبة استجابة بلغت (88.11%).

10- حدود البحث: تتمثل حدود البحث في:

الحدود البشرية: جميع العاملين في فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية.
الحدود المكانية: فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية.
الحدود الزمانية: المدة الزمنية المخصصة للدراسة في عام 2023.
الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (جوة الحياة الوظيفية) والمتغير التابع (الاحتراق الوظيفي).

11- الإطار النظري:

أولاً: مفهوم جودة الحياة الوظيفية:

أشارت العديد من الدراسات إلى أنّ الظهور الأول لمفهوم جودة الحياة الوظيفية كان في المؤتمر الدولي لعلاقات العمل في مدينة نيويورك الأمريكية عام 1972م، وزاد الاهتمام بهذا المفهوم بشكلٍ خاص بعد قيام شركتي United Of Workers And General Motors بالعديد من البرامج الهادفة إلى تحسين جودة الحياة الوظيفية لموظفيهم [1]. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، قام العديد من الباحثين بدراسة هذا المفهوم وظهرت عدة تعاريف له من أحدثها ما يأتي:

عُرِّفت جودة الحياة الوظيفية بأنها "مجموعة من الممارسات التي تنتهجها إدارة الموارد البشرية مع الإدارات الأخرى كافة في المنظمة، وذلك بهدف إجراء تحسينات شاملة في بيئة العمل بما يسهم في تحسين الأداء، وتحقيق الرضا للأطراف جميعها في المنظمة، كما ويزيد الفاعلية التنظيمية للمنظمة ككل". [15]

عُرِّفت بأنها "مجموعة من الأنشطة المخططة والمستمرة الهادفة إلى تحسين ظروف العمل المادية والمعنوية بما يضمن تحقيق مستويات عالية من رضا وولاء العاملين بما ينعكس على أداء المنظمة". [4]

وعُرِّفت بأنها "مجموعة عمليات تقوم بها إدارة الموارد البشرية هادفةً إلى توفير أفضل ظروف العمل للعاملين وذلك من خلال الاهتمام بكافة الجوانب المادية والمعنوية التي تؤثر على حياة الأفراد العملية والشخصية ومن ثم تؤثر على رضاهم الوظيفي وبالتالي تسهم في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين بما يحقق أهداف المنظم بشكلٍ فعال". [14]

وعُرِّفت بأنها "بيئة العمل المناسبة التي تساعد العاملين على القيام بعملهم بكل رضا وسعادة، من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل أهمها تمكين العاملين والمناخ التنظيمي الملائم بالإضافة إلى مجموعة من الميزات المادية والمعنوية، التي تنعكس على أدائهم في المنظمة التي يعملون فيها". [6]

وانطلاقاً من التعاريف السابقة؛ يُعرّف الباحث مفهوم جودة الحياة الوظيفية بأنه: الدرجة التي تتوافر فيها بيئة العمل المناسبة (المادية والمعنوية) في منظمة ما، والتي تنعكس بشكل مباشر بالإيجاب أو السلب على العاملين في المنظمة.

ثانياً: فوائد جودة الحياة الوظيفية:

تسعى البرامج المتعلقة بجودة الحياة الوظيفية إلى تحسين مناخ العمل في المنظمة وإحداث نوع من التوازن والانسجام بين حياة العامل في المنظمة وحياته الشخصية والعائلية، الأمر الذي يسهم في تحقيق جملة من الفوائد التي تعود على المنظمة والفرد بأن واحد، وفق الآتي: [5] الفوائد المتحققة للفرد:

1. زيادة ثقة العاملين بالقرارات التي تتخذها المنظمة نتيجة لمشاركتهم في وضعها وصياغتها.
2. زيادة الإحساس بالرضا الوظيفي الناتج عن الرضا عن العوائد والأجور والعمل ضمن ظروف صحية وأمنة، وتنمية الشعور بالانتماء للمنظمة.
3. تنمية الشعور بالأمان والاستقرار الوظيفين.

الفوائد المتحققة للمنظمة:

1. تسهم في تعزيز الصورة الذهنية المكونة عن المنظمة في نظر العملاء والعاملين على حدٍ سواء، مما يساعد المنظمة على استقطاب عمالة أكثر كفاءة، وتحسين سمعتها في الأسواق التجارية وزيادة قدراتها التنافسية.
2. تسهم في خلق قوة عمل أكثر مرونة، وزيادة دافعية العاملين للعمل على تحقيق أهداف المنظمة، وزيادة في الإبداع لدى العاملين مما ينعكس على أداء المنظمة.
3. تخفيض التكاليف الناتجة عن التعويضات التي تترتب على المنظمة نتيجة إصابات العمل التي يتعرض لها العاملون، بالإضافة إلى تقليص نسب التغيب عن العمل والاستقالات وما يترتب عنها من تكاليف إضافية وفقدان للخبرات والكفاءات.

ثالثاً: معوقات تطبيق البرامج الخاصة بجودة الحياة الوظيفية:

يوجد العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق المنظمات لبرامجها الهادفة لتحسين وتطوير بيئة عمل موظفيها، وفق الآتي: [12]

عدم رغبة الإدارة العليا وتخوفها من خلق مناخ ديمقراطي يُتاح للعاملين من خلاله المشاركة وإبداء الآراء، وإهمال الملاحظات والمقترحات التي يقدمها العاملون للإدارة، واعتبار بعض المدراء هذا النوع من التشارك في اتخاذ القرارات تهديداً لهم ولمراكزهم وصلاحياتهم.

1. اعتبار الإدارة العليا لهذا النوع من البرامج الهادفة لتحسين الحياة الوظيفية للعاملين، هدراً للمال، نظراً لكونه يتطلب تكاليف مالية يُمكن أن تكون باهظة نوعاً ما وإظهارهم الشكوك حول جدوى تنفيذ هذه البرامج والعائد المتوقع منها على أداء العاملين والمنظمة بشكل عام.

2. عم الشعور بالحاجة من قبل الإدارة العليا لإجراء المزيد من برامج جودة الحياة الوظيفية، وعدم الرغبة في إحداث التغيير الأمر الذي ينعكس سلباً على العاملين.

3. اعتبار الإدارة العليا أنّ هذا النوع من البرامج لا يخدم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ولا حاجة لها.

4. قصر الرؤية لدى الإدارة الناجم عن عدم التحديد الدقيق لما يحتاجه العاملون لديها من برامج تدريبية وتعليمية. بحيث تُحقق برامج جودة الحياة الوظيفية الهدف المقصود منها.

5. ضعف الوعي لدى العاملين لأهداف هذه البرامج التي تقوم بها المنظمة، والمنفعة التبادلية التي يمكن أن تحققها لكل من العاملين والمنظمة.

رابعاً: مفهوم الاحتراق الوظيفي:

ظهرت العديد من التعاريف حول مفهوم الاحتراق الوظيفي، إذ تباينت آراء الباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم في دراساتهم، فمنهم من عرّفه انطلاقاً من آثاره وأعراضه التي تُصيب الموظفين، في حين قام آخرون بتعريفه انطلاقاً من مسبباته، ومنهم من أجمله

بذكر أبعاده. [7] ويُعدّ Freudenberger أول من أشار إلى مصطلح الاحتراق الوظيفي وذلك عام 1974، مستخدماً هذا المصطلح لوصف مجموعة من الأعراض التي تنتج عن التّعرض لجملة من ضغوط العمل لدى موظفي الخدمات الاجتماعية ومختصي الخدمات الصحيّة. [11]

وعرّف الاحتراق الوظيفي بأنه "مجموعة من الأعراض التي تتضمن كل من الإجهاد النفسي والمهني التي تسببها ضغوط العمل على الفرد، ويحدث نتيجة عدم التكيف مع ضغوط العمل، ولدى العاملين الذين يتبنون عادةً رؤية مثاليّة لأداء أعمالهم، وللعاملين الذين تتطلب أعمالهم الاتصال المباشر مع العملاء". [10]

كما وعرّف بأنه "حصيلة مجموعة من التراكبات النفسية والإجهادات العاطفية والجسميّة والاحساس بعدم الرضا عن الإنجاز الشّخصي والأداء المهني، والتي ينتج عنها مجموعة من الانفعالات العاطفية التي تؤثر بشكلٍ سلبي على شخصيّة الفرد وسلوكه، وبالشكل الذي ينعكس على باقي أفراد العمل المحيطين به". [2]

في عام 2019، قامت منظمة الصحة العالميّة (WHO) بإعادة تعريف الاحتراق الوظيفي، ووصفته على أنه ظاهرة مرتبطة بالوظيفة بدلاً من اضطراب صحي أو عقلي. وعرّف على النحو الآتي "متلازمة تمّ تصورها على أنها ناتجة عن ضغوط مزمنة في مكان العمل لم تتم إدارتها بنجاح، وتتميز بثلاثة أبعاد: شعور باستنفاد الطّاقة أو إنهاكها، زيادة المسافة الذهنيّة عن عمل الفرد، أو شعور بالسلبية أو السّخريّة المتعلقة بوظيفة الفرد، وانخفاض الكفاءة المهنيّة. ويشير الاحتراق بشكلٍ خاص إلى أحداث في السّياق المهني ولا يجب أن يُستخدم لوصف التّجارب في مجالات أخرى من الحياة". [8]

وانطلاقاً من التعاريف السابقة؛ يُعرّف الباحث الاحتراق الوظيفي بأنه: حالة مرضيّة تُصيب العاملين في المنظمة؛ نتيجة للضغوط التي يتعرضون لها في العمل، وتظهر على شكل أعراض تتضمن انفعالات وإجهادات عاطفية ونفسية وجسميّة، والتي تنعكس على أداءهم الوظيفي في المنظمة، فضلاً عن أثرها على باقي أفراد العمل المحيطين بهم وعلى أداء المنظمة بشكلٍ عام.

خامساً: أبعاد الاحتراق الوظيفي:

لا يمكن لأي ظاهرة ما أن تحدث بشكل مفاجئ ومباشر، بل لا بد من وجود مجموعة من العوامل التي ساهمت بشكلٍ أو بآخر في تكوين هذه الظاهرة وصولاً إلى خروجها بشكلها العلني والواضح، وظاهرة الاحتراق الوظيفي كغيرها من الظواهر الأخرى لها مسبباتها المختلفة، وتظهر إلى العلن من خلال ممارسات معينة ينتهجها الموظفون المصابون بهذه الظاهرة، وذلك وفق الآتي:

1. الإجهاد الوظيفي: يُقصد به مجموعة من مشاعر التعب والإحباط التي تُصيب الموظف، كإحساسه الدائم بالقلق والعصبية خلال تأديته للمهام الموكلة له في المنظمة، فضلاً عن انخفاض في الرّوح المعنوية، وعدم القدرة على تقديم أكثر مما يقدمه من طاقة في العمل. [10]

2. تبدل المشاعر: إذ يتجرد الموظف من إنسانيته إلى حدٍ كبير، فيصبح المتعاملين معه من العملاء وحتى زملاء العمل عبارة عن مجموعة من الأرقام أو الأشياء، ويظهر هذا البعد من أبعاد الاحتراق الوظيفي من خلال الحدية والقسوة التي يظهرها الموظف أثناء تعامله مع الآخرين في العمل. [2]

3. نقص الشّعور بالإنجاز: يُقصد به شعور الفرد بالنقص وعدم الكفاءة والقدرة على إنجاز العمل والمهام الموكلة له، فالبشر عادةً ما يقومون بالتقييم الذاتي لكافة ما يقومون به من أعمال، وعندما يميلون إلى التقييم السلبي لكل ما يقومون به يعترفهم شعور الفشل وعدم الرّغبة في العمل وفقدان الثقة بالذات. [12]

ويرى الباحث ضرورة قيام المنظمة، وعلى وجه الخصوص إدارة الموارد البشرية بمجموعة من التدابير والإجراءات فور ظهور أي من هذه الأعراض على موظفيها، فالموظفون هم المحرك الأساس للمنظمة، وأي خلل في أداءهم سينعكس بشكلٍ مباشر وكبير على أداء المنظمة بشكلٍ عام، ومن شأنه أن يؤدي إلى نهايتها.

سادساً: مراحل الاحتراق الوظيفي:

تمرّ ظاهرة الاحتراق الوظيفي وفقاً للعديد من الباحثين بعدة مراحل، فيعضهم من قسّمها إلى ثلاثة مراحل والبعض الآخر قسمها إلى أربعة مراحل وفق الآتي: [3]

مرحلة الاستغراق: وهي المرحلة الأولى لتكوّن الظاهرة، إذ تبدأ لحظة إدراك العامل للفرق بين ما هو متوقع من العمل وبين الواقع الذي يعيشه.

مرحلة التّبدل: إذ يبدأ مستوى الرّضا الوظيفي للعامل بالتراجع التّدرجي، ويبدأ معها الميل إلى الابتعاد عن العمل والميل إلى ممارسة الهوايات المختلفة، مما ينعكس على الأداء الوظيفي له.

مرحلة الانفصال: يزداد خلال هذه المرحلة مستوى الإجهاد النفسي لدى العامل، مما ينعكس سلباً على صحته النفسيّة والجسديّة.

المرحلة الحرجة: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الاحتراق الوظيفي، وأكثرها خطورة، وتترافق بظهور واضح لأعراض الاحتراق على العامل، ومعها يبدأ بالتفكير في ترك العمل بشكل نهائي، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى التفكير بالانتحار.

ويرى الباحث بأنّ المنظمة التي لا تتعامل مع ظاهرة الاحتراق منذ البداية ستضطر لتحمل تكاليف باهظة مستقبلاً، ناتجة عن تكاليف فقدان العاملين ذوي الخبرة والكفاءة لديها، وارتفاع في التكاليف المتعلقة باستقطاب عمالة جديدة وتدريبها، فضلاً عن انخفاض مستوى أداءها الذي سينعكس على حصتها السوقيّة وعلى مبيعاتها وبالتالي انخفاض في الأرباح المحققة، ويشير الباحث إلى أنّ أخطر ما قد يحدث هو تدهور الصورة الذهنيّة المكوّنة عن المنظمة من قبل العملاء ومن قبل العمالة الموجودة في السوق والصّعوبات التي سيكون على المنظمة مواجهتها لإعادة بناء صورتها في أذهانهم.

12- المناقشة والنتائج:

أولاً: أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات حيث قُسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسيين: الأول يتناول المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث، والقسم الثاني يتناول أبعاد ومتغيرات الدراسة على الشكل الآتي:

المتغير المستقل: جودة الحياة الوظيفية، وتم التعامل معه على أساس ثلاثة أبعاد هي:

- الأبعاد المادية: تم قياسها باستخدام 17 عبارات.
- الأبعاد التنظيمية والوظيفية: تم قياسها باستخدام 17 عبارات.
- الأبعاد الاجتماعية: تم قياسها باستخدام 13 عبارات.

المتغير التابع: الاحتراق الوظيفي: وتم التعامل معه على أساس محور واحد، وتتألف من هذا المحور 16 عبارة.

واعتمد الباحث على مقياس لايكرت الخماسي، حيث تم اعتماد التدرجات وفق الشكل الآتي:

موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

ثانياً: ثبات المقياس:

اعتمد الباحث على معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس وكانت النتائج وفق الجدول رقم (1):

الجدول (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبانة

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الأبعاد المادية	17	0.963
الأبعاد التنظيمية والوظيفية	17	0.942
الأبعاد الاجتماعية	13	0.863
الاحتراق الوظيفي	16	0.924
الاستبانة	63	0.972

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (1) كانت قيمة ألفا كرونباخ التي تخص كل محور من محاور الاستبانة، بالإضافة إلى قيمة ألفا كرونباخ لكامل عبارات الاستبانة أكبر من 0.6 مما يدل على ثبات المقياس وعدم الحاجة إلى حذف أي عبارة من عبارات المقياس.

ثالثاً: التّوصيفات الإحصائية:

1. التّوصيفات الإحصائية للأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية:

الجدول رقم (2): التّوصيفات الإحصائية للأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تصميم المكتب ملائم ويساعد على إنجاز العمل بسهولة.	178	2.00	4.00	2.8989	.57332
إضاءة المكتب جيدة وملائمة لطبيعة العمل وأثاثه منظم ومريح.	178	2.00	4.00	2.8933	.57721
درجة حرارة المكتب معتدلة وملائمة للعمل على مدار السنّة.	178	2.00	4.00	2.8876	.58102
يتصف مكان العمل بالنظافة ويسوده جو من الهدوء.	187	2.00	4.00	2.8770	.58737
تتوافر الوسائل اللازمة لإنجاز العمل في المصرف.	187	2.00	4.00	2.8717	.60872
الراتب الذي أتقاضاه في المصرف عادل قياساً بالرواتب التي يتقاضاها ذوو المؤهلات المشابهة لمؤهلي.	187	2.00	4.00	2.8824	.59302
تناسب قيمة الراتب الذي أتقاضاه مع الجهد الذي أبذله في العمل.	187	2.00	4.00	2.8930	.61286
راتبي يكفيني للوفاء بمتطلبات الحياة الاعتيادية.	187	2.00	4.00	2.8824	.60202
تتيح لي سياسات المصرف الحصول على مكافآت تتناسب مع إنجازاتي.	187	2.00	4.00	2.8770	.58737
تتيح لي سياسات المصرف الحصول على مكافآت تتناسب مع إنجازاتي.	187	2.00	4.00	2.8877	.57099
يوفر المصرف الرعاية الصحية اللازمة للموظفين.	178	2.00	4.00	2.8652	.57619

دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي
(دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)

أشعر بالرّضا عن الميزات المتنوعة التي يقدمها المصرف في إطار الخدمات الاجتماعية.	178	2.00	4.00	2.8539	.60227
تصميم أماكن العمل في المصرف يضمن سلامة الموظفين من المخاطر.	178	2.00	4.00	2.8652	.57619
تحرص إدارة المصرف على اتباع إجراءات الوقاية والسلامة في مكان العمل.	178	2.00	4.00	2.8820	.58475
يهتم المصرف بمعرفة أسباب الحوادث التي تقع وذلك لتجنب حدوثها مستقبلاً.	178	2.00	4.00	2.8876	.62776
يحرص المسؤولون في المصرف على أن تكون بيئة العمل خالية من المخاطر.	178	2.00	4.00	2.8876	.59067
يهتم المسؤولون في المصرف بخفض مستوى ضغط العمل على الموظفين.	178	2.00	4.00	2.9157	.58094
Valid N (listwise)	178				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (2) كانت قيم متوسط إجابات أفراد العينة عن عبارات محور الأبعاد المادية جميعها أدنى من متوسط الحياد $3/$ ، وهذا ما يشير إلى أنّ إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على توافر الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية، فهم يميلون إلى اعتبار أنّ ما يتقاضونه من أجور ورواتب غير ملائم، وهذا ما يشير إليه متوسط إجاباتهم في العبارات رقم (6-7-8)، كما و أنّهم يميلون لاعتبار بيئة العمل المادية في المصرف غير جيدة سواء من ناحية تصميم المكاتب وتوافر الإضاءة ومستلزمات العمل وهذا ما أظهرته متوسط إجاباتهم في العبارات رقم (1 إلى 5).

2. التوصيفات الإحصائية التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية:

الجدول رقم (3): التوصيفات الإحصائية للأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تعزز سياسات المصرف الثقة بين العاملين في المصرف على كافة المستويات	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
تركز سياسات المصرف على بناء بيئة عمل إيجابية تعزز التعاون بين الموظفين	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
يعتمد المصرف على منظومة اتصالات إدارية فعالة بين الموظفين ضمن الأقسام والمستويات المختلفة	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
تتميز المهام الوظيفية في المصرف بالوضوح	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
يسمح تصميم الوظيفة للموظف بإظهار قدراته وكفاءته	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
تناسب السلطة الممنوحة لي مع المسؤوليات الوكيلة إلي في الوظيفة	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
يمنح المصرف الاستقلالية للموظفين في أداء مهامهم	178	2.00	4.00	2.9213	.56698
تمنحني الوظيفة التي أشغلها فرصة أداء مهام متنوعة	178	2.00	4.00	2.9101	.57520
يوفر المصرف نظام عمل مرن	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
يتناسب حجم العمل الذي أكلف به مع الوقت المخصص في جدول العمل	178	2.00	4.00	2.9157	.57113

دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي
(دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)

يتيح نظام العمل للموظفين ممارسة بعض المهام من المنزل	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
يوجد نظام واضح للترقية في المصرف	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
تلبى برامج التدريب حاجات الموظفين المستقبلية	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
يولي المصرف اهتماما كبيرا لبرامج التدريب ويعمد على اختيار مدربين أكفاء	178	2.00	4.00	2.8989	.56338
تشمل البرامج التدريبية كافة مجالات العمل الإدارية والتقنية والعملية	178	2.00	4.00	2.8989	.56338
يشارك الموظفون في تحديد أهداف العمل ووضع الخطط التطويرية وحل المشكلات	178	2.00	4.00	2.8989	.56338
يقوم المدراء بتفويض جزء من صلاحياتهم لمروسيهم	178	2.00	4.00	2.8764	.55886
Valid N (listwise)	178				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (3) كانت قيم متوسط إجابات أفراد العينة عن عبارات محور الأبعاد التنظيمية والوظيفية جميعها أدنى من متوسط الحياد $3/$. وهذا ما يشير إلى أنّ إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على توافر الأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية، فهم يميلون إلى اعتبار أنّ السياسات التي يتبعها المصرف لا تساعد على تعزيز التعاون بين العاملين ولا على بناء بيئة عمل إيجابية، وهذا ما أظهرته إجاباتهم على العبارات رقم (1-2)، كما واعتبروا أنّ رؤسائهم لا يقومون بمنحهم جزءاً من صلاحياتهم وفق العبارة رقم (17)، وهذا يؤدي إلى عقبات وتأخير في تنفيذ المهام

الموكلة لهم في بعض الأحيان وإطالة زمن تأدية الخدمة نظراً للروتين وعدم تفويض السلطة.

3. التوصيفات الإحصائية للأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية:

الجدول رقم (4): التوصيفات الإحصائية للأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يوفر المصرف جواً مريحاً وخالياً من الصراعات	178	2.00	4.00	2.8989	.56338
يوجد علاقات صداقة بيني وبين زملائي في العمل	178	2.00	4.00	2.9045	.55934
أجد الوقت الكافي خارج الدوام للاهتمام بأسرتي واحتياجاتي الشخصية	178	2.00	4.00	2.8989	.55326
يشارك المصرف موظفيه مناسباتهم الاجتماعية (الحرزينة والسعيدة)	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
تسمح إدارة المصرف للموظف مغادرة مكان العمل عند حدوث أمر شخصي طارئ	178	2.00	4.00	2.9045	.57919
يتفهم المسؤولون في المصرف حق الموظف في تقديم الشكاوى والتظلمات	178	2.00	4.00	2.8989	.58309
تشجع الإدارة الموظفين على ممارسة الرقابة الذاتية في وظائفهم	178	2.00	4.00	2.8989	.58309
يسود التعاون وروح الفريق الواحد بين الموظفين	178	2.00	4.00	2.9101	.58494

دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي
(دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)

تسهيل الإدارة التحاق الموظف بمقاعد الدراسة لتحسين مؤهلاته العلمية	178	2.00	4.00	2.9101	.60395
يحرص المسؤولون على توجيه العاملين نحو التحسين المستمر في الأداء	178	2.00	4.00	2.9101	.58494
يشجع المسؤولون الموظفين على المبادرة في العمل	178	2.00	4.00	2.9157	.58094
يرسخ المسؤولون بيئة عمل تحافظ على روح معنوية عالية لدى الموظفين.	178	2.00	4.00	2.9157	.57113
تتعامل الإدارة مع الموظفين بعدالة ودون تمييز	178	2.00	4.00	2.8989	.56338
Valid N (listwise)	178				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (4) كانت قيم متوسط إجابات أفراد العينة عن عبارات محور الأبعاد الاجتماعية جميعها أدنى من متوسط الحياد $/3/$. وهذا ما يشير إلى أنّ إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على توافر الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية، فهم يميلون إلى اعتبار أنّ المصرف لا يوفر الجو الخالي من الصّراع بين زملاء العمل، الأمر الذي ينعكس على الأداء بشكل عام، كما وتشير إجاباتهم على العبارات رقم (3-4-5) إلى عدم قدرتهم على تحقيق التوازن بين حياتهم الاجتماعية وعملهم في المصرف، فهم يميلون لاعتبار أنّ المصرف لا يشاركهم في مناسباتهم الاجتماعية الشخصية.

4. التّوصيفات الإحصائية لمتغير الاحتراق الوظيفي:

الجدول رقم (5): التّوصيفات الإحصائية لمتغير الاحتراق الوظيفي

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أشعر بأنني استنزفت نتيجة ممارستي لوظيفتي	178	2.00	4.00	3.2191	.42821
أشعر باستنفاد كامل طاقتي في نهاية اليوم الذي أفضيه في وظيفتي	178	2.00	4.00	3.1966	.43904
أشعر بالضجر والملل بسبب وظيفتي	178	2.00	4.00	3.1910	.40829
أشعر بالإحباط في وظيفتي	178	2.00	4.00	3.1798	.43987
أشعر بأنني أبذل كل جهدي في وظيفتي	178	2.00	4.00	3.1573	.42250
أشعر بالضغط جراء التعامل مع الناس بشكل مباشر	178	2.00	4.00	3.1742	.42254
أشعر بأنني أعامل بعض فئات المراجعين بجمود وجفاء	178	3.00	4.00	3.2079	.40692
أصبحت شخصاً قاسياً على الناس بسبب وظيفتي	178	2.00	4.00	3.2191	.44120
أصبحت لا أهتم بما يحدث للآخرين بسبب وظيفتي	178	2.00	4.00	3.2079	.43380
أشعر أن المراجعين يلومونني على بعض المشاكل التي تواجههم	178	3.00	4.00	3.2416	.42924
أشعر أنني خلال عملي لا أؤثر إيجابياً في حياة الآخرين	178	2.00	4.00	3.1854	.43102
أثناء ممارستي لوظيفتي لا أشعر بالنشاط والحيوية	178	2.00	4.00	2.9213	.56698

دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي
(دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)

أثناء ممارستي لوظيفتي لا أشعر بالراحة والسعادة	178	2.00	4.00	3.2135	.43756
لا أستطيع تهيئة الأجواء المناسبة لأداء عملي على أكمل وجه	178	2.00	4.00	3.2135	.43756
لا أستطيع التعامل بهدوء مع المشاكل والانفعالات العاطفية أثناء ممارسة وظيفتي	178	3.00	4.00	3.2247	.41857
أشعر بأنني لم أحقق أشياء كثيرة جديدة بالتقدير في وظيفتي	178	2.00	4.00	3.1854	.43102
Valid N (listwise)	178				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (5) كانت قيم متوسط إجابات أفراد العينة عن عبارات محور الاحتراق الوظيفي جميعها أعلى من متوسط الحياد $3/$ ، عدا العبارة رقم 9 وهذا ما يشير إلى أنّ إجابات أفراد العينة تميل إلى الموافقة على توافر الاحتراق الوظيفي، إذ كان متوسط إجاباتهم على كل عبارة تتراوح بين (2.9213 و 3.2247)، فهم يميلون إلى اعتبار أنّ العمل في المصرف محل الدراسة يجعلهم يشعرون بالإحباط وتبدل المشاعر ونوع من استنزاف الطاقة وعدم الرغبة في العمل.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة معنوية بين الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية و الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي في المصرف محل الدراسة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة معنوية بين الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية و الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي في المصرف محل الدراسة.

الجدول رقم (6) معامل الارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الاولى

Correlations			
		التابع	مادية
التابع	Pearson Correlation	1	.290**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	178	178
مادية	Pearson Correlation	.290**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	178	178
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (6) كانت قيمة sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية بين الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية وظاهرة الاحتراق الوظيفي، وكانت قيمة معامل الارتباط بيرسون تساوي 0.290 بإشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة معنوية ضعيفة بين المتغيرين.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم H0: لا توجد علاقة معنوية بين الأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية و الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي في المصرف محل الدراسة
الفرضية البديلة H1: توجد علاقة معنوية بين الأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية و الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي في المصرف محل الدراسة.

دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي
(دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري العاملة في محافظة اللاذقية)

الجدول رقم (7): معامل الارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الثانية

Correlations			
		التابع	تنظيمية
التابع	Pearson Correlation	1	.294**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	178	178
تنظيمية	Pearson Correlation	.294**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	178	178

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (7) كانت قيمة sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية بين الأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية وظاهرة الاحتراق الوظيفي، وكانت قيمة معامل الارتباط بيرسون تساوي 0.294 بإشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة معنوية ضعيفة بين المتغيرين.

الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم H0: لا توجد علاقة معنوية بين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية والحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي في المصرف محل الدراسة.

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة معنوية بين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية والحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي في المصرف محل الدراسة.

الجداول رقم (8): معامل الارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الثالثة

Correlations			
		اجتماعية	التابع
اجتماعية	Pearson Correlation	1	.287**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	178	178
التابع	Pearson Correlation	.287**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	178	178
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss 20)

من الجدول رقم (8) كانت قيمة sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية بين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية وظاهرة الاحتراق الوظيفي، وكانت قيمة معامل الارتباط بيرسون تساوي 0.287 بإشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة معنوية طردية ضعيفة بين المتغيرين.

13- الاستنتاجات والتوصيات:

1. أظهرت النتائج أن مستوى توافر الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية ضعيف وفقاً لنتائج التوصيفات الإحصائية لهذا المحور، إذ أن الرواتب والأجور غير ملائمة ولا تتناسب مع رغبات العمال في المصرف محل الدراسة، ويعزو الباحث انخفاض الرواتب إلى التضخم الحاصل في البلد بشكل عام وانخفاض القيمة الشرائية لليرة مقابل العملات الأجنبية وذلك نتيجة للعقوبات والحصار المفروض على سورية، فلم

- تعد الرواتب والأجور تلبي حاجات الفرد الأساسية والأمر ينطبق على العاملين في المصرف محل الدراسة، كما وأظهرت النتائج ميل العينة لاعتبار أن بيئة العمل المادية غير ملائمة أيضاً، فمستلزمات الإنتاج غير كافية وتظهر من خلال النقص في التجهيزات مثل العدادات وتقدم أجهزة الحاسب الآلي وضعف في شبكة المصرف ومخدماته وكثرة الأعطال التي تُعيق تنفيذ العاملين لمهامهم، وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى وجود علاقة معنوية بين الأبعاد المادية لجودة الحياة الوظيفية وبين الاحتراق الوظيفي للعاملين في المصرف محل الدراسة.
2. أظهرت النتائج أن مستوى توافر الأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية ضعيف وفقاً لنتائج التوصيفات الإحصائية لهذا المحور، فبرامج التدريب لا تتلاءم مع تطلعات العاملين، كما ويوجد قصور في تقييم نوعية البرامج التدريبية المطلوب القيام بها من قبل القائمين عليها في إدارة الموارد البشرية، كما وتشير إجابات أفراد العينة إلى عدم مشاركتهم في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة العليا سواء في حل المشكلات أو في عملية وضع الخطط التطويرية للمصرف، كما وأشارت نتائج اختبار الفرضية الثانية إلى وجود علاقة معنوية بين الأبعاد التنظيمية والوظيفية لجودة الحياة الوظيفية وبين الاحتراق الوظيفي للعاملين في المصرف محل الدراسة.
3. أظهرت النتائج أن مستوى توافر الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية ضعيف وفقاً لنتائج التوصيفات الإحصائية لهذا المحور، إذ أشارت إجابات أفراد العينة إلى كون العينة تميل إلى اعتبار أن المصرف لا يشاركهم مناسباتهم الاجتماعية، فضلاً عن عدم قدرتهم نوعاً ما على خلق حالة من التوازن بين عملهم وبين واجباتهم الأسرية والمنزلية، وإلى ضعف التشجيع من قبل الإدارة لهم، كما وأشارت نتائج اختبار الفرضية الثالثة إلى وجود علاقة معنوية بين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية وبين الاحتراق الوظيفي للعاملين في المصرف محل الدراسة.
4. أظهرت نتائج التوصيفات الإحصائية لمحور الاحتراق الوظيفي، توافر الظاهرة لدى العاملين في المصرف محل الدراسة، إذ أنهم يعانون من الاستنزاف النفسي والجسدي، ويتمثل ذلك من خلال فقدانهم للشغف وخمول واضح في الطاقات التي

يبدلونها في العمل، والشعور الدائم بالاكتئاب والإحباط، وضعف الإنجاز. ويؤكد الباحث على الدور المهم لجودة الحياة الوظيفية في معالجة هذه الظاهرة في المصرف محل الدراسة.

التوصيات:

1. العمل على تحسين بيئة العمل المادية، وخاصة بند الرواتب والأجور، وجعلها تتناسب مع التضخم الزاهن ومع متطلبات الحياة الكريمة للعامل، وتطوير أنظمة الحوافز والمكافآت المعمول بها في المصرف، والسعي لتوفير مستلزمات الإنتاج المهمة لمساعدة العاملين على تنفيذ مهامهم ووضع خطة زمنية دقيقة لإصلاح واستبدال المعدات المتقادمة أو التآلفة بأسرع وقت ممكن، بالإضافة لضرورة تأمين أماكن عمل ومكاتب مجهزة بالحد الأدنى من وسائل الراحة (تهوية- إضاءة مناسبة- أثاث مريح- الاعتناء بالنظافة- عدم وجود مخاطر تهدد حياة العاملين وسلامتهم).
2. ضرورة قيام إدارة الموارد البشرية بدور فعال من خلال القيام بالدورات التدريبية التي من شأنها تطوير العاملين وتحسين قدراتهم، واختيار المدربين الأكفاء للقيام بهذه المهمة، فضلاً عن ضرورة اهتمام الإدارة بصورة أكبر بمشاركة العاملين في حل المشكلات ووضع الخطط التطويرية خاصة تلك التي تتعلق بشكل مباشر بهم، كالنقل والترقية والتعيين؛ لما له من تأثير واضح على أداءهم في العمل.
3. ضرورة تشجيع الإدارة للعاملين في المصرف على العمل بروح الفريق، وتعزيز وبناء بيئة عمل إيجابية تسودها علاقات الصداقة بين زملاء العمل من جهة وبينهم وبين رؤسائهم من جهة أخرى، فضلاً عن الأهمية الكبيرة لمشاركة المصرف لموظفيه في مناسباتهم الاجتماعية الخاصة (الحزينة والسعيدة)، لما لها من دور في تحسين الأبعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية، وبالتالي التقليل من ظاهرة الاحتراق الوظيفي وتعزيز الشعور بالانتماء لديهم.

14 - قائمة المراجع والمصادر:

- [1] Al Haddab, T, Al Mekhlafi. A. (2020)- The impact of the quality of work life on job burnout: a field study on a sample of administrative female employees in the General Administration of Education in Riyadh. Arab Journal of Management, 40(3), 233–254. **(In Arabic)**
- [2] Ali Dib, K, Muhammad, R, Khallouf. R. (2021)- An examination of the role of career path dimensions in reducing job burnout among workers in Syrian universities. Tishreen University Journal. Economic and Legal Sciences, 43(3), 75–94. **(In Arabic)**
- [3] Al-Zahrani. M. p. (2023)- The reality of job burnout among the employees of the National Bank in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(5), 5., 118-136. **(In Arabic)**
- [4] Barakat, h. (2022)-The role of quality of work life in enhancing organizational commitment. Tishreen University Journal. Economic and Legal Sciences, 44(4), 81–104. **(In Arabic)**
- [5] Barbary, M.h. (2016)- The role of the quality of work life in reducing the phenomenon of job burnout among workers in Al-Aqsa Network for Media and Artistic Production [Masters]., The Academy. **(In Arabic)**
- [6] Hamdoush. R. (2022)- The reality of applying the quality of work life in public hospitals in light of the Corona pandemic. Tishreen University Journal. Economic and Legal Sciences, 44(4), 139–156 . **(In Arabic)**
- [7] Layla, B. shafea, B. (2022)-The impact of the quality of work life on job burnout among employees of public institutions: a case study of the Directorate of Commerce in the state of

Jijel [Thesis]., Jij University. **(In Arabic)**

- [8] Leitão, J., Pereira, D. Gonçalves, Â. (2021)- Quality of Work Life and Contribution to Productivity: Assessing the Moderator Effects of Burnout Syndrome. International Journal of Environmental Research and Public Health, 18(5), 2-20.
- [9] Malekzade. N, Janighorban, M, Dadkhahtehrani. T. (2023)- Correlation between Quality of Work-Life and Job Burnout in Midwives: Iranian Journal of Nursing and Midwifery Research. Iranian Journal of Nursing and Midwifery Research, 28(2), 194–199.
- [10] Mia. A, Daoud. A. (2020)- The effect of job burnout on job satisfaction for workers in Lattakia Finance Directorate. Tishreen University Journal. Economic and Legal Sciences, 42(6), 401–419. **(In Arabic)**
- [11] Muhammad Hilal Al-Shoubri. n. (2018)- The relationship between the quality of work life and job burnout among social workers in educational institutions. Journal of the College of Social Work for Social Studies and Research, 13(13), 582–633. **(In Arabic)**
- [12] Saad, A.x. T. (2021)- The reality of the quality of work life and its relationship to the phenomenon of job burnout among workers in Alexandria University libraries: a field study. Scientific Journal of Libraries, Documentation and Information, 3(5), 193–254. **(In Arabic)**
- [13] Tharya.A.T, Abu Amuna, Y, Youssef. M, Kassim. E, Hany. T. (2021)- Does Organizational Silence in NGOs affected by Job Burnout? International Journal of Applied Management Science, 5, 31–40.
- [14] Turkman, H., Fayyad, L., Safia, Sh. (2022)- Evaluation of the

reality of the quality of working life for workers at Tishreen University. Tishreen University Journal. Economic and Legal Sciences, 44(4), 412–429. **(In Arabic)**

[15] Zaher, B. Abu Dawla, J., Zine El-Abidine, Dr. (2012)- The role of quality of work life in enhancing job satisfaction among faculty members at Tishreen University. Tishreen University Journal. Economic and Legal Sciences, 34(5), 199–219. **(In Arabic)**.

[16] Ghadir, Basem Ghadir (2012). Basic introduction to data analysis using IBM SPSS Statistic.20 Syria. **(In Arabic)**.

قياس وتحليل مؤشرات أداء أسواق المال دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية (2010-2021)

راما العطار¹
إشراف أ.د. أكرم الحوراني²

المخلص

هدف البحث إلى استعراض مؤشرات قياس أداء السوق المالي ومدى تطوره، وحساب وتحليل هذه المؤشرات في دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية متعددة الأبعاد التي تشمل بعد حجم السوق المالي، بعد الوصول الذي يركز على سلاسة الدخول للسوق المالي للشركات ومقدار المنافسة في السوق وتكاليف التداول في السوق، وبعد الاستقرار الذي يركز بشكل رئيسي على عدم تذبذب السوق في العوائد.

وتم إجراء الدراسة في سوق دمشق للأوراق المالية في الفترة الممتدة من 2010 عام حتى عام 2021، باستخدام البيانات الرسمية المنشورة على موقع السوق، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من الدراسة، ومن ثم تم استخدام المنهج القياسي التحليلي في التطبيق العملي.

وقد أظهرت نتائج البحث إلى وجود هنالك تقدم ملحوظ في أداء سوق دمشق للأوراق المالية بدء منذ عام 2010 بعيد افتتاح السوق، لينخفض بشكل ملموس في الأعوام التالية لذلك بسبب الحرب وأثارها ومنعكساتها الاقتصادية، ليعود ويسجل أعلى مستوياته عام 2021.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات أداء أسواق المال، سوق دمشق للأوراق المالية، الأسواق المالية، أسواق الأسهم. مؤشرات تطور سوق المال.

¹ طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
² الأستاذ المشرف، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

Measuring and Analyzing Financial Market Performance Indicators Evidence from Damascus Stock Exchange (2010-2021)

Abstract

The research aimed is to review the indicators for measuring the performance of the financial market and its extent of development, and to calculate and analyze these indicators in Damascus Stock Exchange using the multi-dimensional performance indicators of the financial market that included, the dimension of the Size of the financial market, Access that focuses on the smooth entry into the financial market, the competition, and the costs of trading in the market, and Stability, which mainly focuses on the market volatility in returns.

The study was conducted in the Damascus Stock Exchange during the period from 2010 to 2021, using the official data published on the Damascus exchange website. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used to present the theoretical side of the study, and then the standard analytical approach was used in practical application.

The results of the research showed that there is a noticeable progress in the performance of the Damascus Stock Exchange, which started in 2010, shortly after the market opened, to decline significantly in the following years due to the war and its effects and economic repercussions, to return and record its highest levels in 2021.

Keywords: Financial Markets Performance Indicators, Damascus Stock Market, Financial Markets, Stock Markets, Financial Market Development Indicators.

مقدمة:

تركز العديد من الأدبيات والدراسات التجريبية على أهمية سوق الأوراق المالية، لما لها من أهمية في خفض تكلفة تعبئة المدخرات، والاستثمار في أكثر الأدوات إنتاجية، كما تحسن توزيع الرأس المال القومي من خلال تمكين تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات العوائد الطويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، يوفر سوق الأوراق المالية سيولة في السوق تتيح للمستثمرين تداول الأصول المالية بطريقة أقل مخاطرة مع السماح للشركات بالوصول بسهولة إلى رأس المال. من ناحية أخرى يؤدي تطوير أسواق الأسهم إلى تحسين حوكمة الشركات من خلال معالجة مشكلة الوكالة -Principal Agent Problem، كون أسواق الأسهم تجعل اهتمام المديرين والمالكين على خط واحد، ألا وهو السعي لتحقيق أقصى قدر من قيمة الشركات. علاوة على ذلك، تعزز أسواق الأوراق المالية المتطورة المشاركة الدولية في المخاطر، من خلال السماح للمحافظ الدولية بالتنقل بين الاستثمارات ذات العائد المنخفض الأكثر أمانًا إلى تلك ذات المخاطر³

بناء عليه، عنيت العديد من الدراسات بقياس أداء الأسواق المالية ومدى تطورها عن طريق اعتماد عدة مؤشرات في سبيل ذلك. سنتناول هذه الدراسة عرضاً لهذه المؤشرات وتطبيقاً عملياً لها في سوق دمشق للأوراق المالية على مدة 12 عاماً في الفترة من 2010-2021.

مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن قياس تطور أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال سنوات الدراسة؟

3 Greenwood, J., Jovanovic, B. (1990). Financial development, growth, and the distribution of income. Journal of Political Economy 98(5): 1076-1107.

أهمية البحث:

1- الأهمية النظرية للبحث:

أ- قلة الدراسات في المنطقة العربية والأسواق الناشئة بشكل عام التي تناولت موضوع قياس أداء الأسواق المالية

ب- تشكل دراسات قياسات السوق المالي بشكل عام مرجعاً لإدارة السوق المالي والاقتصاديين لتحسين الأداء وتطويره، كما أنها تعد مرجعاً للمستثمرين لاختيار السوق الأفضل أداء بما ينعكس على قيمة عوائد الاستثمار بشكل إيجابي.

2- الأهمية العملية للبحث:

تحاول الدراسة عرض المؤشرات المستخدمة في الأدبيات لقياس أداء سوق دمشق للأوراق المالية وإيجاد طرق تطوير هذا الأداء بناء على ذلك.

أهداف البحث:

- 1- التطرق إلى الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بمؤشرات قياس أداء الأسواق المالية والأبعاد المدروسة في هذا المجال.
- 2- تطبيق هذه المؤشرات وقياس أداء سوق دمشق للأوراق المالية حسب الأبعاد المدروسة.
- 3- تحليل النتائج وتحديد نقاط قوة وضعف السوق في كل بعد

منهج البحث

المنهج الوصفي: حيث سيتم توصيف أبعاد تطوير الأسواق المالية والمؤشرات المستخدمة المنهج التحليلي: لتحليل هذه المؤشرات في سوق دمشق للأوراق المالية .
الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- الحدود الزمانية: ستغطي الدراسة الأعوام 2010-2021

- الحدود المكانية: سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

تفترض الدراسة أنه المؤشرات المدروسة حجم السوق-القابلية للوصول-الاستقرار المالي ستكون مقياساً لتطور سوق دمشق للأوراق المالية.

متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة: المتغيرات الداخلة في حساب المؤشرات التابعة للأبعاد الثلاثة التالية: حجم السوق-القابلية للوصول-الاستقرار في السوق المالي
المتغيرات التابعة: أداء سوق دمشق للأوراق المالية

إجراءات البحث:

توصيف الأبعاد الداخلة في عملية قياس تطور الأسواق المالية والمؤشرات العالمية المستخدمة في كل بعد والتي سيتم تطبيقها في الدراسة.
جمع البيانات اللازمة لسوق دمشق للأوراق المالية.
تطبيق المؤشرات الخاصة لكل بعد من أبعاد قياس تطور السوق، وهي الحجم والوصول والكفاءة والاستقرار في السوق المالي، ومن ثم حساب القيمة النسبية للفئات الفرعية حسب المعادلة التالية لتنميط الأرقام Normalization:

القيمة A_i - القيمة الدنيا في السلسلة	قيمة المؤشر (1) =
(القيمة القصوى A في السلسلة - القيمة الدنيا A_i في السلسلة)	

حيث $C_{A,i}$ هي القيمة النسبية للمؤشر A التابع لسوق دمشق؛ والقيمة A_i هي القيمة العددية للمؤشر A في سوق دمشق، والقيمة الدنيا A هي أقل قيمة للمؤشر A بين كافة سنوات السلسلة الزمنية، القيمة القصوى A هي أعلى قيمة للمؤشر A بين كافة سنوات السلسلة الزمنية،

حساب متوسط أرقام مؤشرات كل بعد، ومن ثم جمع المتوسطات للأبعاد الثلاث.
تحليل النتائج بمقارنة تطور السوق خلال سنوات الدراسة.

الإطار النظري للبحث:

مقدمة:

تزايد الاهتمام بأسواق رأس المال بسبب التطورات الكبيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي كانت نتيجة العولمة والتطور التكنولوجي الهائل في قطاع الاتصالات والمعلومات والانفتاح التجاري. إن الانتقال التدريجي لمعظم الدول النامية، بما يحمله من تغيرات على مستوى المعاملات الاقتصادية والمالية والحرية التجارية وحرية انتقال رؤوس الأموال، أسقط الكثير من الحواجز، حيث أصبح الاستثمار وعقد الصفقات تنفيذها أسهل بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. مما أدى إلى ازدياد دور أسواق المال من أجل استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وتمثل سوق الأوراق المالية أداة هامة في تقويم اقتصاد أي دولة عنصراً أساسياً أيضاً في تقييم المشروعات، فقد أصبح اقتصاد الدول يقاس بمقدار نشاط سوق أوراقها المالية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة Bin Noissir, Ghazwani, Omran ، محددات تطور أداء سوق الأوراق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2007: هدفت الدراسة هو تحري المحددات التي قد يكون لها تأثير مهم على تنمية أسواق الأسهم. وتم إجراء الدراسة التجريبية باستخدام بيانات فترات زمنية غير متساوية Unbalanced Panel Data من 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الادخار والوساطة المالية وسيولة سوق الأوراق المالية ومتغير الاستقرار هي محددات هامة لتنمية سوق الأوراق المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع المدخرات عن طريق الحوافز المناسبة ، وتحسين السيولة في سوق الأوراق المالية، وتطوير الوسطاء الماليين ومكافحة التضخم.

2. دراسة Aduda, Masila, Onsongo محددات تطوير أداء سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية في بورصة نيروبي، 2012: هدفت الدراسة للتحري عن

محددات التنمية في بورصة نيروبي. حيث تم استخدام البيانات الثانوية للفترة 2005-2009 لنمذجة العوامل المؤثرة في تطور أداء بورصة نيروبي. ووجدت نتائج تحليل الانحدار أن عوامل الاقتصاد الكلي مثل سيولة أسواق الأوراق المالية، والجودة المؤسسية، وإيرادات الفرد، والمدخرات المحلية وتطوير القطاع المصرفي تعد من المحددات الهامة لتنمية سوق الأوراق المالية في بورصة نيروبي. أفاد تحليل الانحدار أي علاقة بين تنمية سوق الأوراق المالية واستقرار الاقتصاد الكلي والتضخم وتدفقات رأس المال الخاص. كما أظهرت النتائج أن الجودة المؤسسية التي تمثلها العوامل القانونية والمحاسبية ومؤشرات الفساد المالي هي محدّدات هامة لتطوير سوق الأوراق المالية لأنها تعزز من قابلية التمويل الخارجي للبقاء.

دراسة Levine, Feyen, et.al، وضع نظام لقياس وتصنيف تطور الأنظمة المالية في العالم، 2012: قدمت هذه الورقة البحثية الصادرة عن البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية للقطاع المالي بناءً على خصائص لـ 205 اقتصادات عالمية مدروسة بين الفترة من 1960 إلى 2010. وخلصت الدراسة إلى اعتماد هذه المؤشرات في قياس أداء القطاعات المالية وهي: مقاييس الحجم المالي للمؤسسات والأسواق (العمق المالي)، مدى إمكانية الأفراد من الاستفادة من الخدمات المالية (الوصول) ، كفاءة الأسواق في التوسط في الموارد والتسهيل المعاملات المالية، واستقرار المؤسسات والأسواق المالية.

3. دراسة Pariyada Sukcharoensin and Sorasart Sukcharoensin، تحليل مؤشرات أداء سوق الأسهم: أدلة من أسواق الأسهم لدول آسيان-5 ASEAN-5 ، 2013: هدفت الدراسة لاقتراح مؤشرات لتقييم أداء أسواق الأوراق المالية في دول ASEAN-5 ، وهي اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند مع إظهار الفرق بين هذه الأسواق. في هذا البحث وتقسّم

المؤشرات في البحث هذه الأسواق المالية إلى مستويين، حيث تشير النتائج إلى أن بورصات تايلاند وسينغافورة وماليزيا لديها مستوى أعلى من التطور مقارنة مع الأسواق الأخرى في نفس المنطقة، وأن أهم نقاط القوة الرئيسية للأسواق المالية تكمن في إمكانية الوصول. كما أشارت الدراسة إلى أن بورصة سينغافورة تملك مستويات نسبية عالية من التطور في معظم الجوانب، لا سيما في مؤشر الحجم عند قياسها بمعدل رسملة السوق. خلصت الدراسة إلى أن أسواق الأسهم المدروسة تحتاج للتحسن معظم الجوانب، وخصوصاً تلك الأسواق الأقل تطوراً، وحثت هذه الأسواق على البدء باستراتيجيات لتطوير الأسواق من حيث الكفاءة والوصول والاستقرار.

تعريف الأسواق المالية:

كما سبق ذكره تعتبر السوق المالية مصدراً من مصادر الأموال التي تحتاجها الشركات لتمويل أنشطتها المختلفة مما يجعلها أحد أهم الركائز المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي (والتي تسمح بتعزيز النظام المالي) والتي تعكس الوجه الحقيقي لأي اقتصاد ولق وردت العديد من التعاريف منها:

- تجمع تجاري يلتقي فيه المتعاملون لإجراء صفقات البيع والشراء للأصول المالية المتداولة وذلك من خلال الوسطاء والسماسرة الذين يسهلون إجراء الصفقات وتسهم السوق في تجميع المدخرات الوطنية واستثمارها بحيث تحقق الاستخدام الكفاء لموارد المتاحة وتؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي⁴

- الميكانيكية التي تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة الاقتصادية من خلال المؤسسات المالية التي يضمنها السوق⁵

⁴ كنعان، علي، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 23

⁵ محمد صالح الحناوي وجمال ابراهيم العيد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 23.

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف السوق المالي حسب التطورات الأخيرة التي طرأت عليه بأنه:

الإطار التنظيمي والقانوني الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق تتوفر فيها تقنيات اتصال فعالة بين كافة الأطراف الفاعلة في السوق تتيح رفع كفاءة التعامل ووصول المعلومات.⁶

وعلى العموم، المفهوم الحديث للسوق المالي تجاوز فكرة المكان والحيز، إذ أصبح يعتمد في تعريف السوق على تنفيذ الصفقة، مهما كان الأمر، كما أشرنا سابقاً، عن طريق الشبكات مثل الانترنت أو الاتصال، فإذا تمت الصفقة تولد السوق.

مفهوم تطور أداء سوق الأوراق المالية وطرق قياسه:

ارتبط تطور أسواق رأس المال بالتطور الحاصل في الاقتصاد ككل، ففي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي هيمنت البنوك التجارية على القطاع المالي، ومع التطور الاقتصادي ازداد تخصص الوسطاء الماليين ونمت نتيجة لذلك أسواق الأسهم والسندات.

ولتحديد مدى تطور أسواق رأس المال وربطه مختلف مؤشرات الاقتصاد اعتمد الاقتصاديون على مجموعة من المؤشرات تتمثل أهمها في حجم سوق الأوراق المالية (رسملة البورصة أو القيمة السوقية للأسهم وعدد الشركات المدرجة في البورصة)، وسيولة البورصة (قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الدوران ومعدل التقلبات في عوائد الأوراق المالية)⁷. ومن شأن هذه المؤشرات السماح للاقتصاديين وأصحاب القرار السياسي بتصنيف بلدانهم وإجراء المقارنات بينها حسب مستوى تطور الأسواق المالية فيها. ونظراً لأهمية نشاط السوق الثانوي لضمان استمرارية السوق

⁶ خالد أحمد فرحان المشهاني، ارنند عبد الخالق عبد الله العبيدي، مدخل إلى الأسواق المالية، ط 1، دار الأيام، عمان، الأردن، 2015، ص: 71

⁷ Asli DEMIRGUC-KUNT, Ross LEVINE, (1996), Stock Markets, Corporate finance and Economic Growth: Overview, World Bank, 1996 p. 7.

الأولي، فإن متابعة تطور هذه المؤشرات يساعد في تقويم الاختلافات الي قد يتضمنها السوق الثانوي.

وفيما يلي عرض لأهم تلك المؤشرات:

1. مؤشرات الحجم:

يعتبر حجم السوق من أهم مؤشرات تطور البورصة، ويمكن تحديد هذا المؤشر عن طريق إما معدل القيمة السوقية نسبة إلى الناتج المحلي الخام» أو بعدد الشركات المدرجة في البورصة.

فبالنسبة لحجم السوق قياساً معدل رسملة البورصة فإنه يتم حسابه من خلال مقارنة القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة نسبة إلى الناتج المحلي الخام ويسمح هذا المؤشر بتحديد مدى تأثر الاقتصاد بالتمويل عن طريق أسواق رأس لمال. ولم تتجاوز هذه النسبة الواحد بالمائة بنهاية السبعينيات لدى العديد من الدول، غير أن هذا المؤشر شهد تبايناً بين الدول فاية القرن العشرين حيث فاقت هذه النسبة المرتين من الناتج المحلي الخام لبعض الدول مثل هونج كونج، سنغافورة وماليزيا، في حين قاربت هذه النسبة الواحد لدى أمريكا واليابان⁸. ويفسر هذا الاختلاف بدرجة اعتماد القطاع المالي على البنوك أو على أسواق الأوراق المالية في تمويل العمليات الاقتصادية. ومن أوجه قصور هذا المعيار هو عدم أخذه بعين الاعتبار لبعض الأسهم غير المدرجة في البورصة والتي يجحري تداولها خارج البورصات الرسمية على الرغم من الدور الذي تلعبه في الاقتصاد.⁹

أما المؤشر الثاني لقياس حجم سوق رأس المال فهو عدد الشركات المدرجة في البورصة، وبإلقاء الضوء على هذا المؤشر فإن عدد الشركات المدرجة في البورصة اتجه

⁸ Ross LEVINE, Sara ZERVOS, Stock markets, Banks, and Economic Growth, world bank, 1998, p.13

⁹ Michael LEAHY, and all, "Contribution of financial system to growth in OECD countries", OECD, Working Papers n°:280, 2001, p.14

خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى الارتفاع بشكل عام فحسب مؤشر التنمية العالمي لسنة 2001 بلغ عدد الشركات المحلية المدرجة في البورصات 25121 شركة سنة 1990 ليقفز هذا العدد سنة 2019 إلى حوالي الضعف ببلوغه 43248 شركة ويعزى ارتفاع عدد الشركات المدرجة في البورصات إلى العديد من العوامل أبرزها خصخصة الشركات العامة وتسهيل إجراءات الإدراج في البورصات لدى العديد من الدول. وقد تزايد بالإضافة إلى ذلك عدد الشركات الأجنبية بشكل مطرد في البورصات المحلية نتيجة تحسن البيئة الاستثمارية للدول المستقبلية، وارتفاع فرص الربح بها. وجب عند الاعتماد على هذا المؤشر في تحديد حجم السوق الأخذ بعين الاعتبار درجة مساهمة الشركات المدرجة من حيث رؤوس الأموال المطروحة للتداول في البورصة.¹⁰ ويعد تقسيم رسملة السوق المالي على عدد متنوع من الشركات مؤشراً هاماً لأصحاب المحافظ المالية لما يمنحه لهم من تنوع للمخاطر وهي الحالة السائدة في أسواق الولايات المتحدة واليابان وكندا وبريطانيا المالية، حيث تكون درجة تركيز القيمة السوقية للبورصة موزعة على عدد كبير من الشركات. وعلى العكس من ذلك تيهمن بعض الشركات متعددة الجنسيات على بورصة سويسرا وهولندا، مما يعني تركيز نشاط السوق في عدد محدد من الشركات. ويتم تحديد درجة تركيز القيمة السوقية للسوق المالي من خلال حساب هذه القيمة لأسهم عشر شركات في البورصة ومقارنتها بالقيمة السوقية الإجمالية للسوق المالي.¹¹

2. مؤشرات الوصول

إن عملية تطور سوق الأوراق المالية تعتمد على إمكانية كل من المستثمرين في السوق من جهة، والشركات التي تسعى لإدراج أسهمها في السوق من جهة أخرى، حيث أن عدم تركيز شركات قليلة العدد في السوق المالي يعتبر من المؤشرات الإيجابية. ويقاس بعد الوصول بعدة مؤشرات كعدد الشركات المدرجة، ونسبة التركيز

¹⁰ World Bank, World Development Indicators, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#>

¹¹ Bertrand JAQUILLAT, Bruno SOLNIK, Portfolio and Risk Management, 5th Edition, 2009, p244

أو مجموع الحصة السوقية لأكبر 10 الشركات من حيث القيمة السوقية ، وكذلك بمقياس HHI. Herfindahl-Hirschman index (HHI) الذي يحدد إذا ما كان السوق احتكاريًا أم لا.¹²

3. مؤشرات الكفاءة:

تعد فرضية السوق الكفؤ إحدى من أكثر الموضوعات التي نالت حيزاً كبيراً في النقاش، فهي تصف سلوك الأسواق الكفؤة، التي تضم عدداً كبيراً من المستثمرين العقلانيين الذين يستجيبون بسرعة للمعلومات الجديدة الواردة للسوق، مما يدفع الأسعار لتتعدل بسرعة وبدقة. من ناحية أخرى إن نظرية السير العشوائي تؤكد أن تحركات أسعار الأسهم لا يمكن التنبؤ بهاء وأنها تتبع سلوكاً عشوائياً غير منتظم، و قد كان فاما أهم من تحدث عام 1965 عن التغيرات العشوائية للأسعار، وأن تحركات الماضي لا تقيد في توقع المستقبل. لذلك اقترح عام 1970 فكرة أن المستثمرين يمكن أن يكونوا على ثقة بأن الأسعار الحالية في السوق تعكس بشكل تام كل المعلومات المتوافرة حول الأسهم والعوائد المتوقعة التي تتفق مع مستوى المخاطرة، حيث تتطلب الكفاءة أن تكون جميع المعلومات والمفصح عنها معكوسة بالكامل في سعر الورقة المالية، وعليه لا يوجد أية فرصة لتحقيق أي عوائد استثنائية.¹³

عرف السوق الكفؤ أيضاً بأنه السوق الذي يعكس فيه سعر السهم كافة المعلومات المتاحة للمؤسسة أو الكيان صاحب السهم، سواء تعلقت تلك المعلومات بالقوائم المالية للمنشأة أو بالمعلومات التي تقوم ببحثها في وسائل الإعلام أو بالسجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية، أو في التحليلات أو التقارير المتعلقة بالحالة الاقتصادية العامة وأثرها على أداء المنشأة، وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر

¹² 4. Pariyada Sukcharoensin and Sorasart Sukcharoensin, The Analysis of Stock Market Performance Indicators: Evidence from the ASEAN-5 Equity Markets, 2013, International Journal of Trade, Economics and Finance Journal, p 354

¹³ Fama. Eugene, Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work, 1970, p.383.

على القيمة السوقية للسهم، وبالتالي تعكس تماماً قيمته في ظل السوق الكفاء. وتكون القيمة السوقية للسهم هي قيمته العادلة التي يتولّد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، أو بعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناجمة عن امتلاكه، والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر، وتساوي القيمة السوقية للسهم يوم شرائه.¹⁴

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إتاحة المعلومات للجميع لا تعني بأن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحيطة متطابقة تماماً، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، غير أن قرارات المستثمرين الخبيرين أو الآخرين المتمتعين بالفطنة ستدفع للأسعار نحو القيمة الحقيقية ولكن ليس هذا هو المهم بالنسبة لمفهوم كفاءة السوق فالمهم هو أن يكون كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة ولا مبالغة فيها.¹⁵

وبرأي الباحث يقصد بالكفاءة في سوق الأوراق المالية أنها تلك السوق التي يوجد فيها عدد كبير من المستثمرين العقلانيين وتتمتع بقدر عالي من المرونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية تبعاً للتغيرات في تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي إلى تساوي الأرقام بين القيمة السوقية والقيمة العادلة للورقة المالية، أو بعبارة أخرى تطابق العائد الفعلي مع العائد المطلوب الذي تم استخدامه في خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

ولتقييم كفاءة السوق المالي، لابد من تواجد مجموعة من الشروط الضرورية هي:

-وجود منافسة تامة بين مختلف اللاعبين في السوق.

¹⁴ منذر هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، 1999، ص 38
¹⁵ مثنى نصر، كفاءة سوق الأوراق المالية- الأسس و المقترحات، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، طرابلس 2005، ص 4

- توفر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداول أدواتهم في السوق.
- توافر القدرة على الإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق في وقت واحد.

الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي سمة مهمة للقطاع المالي. حيث تتناول العديد من الأدبيات قياس المخاطر المنتظمة Systematic Risk، واختبارات الإجهاد، وأدوات أخرى لقياس الاستقرار المالي على وجه التحديد. ونظرًا لأهمية الاستقرار المالي كمحدد لاستقرار الاقتصاد الكلي، يتم التعامل مع الموضوع أحيانًا على أنه موضوع منفصل، لكن الاستقرار المالي جزء من عملية التنمية المالية الأوسع. ولتوضيح ذلك، نجد أنه عند توافر التمويل دون إدارة المخاطر والمراقبة بشكل مناسب. يمكن أن نلاحظ النمو السريع كعلامة على زيادة الوصول إلى التمويل، كما يمكن أن يبدو القطاع المالي كقوًا، على أن تظهر مشاكل التعثر المالي، عندها سيكون النظام غير مستقر للغاية ومن المرجح في نهاية المطاف أن ينتهي بحالة الأزمة. أما بالنسبة للأسواق المالية، فإن المتغير الأكثر استخدامًا لقياس الاستقرار هو تقلب السوق Volatility، إضافة لانحراف عوائد الأسهم عن المؤشر. أما المتغيرات الأخرى التي تقرب التقلب في سوق الأوراق المالية هي نسبة سعر السهم إلى الأرباح، القيمة السوقية/القيمة الدفترية، توزيعات الأرباح/القيمة السوقية والقيمة السوقية إلى الأرباح. ويستند ذلك إلى الحقيقة التجريبية المتمثلة في أن أسعار السوق تحتوي على توقعات عن التدفقات النقدية المستقبلية والنمو وبالتالي قد تكون أسعار الأسهم أكثر تقلبًا وانحرافًا في المستقبل مما يشير إلى عدم الاستقرار.¹⁶

¹⁶ Levine, Ross, et.al, Benchmarking Financial System around the World, 2012, The World Bank Financial and Private Sector Development Vice Presidency, pp 14,15

أهمية تطوير أداء سوق الأوراق المالية في الدول النامية:

إن لتطور السوق المالي أهمية كبيرة في مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة لأي بلد، وخصوصاً في البلدان النامية، فخصوصية الوضع في هذه الدول قد تضيء على هذا الدور أهمية جديدة وتقدم مزيداً من الاعتبارات والمسوغات ليس فقط لإنشاء هذه الأسواق، وإنما أيضاً لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطويرها .

ويمكن تلخيص أبرز هذه المسوغات والاعتبارات على النحو التالي:¹⁷

1- المشاركة في التنمية عن طريق تقديم التمويل طويل الأجل:

على الرغم من نشاط القطاع المالي والمصرفي في سوريا، فقد بقي حجم الائتمان الممنوح محدود وفي معظمة قصير ومتوسط الأجل ولا يفي بأي حال بالإحتياجات التمويلية للمشاريع الاستثمارية الإنتاجية، وخصوصاً في المرحلة القادمة التي ستكون منصبة على إعادة الإعمار .

ومن هنا يكون وجود سوق متطور للأوراق المالية دور مأمول أكبر في حشد المدخرات وتوجيهها على شكل أدوات استثمارية متنوعة لتمويل الأنشطة الإنتاجية طويلة المدى وكبيرة الحجم.

2- استقطاب رؤؤوس الأموال:

حتى لو تطور الأداء الائتماني والاستثماري للقطاع المالي والمصرفي في سوريا، فإن حجم احتياجات عملية إعادة الإعمار حسب التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية يفوق بكثير قدرة هذه المؤسسات المالية، وكونه من المتوقع أيضاً أن يأتي جزء كبير من هذه الموارد على شكل استثمارات من القطاع الخاص. فإن ذلك يتطلب وجود سوق مالية كفؤة ونشطة تستقطب رؤؤوس الأموال المحلية والوافدة وتوظفها على أسس تنافسية في خدمة جهود التنمية الجارية.

3- تعزيز الادخار لتنوع أدوات الاستثمار:

إن تطوير سوق دمشق الأوراق المالية سيوفر بدائل استثمارية متنوعة أمام الوحدات الادخارية في الاقتصاد، وفي هذه الحالة فإنه سيتم التشجيع على الادخار وتوسيع قاعدة

¹⁷ أبو عشة، كمال، أهمية تطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات

المستثمرين لتشمل قطاع واسع من المواطنين بصرف النظر عن حجوم مدخراتهم، وتمكن البنوك أيضا من توظيف جزء من ودائعها في محافظ استثمارية متنوعة ومحسوبة المخاطر وبالتالي زيادة دورها التنموي في الاقتصاد.

4-تطور السوق المالي يطور السياسة النقدية:

إن وجود سوق مالية متطورة سيعزز من قدرة المصرف المركزي على إدارة السياسة النقدية من خلال استخدام لعمليات السوق المفتوحة كأحد أهم الأدوات غير المباشرة للتحكم بعرض النقد، وبالتالي المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية، كما أنه جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا بدوره سيراكم الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية مما يعزز من قدرة المصرف المركزي على المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية بشكل لا يخل بعملية تمويل المستوردات.

الإطار العملي للبحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تطور سوق دمشق للأوراق المالية عبر سنوات الدراسة التي تغطي الفترة من 2009-2017، عن طريق تطبيق مؤشرات قياس تطور السوق المالي بعد الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد هي: الحجم، الوصول، والاستقرار. وسيتم تفصيل كل بعد من الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في قياسه، وتحليل تغيراته في سنوات الدراسة. ومن ثم سيتم حساب النتيجة النهائية لكل عام والتي تمثل مجموع الأبعاد الثلاثة المدروسة، واستخلاص مسيرة تطور السوق منذ نشأتها وحتى نهاية عام 2017، والميزات النسبية في كل عام.

لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية:

أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية، بموجب المرسوم التشريعي رقم 55/ لعام 2006 ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، و ترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيسي للسوق مدينة دمشق، وتم الافتتاح الرسمي للسوق في 10/03/2009.

وحاليا يتم تداول أسهم الشركات المساهمة السورية مقسمة الى قطاعات : البنوك - التأمين - القطاع الصناعي - القطاع الزراعي - قطاع الخدمات)، وتقسّم سوق دمشق للأوراق المالية إلى سوق نظامية، وسوقين موازيين أ وب. (موقع سوق دمشق للأوراق المالية)¹⁸.

تطبيق مؤشرات تطور السوق على الأبعاد الثلاثة:

1- بعد الحجم:

معدل حجم التداول:

يمثل حجم التداول عدد الأسهم التي تتداول في السوق خلال مدة معينة. ويعد من المؤشرات التي تعطي إشارات عن نشاط التداول بشكل عام في السوق. معدل قيمة التداول:

يمثل قيمة الأسهم التي تتداول في السوق بمختلف الاسعار خلال مدة معينة ويعد من المؤشرات التي تعطي تلميحات مهمة عن قوة السوق واحتمالات صعوده أو هبوطه في المستقبل.

معدل رسملة السوق :

يستخدم مؤشر معدل القيمة السوقية لقياس حجم العرض الكلي وهو يعادل نسبة القيمة السوقية للأسهم المحلية المدرجة في السوق المالي للدولة المعنية الى الناتج المحلي الاجمالي. ويعد هذا المؤشر مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي على الرغم من ان عوامل مثل الضرائب قد تغير حوافز الإدراج في أسهم الشركات في السوق المالي.

بغرض توحيد معيار النتائج لكل بعد بحيث تكون قيمة كل مؤشر من المؤشرات جميع تتراوح بين 0-1، سنستخدم المعادلة (1)، على كل مؤشر ومن ثم حساب معدل المؤشرات الثلاثة في كل بعد.

¹⁸الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

الجدول (1) تطبيق مؤشرات قياس تطور السوق لبعده الحجم في سوق دمشق للأوراق المالية

بعده الحجم							
متوسط جميع المؤشرات للبعده	قيمة مؤشر الرسملة/الناتج المحلي	رسملة السوق/الناتج المحلي الإجمالي	قيمة مؤشر قيمة التداول	قيمة التداول	قيمة مؤشر حجم التداول	حجم التداول	السنة
0.1978	0.2604	0.050928	0.2370	7,541,412,849	0.0961	5,769,552	2010
0.1833	0.0093	0.025423	0.2014	6,542,628,572	0.3392	16,050,305	2011
0.0479	0.0000	0.024479	0.0099	1,166,329,279	0.1339	7,368,718	2012
0.1882	0.1576	0.040489	0.0430	2,096,411,158	0.3640	17,100,012	2013
0.1048	0.1197	0.036642	0.0107	1,189,094,070	0.1840	9,484,809	2014
0.0532	0.0351	0.028043	0.0000	888,597,645	0.1247	6,976,511	2015
0.1796	0.0411	0.028659	0.0724	2,920,177,257	0.4253	19,692,765	2016
0.4572	0.5209	0.077400	0.3317	10,198,888,695	0.5189	23,651,010	2017
0.4423	0.4450	0.069687	0.4887	14,606,269,403	0.3933	18,337,342	2018
0.7364	0.6578	0.091306	0.5513	16,364,355,964	1.0000	43,999,712	2019
0.5407	0.5838	0.083784	0.5820	17,226,263,736	0.4561	20,996,615	2020
0.8357	1.0000	0.126066	1.0000	28,958,237,764	0.5072	23,155,907	2021

الجدول (2) حساب مؤشر رسملة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي

معدل الرسملة للناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	رسملة السوق	العام
0.050928	2,834,519,000,000	144,355,621,043.69	2010
0.025423	3,252,721,000,000	82,693,911,617.80	2011
0.024479	3,024,841,000,000	74,043,727,257.10	2012
0.040489	2,937,561,000,000	118,939,828,055.85	2013
0.036642	3,612,015,000,000	132,351,849,302.90	2014
0.028043	4,783,661,000,000	134,146,402,319.99	2015
0.028659	6,128,044,000,000	175,621,964,383.32	2016
0.0774	8,348,139,000,000	646,146,621,356.48	2017
0.069687	9,580,727,000,000	667,649,086,339	2018
0.091306	11,620,864,000,000	1,061,054,563,000	2019
0.083784	17,270,344,000,000	1,446,981,516,310	2020
0.126066	24,178,481,600,000	3,048,092,756,481	2021

نلاحظ من الجدول (1) أن عام 2021 كان الأفضل من حيث بعد الحجم، حيث كان الأعلى بين جميع السنوات في قيمة جميع المؤشرات حيث سجل القيمة القصوى=1 للمؤشر في السلسلة الزمنية، مما يدل على تحسن كبير في عمليات التداول في هذا العام، كما أن معدلة رسملة السوق للنتائج المحلي الإجمالي كان أفضل عام 2021 أيضاً وهو ما يدل على تحسن مساهمة الشركات المدرجة في الناتج المحلي الإجمالي علماً أن الناتج المحلي الإجمالي مسجل بالأسعار الجارية كونه تم أخذ القيمة السوقية للشركات.

2- بعد الوصول:

سيتم الأخذ بالمؤشرات والقيم التالية في عين الاعتبار لقياس هذا البعد.

أ- عدد الشركات المدرجة في السوق بنهاية العام.

ب- مؤشر التركيز: تم أخذ مجموع القيم السوقية لأفضل 5 شركات من حيث الحصة السوقية (التي تساوي القيمة السوقية للشركة/رسملة السوق). وكون التركيز يعبر عن حالة احتكارية تؤثر سلباً على بعد الوصول، فسيتم أخذ مقلوب هذا المؤشر بحيث ترتفع قيمته مع انخفاض التركيز والعكس بالعكس.

ج- مؤشر HHI: وهو مؤشر يقيس المنافسة في السوق عن طريق المعادلة التالية:

$$HHI = \sum (MSi)^2$$

حيث MSi هي الحصة السوقية للشركة المدرجة في السوق.

وتم لحساب هذه المؤشر أخذ الحصة السوقية لكل شركة من الشركات الخمس الكبرى في السوق من حيث حجم الحصة السوقية. أما لحساب الحصص السوقية لباقي الشركات المدرجة، تم تنزيل مجموع القيم السوقية لأكثر 5 شركات من حجم السوق كاملاً (رسملة السوق)، وتم توزيع القيمة المتبقية الناتجة على باقي الشركات المدرجة بالتساوي وحساب المؤشر أعلاه.

ويعبر مؤشر HHI عن مدى وجود منافسة في السوق، وتتراوح قيمته بين 1 و10000، حيث تعبر القيمة 0 عن حالة المنافسة الكاملة، حيث يزداد عدد الشركات بشكل كبير

وتصغر حصتها السوقية، ليقتررب مربع حصتها السوقية من الصفر. بينما يمثل رقم 10000 حالة الاحتكار المطلق للسوق، حيث تبلغ الحصة السوقية لشركة واحدة 100% من السوق.

وعليه فمؤشر HHI يتناسب عكساً مع مؤشر الوصول، وعليه فسيتم أخذ مقلوب هذا المؤشر بحيث ترتفع قيمته مع انخفاض التركيز والعكس بالعكس.

الجدول (3) حساب مؤشرات بعد الوصول في سوق دمشق للأوراق المالية

بعد الوصول							
السنة	عدد الشركات المدرجة	مؤشر عدد الشركات المدرجة	مؤشر التركيز (أفضل 5)	مؤشر التركيز	HHI مقلوب مؤشر	مؤشر HHI	متوسط جميع المؤشرات للبعد
2010	19	0.4667	85,525,924,644	0.0267	11.55485	0.0000	0.3108
2011	21	0.6000	40,935,401,618	0.0038	15.15179	0.8468	0.4835
2012	22	0.6667	33,625,707,207	0.0000	16.57683	0.9271	0.5312
2013	22	0.6667	65,934,083,056	0.0166	12.73948	0.7108	0.4647
2014	24	0.8000	67,348,254,303	0.0174	17.87122	1.0000	0.6058
2015	24	0.8000	64,480,775,150	0.0159	15.99094	0.8940	0.5700
2016	24	0.8000	89,106,714,383	0.0286	14.42568	0.8058	0.5448
2017	24	0.8000	390,162,593,856	0.1835	10.42886	0.5806	0.5214
2018	25	0.8667	385,150,000,000	0.1809	12.09137	0.6743	0.5740
2019	27	1.0000	632,730,000,000	0.3083	10.60882	0.5907	0.6330
2020	27	1.0000	844,400,000,000	0.4172	10.55285	0.5876	0.6683
2021	27	1.0000	1,976,872,349,000	1.0000	10.55285	0.5876	0.8625

بتحليل النتائج أعلاه نلاحظ أن عام 2021 كان الأفضل في هذا البعد، حيث كان عدد الشركات المدرجة 27 شركة، بينما كان عام 2014 الأفضل من حيث المنافسة حيث بلغ مؤشر HHI أعلى قيمة له في ذلك العام.

3- الاستقرار:

كما سبق ذكره تم اعتماد المؤشرات التالية لقياس استقرار أرباح الشركات: القيمة السوقية/القيمة الدفترية، توزيعات الأرباح/القيمة السوقية و القيمة السوقية إلى الأرباح.

الجدول (4) تطبيق مؤشرات قياس تطور السوق ببعده الاستقرار على سوق دمشق للأوراق المالية

بعد الاستقرار							
متوسط جميع المؤشرات للبعد	مؤشر توزيعات الأرباح/القيمة السوقية	متوسط DY توزيعات الأرباح/القيمة السوقية	مؤشر القيمة السوقية/القيمة الدفترية	مقلوب القيمة السوقية/القيمة الدفترية	مؤشر مقلوب السعر السوقي على الأرباح	مقلوب السعر السوقي على الأرباح	السنة
0.47	1.00	0.05	0.27	0.74	0.14	0.05	2010
0.39	0.23	0.01	0.61	1.19	0.34	0.12	2011
0.28	0.37	0.02	0.43	0.95	0.04	0.02	2012
0.22	0.25	0.01	0.42	0.93	0.00	0.01	2013
0.29	0.37	0.02	0.47	1.00	0.02	0.01	2014
0.31	0.41	0.02	0.39	0.90	0.13	0.05	2015
0.23	0.46	0.02	0.14	0.56	0.08	0.03	2016
0.35	0.06	0.00	1.00	1.70	0.00	0.01	2017
0.05	0.10	0.00	0.00	0.38	0.05	0.02	2018
0.16	0.12	0.01	0.01	0.40	0.35	0.12	2019
0.32	0.00	0.00	0.01	0.39	0.96	0.33	2020
0.34	0.00	0.00	0.02	0.40	1.00	0.34	2021

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عامي 2010 و 2017 كانا الأعلى قيمة من حيث استقرار الأرباح حيث كان يبدو أن بداية الأزمة لم تبدأ نتائجها ذلك العام مباشرة بل كان الاقتصاد ما زال متأثراً بالأعوام السابقة حيث كان التفاؤل يسود الأجواء الاستثمارية، ليبدأ الانخفاض في الأعوام التي تلتها عاكسة تأثر استقرار السوق بالحالة السياسية والعسكرية، ليعود التفاؤل النسبي عام 2017 وبعكس حالة أفضل من التفاؤل، لكن الأزمة الاقتصادية في لبنان والعقوبات المفروضة على سورية ألقت بتبعاتها على الاقتصاد السوري ومنذ ذلك الحين تأثرت مؤشرات السوق سلباً من حيث الاستقرار .

الجدول (5) ترتيب السنوات حسب أكثرها تطوراً لجميع أبعاد السوق المدروسة

النتائج النهائية				
المجموع	الاستقرار	الوصول	الحجم	العام
1.8293	0.47	0.4780	0.1658	2021
1.8293	0.39	0.2961	0.1599	2017
1.3417	0.28	0.4004	0.0172	2020
1.1615	0.22	0.3180	0.1657	2010
1.0624	0.29	0.5475	0.0759	2014
0.9101	0.31	0.4627	0.0222	2011
0.8579	0.23	0.3969	0.1592	2018
0.8485	0.35	0.2695	0.4401	2013
0.7970	0.05	0.3848	0.4208	2015
0.7826	0.16	0.4442	0.7364	2019
0.6972	0.32	0.4780	0.5214	2016
0.6245	0.34	0.6722	0.8183	2012

النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

1- سجل سوق دمشق للأوراق المالية تطوراً ملحوظاً عام 2021 في كافة الأبعاد المدروسة، حيث تمتعت بحجم تداول عالي ووصول كبير من قبل الشركات واستقرار مقبول.

2- شهدت أعوام 2019 و 2016 و 2018 أسوأ أداء للسوق، حيث انخفضت المؤشرات بشكل كبير في معظم الأبعاد.

3- سادت حالة من التفاؤل على السوق عام 2017 مع قرب انتهاء الأزمة، وانعكس ذلك بشكل ملحوظ على مؤشرات السوق كافة.

2-التوصيات:

1- العمل على رفع مساهمة السوق في تمويل الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تشجيع الشركات على التحول لشركات مساهمة عامة متداولة في السوق، بما ينعكس على تطور السوق من حيث الحجم والوصول، ويؤثر شكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

2- إدخال أدوات مالية جديدة في السوق تسمح بالتنوع في المحفظة الاستثمارية بما يسمح بتوزيع المخاطر، وكل هذا يسهم في زيادة الإقبال على الاستثمار والإدخار في السوق، ويشكل بدائل استثمارية متنوعة أمام الوحدات الادخارية في الاقتصاد، وفي هذه الحالة فإنه سيتم التشجيع على الادخار وتوسيع قاعدة المستثمرين

3- تسهيل إجراءات الانضمام للسوق النظامي، وخصوصاً في المرحلة القادمة التي ستكون منصبة على إعادة الإعمار، حيث سيلتزم للمشاريع المخططة كتلة رأسمالية كبيرة وتمويلًا طويل الأجل، لا يمكن للانتماء الممنوح حالياً من قبل المصارف السورية أن يفي وحده بأي حال بالإحتياجات التمويلية للمشاريع الاستثمارية الإنتاجية.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1- كنعان ،علي، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، 2009
- 2- محمد صالح الحناوي وجمال ابراهيم العيد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2002
- 3- خالد أحمد فرحان المشهداني، ا رند عبد الخالق عبد الله العبيدي، مدخل إلى الأسواق المالية، ط 1 ، دار الأيام، عمان، الأردن،. 2015
- 4- أ.د. محمد المبروك ابو زيد-التحليل المالي شركات وأسواق مالية-دار المريخ للنشر والتوزيع 2009
- 5- تقيية لياس، متطلبات تطوير سوق التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر كدعامة للتنمية الاقتصادية، ، ورقة بحثية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية، المجلد 12، 2017
- 6- فتيحة عيابسة، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الجزائرية، جامعة الجزائر، 2013
- 7- مثنى نصر، كفاءة سوق الأوراق المالية- الأسس و المقترحات، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، طرابلس 2005
- 8- منذر هندي ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، 1999، ص 38
- 9- د. ياسر حسون وشادي احمد زهرة / الأسواق المالية الناشئة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني / مجلة جامعة (تشرين للدراسات والبحوث العلمية / سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد 2005 ص10
- 10- أبو عمشة، كمال، أهمية تطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، 2009 ، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات

المراجع الأجنبية:

- 1- Greenwood, J., Jovanovic, B. (1990). Financial development, growth, and the distribution of income. Journal of Political Economy 98(5)
- 2- Fama. Eugene, Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work, 1970
- 3- Asli DEMIRGUC-KUNT, Ross LEVINE, (1996), Stock Markets, Corporate finance and Economic Growth: Overview, World Bank
- 4- Ross LEVINE, Sara ZERVOS, Stock markets, Banks, and Economic Growth, world bank, 1998.
- 5- Bin Noissir, Ghazwani, Omran, 2007, Determinants of Stock Market Development in the Middle East and North Africa, Journal. Managerial Finance
- 6- Aduda, Masila, Onsongo, 2012, The Determinants of Stock Market Development: The Case for the Nairobi Stock Exchange, International Journal of Humanities and Social Science.
- 7- Levine, Ross, et.al, Benchmarking Financial System saround the World, 2012, The World Bank Financial and Private Sector Development Vice Presidency:
- 8- Michael LEAHY, and all, "Contribution of financial system to growth in OECD countries", OECD, Working Papers 2001.

- 9- M. Pagano, —Financial markets and growth: An overview, European Economic Review, vol. 37, no. 2-3, pp. 613-622, 1993.
- 10-Seetanah and S. Ramessur, "Financial development and economic growth," Journal of Economic Studies, vol. 36, no. 2, pp. 124-134 2008.
- 11-PariyadaSukcharoensin and SorasartSukcharoensin, International Journal of Trade, Economics and Finance, 2013

المواقع الإلكترونية:

www.dse.sy موقع سوق دمشق للأوراق المالية

أثر مواءمة السيولة والربحية في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص

الباحثة: لجين الخطيب¹

إشراف الدكتور: أ. م. د. محمد حمرة²

الملخص

الربحية والسيولة جوهر العمل المصرفي، واختلال أحدها يعني فقدان المصرف لأحد أعمدة أهدافه، لذلك تسعى المصارف في وضع استراتيجية تهدف لجني الأرباح تزامنا مع المحافظة على نسب سيولتها النقدية مما ينعكس على أدائها واستقرارها المالي والمصرفي. لذلك هدف البحث لدراسة أثر مواءمة السيولة والربحية في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص، حيث قسمت الدراسة إلى إطار عام وإطار نظري تحدث فيه عن ماهية السيولة والربحية وأهم مؤشرات الاستقرار المصرفي، وإلى إطار تطبيقي شمل عينة ل (14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2011-2021).

فكان الجزء الأول من الدراسة التطبيقية هي تحليل لبعض المتغيرات المستقلة التي كانت عبارة عن الربحية المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية والسيولة المتمثلة بنسبة التداول (الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة)، أما المتغير التابع فكان الاستقرار المصرفي من خلال مؤشر الملاءة المالية Bank-O-Mater، وفي الجزء الثاني من الدراسة تم دراسة أثر مواءمة العائد على حقوق الملكية ونسبة التداول في المؤشر سابق الذكر والذي

¹ طالبة دكتوراه في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين - علوم مالية ومصرفية.

² دكتور وأستاذ مساعد في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين - عمليات مصرفية.

يُرمز له ب (S) وفق اختبارات نماذج Panel ذو الأثر الثابت والعشوائي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews-10.

وتوصل البحث لوجود أثر معنوي احصائي وطردني لأثر الربحية المتمثلة ب ROE في مؤشر S أي كلما ازداد ROE ازداد معه مؤشر Bank-O-Mater.

وتوصل لعدم وجود أثر معنوي واحصائي لأثر السيولة (نسبة التداول) في مؤشر Bank-O-Mater.

كما توصل لوجود أثر معنوي احصائي طردني لأثر الربحية وعكسي لأثر السيولة في الاستقرار المصرفي، أي كلما زاد ROE بنسبة كبيرة ونقصت السيولة بنسبة قليلة ازداد مؤشر الاستقرار المصرفي (S)، ومن هنا تأتي أهمية مواءمة الربحية والسيولة في تحقيق الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الربحية - السيولة - الاستقرار المصرفي - ROE - نسبة التداول - Bank-O-Mater.

The impact of harmonizing liquidity and profitability in achieving stability in the Syrian private banking sector

Prepared by: Lojain Alkhateeb³

The supervision of Dr: Mohammad Hamra⁴

Abstract

Profitability and liquidity are the essence of the banking business, and a disruption of one of them means the bank losing one of the pillars of its objectives. Therefore, banks seek to develop a strategy aimed at reaping profits while maintaining their cash liquidity ratios, which is reflected in their performance and financial and banking stability.

Therefore, the aim of the research is to study the effect of harmonizing liquidity and profitability in achieving the stability of the Syrian private banking sector. Damascus Securities during the period (2011-2021).

The first part of the applied study was an analysis of some independent variables, which were the profitability represented by the return on equity and the liquidity represented by the trading ratio (trading assets over current liabilities), while the dependent variable was banking stability through the Bank-O-Mater solvency index, In the second part of the study, the effect of harmonizing the return on equity and the trading ratio in the aforementioned index, which is symbolized by (S), was studied according to the tests of the fixed-

³ PhD student in Damascus University - Faculty of Economics - Banks and insurance department - Banking and financial sciences.

⁴ Doctor and assistant professor in Damascus University - Faculty of Economics - Banks and insurance department – Banking operations.

effect and random Panel models using the Eviews-10 statistical program.

The research concluded that there is a significant, statistical and direct effect of the effect of profitability represented by the ROE in the S index, that is, the higher the ROE, the higher the Bank-O-Mater index.

And it was concluded that there is no significant and statistical effect of the effect of liquidity (trading ratio) in the Bank-O-Mater index.

It also concluded that there is a direct statistical significant effect of the effect of profitability and inverse of the effect of liquidity on banking stability, that is, the higher the ROE by a large percentage and the decrease in liquidity by a small percentage, the greater the banking stability index (S), hence the importance of harmonizing profitability and liquidity in achieving banking stability.

Keywords: Profitability - Liquidity - Banking Stability - ROE - Trade Rate - Bank-O-Mater.

1. الإطار العام للبحث:

1.1. مقدمة البحث:

يعد استقرار العمل المصرفي حجر الأساس لاستقرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما نجده في محاولة السياسة الداخلية للمصارف والمراقبة والإشراف الدائم من قبل المصارف المركزية في متابعة العمل المصرفي وخوفها الدائم من تذبذب استقراره تجنباً لوقوعها في أزمات مصرفية ومالية، كما حصل بنعثر بنك سيليكون فالي الأميركي (2023)، الذي انهار بعد ما أصابته أزمة سيولة نتيجة السحوبات المفاجئة التي لم يكن يتوقعها المصرف، مما انعكس على استقراره وضعفه في عمليات التمويل وتحقيق الأرباح.

فاستقرار العمل المصرفي ينبع من قدرته في المحافظة على استمرارية عمله في جني العوائد والأرباح التي تساهم في دعم سيولته النقدية، والاستخدام الأمثل لودائعه في منح التسهيلات والاستثمارات الداخلية والخارجية.

فعلاقة الربحية والسيولة علاقة ذات منفعة متبادلة، لكنها ذو حدين قد تنعكس إيجاباً على استقرار العمل المصرفي وربما تنعكس سلباً وهذا يعود لقدرة المصرف في الموازنة ما بين هذين العنصرين، فانخفاض السيولة قد يؤدي لانخفاض القدرة في منح التسهيلات الائتمانية وعلى أثرها في انخفاض الربحية التشغيلية المصرفية، وربما قد تُستخدم السيولة في استثمارات داخلية وخارجية قد يتحقق من خلالها الربح أو الخسارة التي تنعكس بدورها على استقرار الملاءة المالية للمصرف.

من هنا تنبثق أهمية العلاقة بين الربحية والسيولة في تحقيق استقرار العمل المصرفي الذي يحتاج إلى قدرة وتكيف المصرف في وضع استراتيجية جيدة ومناسبة لاستغلال السيولة المصرفية بشكل يحقق ربحية عالية دون التغافل عن واجباته في رد حقوق المودعين عندما يطالبون بودائعهم.

لذلك يسعى هذا البحث في دراسة أثر موازنة الربحية والسيولة في تحقيق استقرار القطاع المصرفي، ونقل الدراسة النظرية إلى تجربة تطبيقية تدرس فيها أثر موازنة الربحية المتمثلة ب ROE والسيولة المتمثلة بنسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الالتزامات

المتداولة) في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص المتمثل بمؤشر Bank-O- (S) Mater، وذلك خلال الفترة الممتدة (2011-2021).

2.1. مشكلة البحث:

إن الأوضاع الاقتصادية والمالية التي مرت وتمر بها سورية تساهم في تذبذب الربحية المصرفية وسيولتها مما سينعكس بدورها على تحقيق استقرار القطاع المصرفي، وتعد سورية من البلاد التي مرت بأزمات بداية بأزمة الحرب والتي تلتها أزمة اقتصادية التي استدعت العديد من المصارف في التحفظ من منح التسهيلات الائتمانية وانخفاض أرباحها وسحب المودعين لودائعهم وانخفاض سيولتها وهذا ما انعكس على استقرار القطاع المصرفي.

3.1. تساؤلات البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

- هل القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة (2011-2021) كان في حالة من الاستقرار؟
- هل كانت ربحية وسيولة القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة (2011-2021) ذات نسب مرتفعة أم منخفضة؟
- هل يوجد أثر للربحية في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة (2001-2021)؟
- هل يوجد أثر للربحية في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة (2011-2021)؟
- ما هو أثر مواءمة الربحية والسيولة في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة (2011-2021)؟

4.1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث ب:

- تسليط الضوء على أهمية مواءمة الربحية والسيولة في تحقيق استقرار المصارف، والتعرف على وضع استقرارية القطاع المصرفي السوري الخاص من خلال مؤشر Bank-O-Mater وهو مؤشر خاص بالمصارف.
- ولبين اختلاف دور الربحية والسيولة في تحقيق استقرار القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2021) وهي فترة متعددة الأزمات.
- التعرف على أهمية وتحليل نسب الربحية والسيولة كل على حدا، ومن ثم دراسة أثرها في إمكانية تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص.
- بيان اختلاف تأثير مواءمة الربحية والسيولة عن أثر كل منهما على حدا في استقرار القطاع المصرفي.
- يتميز هذا البحث بعينه بحثه شاملاً المصارف التقليدية والإسلامية، فبعضها توفرت لديه بيئة مستقرة جيدة للعمل المصرفي والبعض منها تأثر بالأزمات.

5.1. فرضيات البحث:

يختبر هذا البحث الفرضيات التالية:

1. H01: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر الربحية في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص خلال فترة الفترة (2011-2021).
2. H02: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر السيولة في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص خلال فترة الفترة (2011-2021).
3. H03: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر مواءمة الربحية والسيولة في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص خلال فترة الفترة (2011-2021).

6.1. متغيرات ونماذج البحث:

المتغيرات المستقلة:

الربحية والسيولة المتمثلة ب:

1. العائد على حقوق الملكية (ROE): وهو نسبة صافي الربح على حقوق الملكية بحسابها من بيانات قائمة الدخل للمصارف المنشورة في تقارير سوق دمشق للأوراق المالية.

2. نسبة التداول: وهي نسبة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة وفقاً لتقارير المصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية، ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م.ن/ب4 لعام 2004 الذي أفاد أنه يجب أن تكون نسبة التداول 20% للسيولة المقيمة بالليرات السورية ونسبة 30% لكافة العملات.

المتغيرات التابعة:

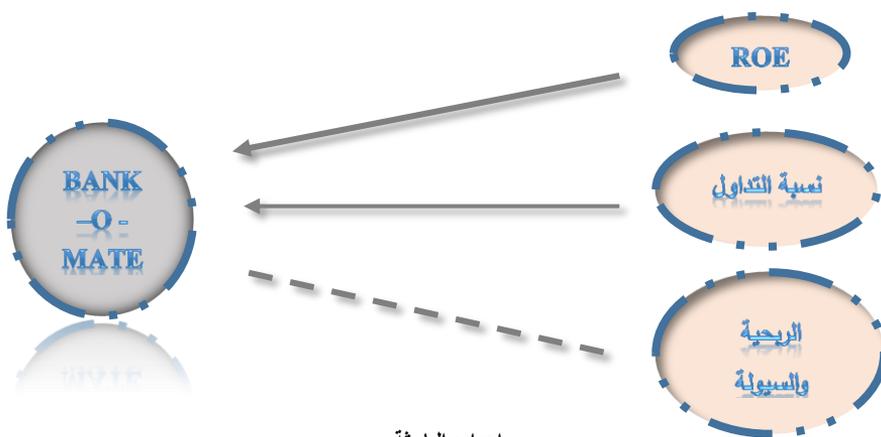
استقرار القطاع المصرفي والمتمثل في هذا البحث بمؤشر الملاءة المالية (Bank-O-) (Mater) والذي يرمز له ب (S).

فعندما يتجاوز هذا المؤشر قيمة ال 70% فإن المصارف ذات ملاءة مالية جيدة ومستقرة، وتم حساب نسبه المالية من خلال التقارير المالية للمصارف المنشورة في تقارير سوق دمشق للأوراق المالية.

سبب اختيار هذه المتغيرات:

وقد اختيرت هذه المتغيرات لتوفر البيانات اللازمة لحسابها ولأنها الأكثر شهرة في حساب الربحية والسيولة وبسبب خصوصية مؤشر (S) بأنه مؤشر يستخدم في قياس الملاءة المالية للمصارف دون عن غيره من المؤشرات.

الشكل (1) علاقة المتغيرات المستقلة والتابعة



إعداد: الباحثة

7.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى:

1. التعرف على أهمية الربحية والسيولة كل على حدا في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص.
2. تسليط الضوء على أهمية موازنة الربحية والسيولة في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص.
3. بيان اختلاف دور الربحية والسيولة كل على حدا في استقرار القطاع المصرفي وبين أثر موازنة الربحية والسيولة في استقرار القطاع المصرفي خلال فترة (2011-2021).
4. دراسة مؤشر Bank-O-Mater في معرفة سلامة الملاءة المالية في القطاع المصرفي السوري الخاص.

8.1. حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: خلال الفترة (2011-2021) وهي فترة متعددة الأزمات.
2. الحدود المكانية: مجموعة من المصارف التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

9.1. مجتمع البحث وعينته:

القطاع المصرفي السوري الخاص يمثل مجتمع الدراسة (علماً أن القطاع المصرفي السوري الخاص يشمل الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والشركات غير المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية).
أما العينة فهي عبارة عن (14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية.

10.1. أدوات ومنهجية البحث:

تعددت طرق مناهج البحث العلمي وفقاً للهدف حيث سيعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي للجانب النظري محتوياً بعض الدراسات السابقة والمراجع ذات العلاقة بالموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فسيستخدم:

- الأسلوب التحليلي والمقارن في تحليل نسب الربحية والسيولة ومؤشر (S).
- الأسلوب القياسي الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار أثر مواءمة الربحية والسيولة في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص وفق نموذج Panel لآثار العشوائية والثابتة باختبارات وصفية وقياسية متعددة بالاستعانة ببرنامج الايفيز.

11.1. الدراسات السابقة:

1. دراسة (ناصر، 2014) بعنوان: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على ربحية الشركات "دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".
هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على ربحية الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بزيارة ميدانية للاطلاع على آراء العاملين والمستثمرين بطريقة توزيع الاستبانة، وذلك خلال الفترة (2013) حيث تم في هذه الدراسة معرفة هل الشركات المدرجة في سوق دمشق تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة وهل لهذا التطبيق تأثير على ربحية الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة تلتزم بمبادئ الحوكمة ولكن التزامها يختلف من مبدأ إلى آخر، كما

- أن تطبيق هذه المبادئ لها تأثير على ربحية الشركات ويختلف هذا التأثير من مبدأ إلى آخر.
2. دراسة (المحمود، 2014)، بعنوان: إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية).
هدفت الدراسة لبيان إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية وذلك للاستفادة من هذا النظام في المصارف الإسلامية من أجل زيادة الثقة بها وتحسين أدائها ومعالجة نقاط الضعف فيها خلال الفترة (2008-2010) لعينة مكونة من (12) مصرف إسلامي من منطقة الشرق الاوسط، وتم استخدام ثلاثة مؤشرات للربحية مؤشرين من مؤشرات الربحية في نظام CAMELS هما ROE و ROA ومؤشر خاص بالمصارف الإسلامية وهو العائد على الودائع الاستثمارية ROD، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المؤشرات الثلاث مناسبة جداً وبمعنوية كبيرة لتصنيف المصارف الإسلامية.
3. دراسة (Kasman, Carvalho, 2014) بعنوان: الاستقرار المالي، الكفاءة والمنافسة في المصارف الكاريبية وأمريكا اللاتينية.
Financial Stability, Competition and Efficiency in Latin American and Caribbean Banking.
هدفت الدراسة إلى تقدير مجموع التكاليف والإيرادات، ودرجات الكفاءة والاستقرار المالي Z-Score ودرجة المنافسة على مستوى المصرف، خلال الفترة (2001-2008)، لعينة مؤلفة من 272 بنك تجاري من (15) بلد في أميركا اللاتينية، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في المنافسة تؤدي إلى المزيد من الاستقرار المالي حيث تسعى المصارف لامتلاك حصة في السوق من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الرفع المالي والحصول على الربح.
4. دراسة (جروح، 2015) بعنوان: جودة الخدمات المصرفية وأثرها في ربحية المصارف (دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في سورية).
هدفت الدراسة للتعرف على مدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية للأبعاد الأساسية لجودة الخدمة المصرفية وذلك من وجهة نظر العملاء ومدى مساهمة هذا

التطبيق إن وجد في كل من رضا العملاء وربحية المصارف خلال الفترة (2011-2013)، وتوصلت الدراسة إلى أن العملاء ينظرون إلى الخدمة المقدمة من قبل المصرف الذي يتعاملون معه على أنها ذات جودة مقبولة وأنهم يشعرون بالرضا تجاه هذه المصارف، وكذلك كشفت عن وجود اختلافات جوهرية بين المصارف فيما يتعلق بأبعاد الجودة، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين أبعاد جودة الخدمة المصرفية والعائد على السهم، بينما كانت علاقة جزئية بين أبعاد جودة الخدمة وكل من صافي الإيرادات وصافي الدخل.

5. دراسة (Fungacova, Turk, 2015) بعنوان: خلق السيولة العالية وفشل المصارف. High Liquidity Creation and Bank Failures.

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل لفشل المصارف المرتبط بخلق السيولة من خلال فرض سيولة عالية بفرضية تقول إن الخلق المرتفع للسيولة يزيد من احتمال فشلها، خلال الفترة (2000-2007)، وقد تم اختبار هذه الفرضية على المصارف الروسية من خلال مقياس BB Measure، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة خلق السيولة فوق عتبة معينة يمكن أن يعود بنتائج سلبية وانهايار البنوك، كنا توصلت إلى أن مقياس خلق السيولة لديه إمكانية بالتنبؤ المبكر من خلال دمجها في أنظمة الإنذار المبكر مما يساهم في التخفيف من فشل عمل البنوك.

6. دراسة (حنا، 2016) بعنوان: أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية).

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية للفترة الممتدة (2008-2015) حيث استخدم مجموعتين من النسب في إطار قياس خطر السيولة وهي نسب أثر التكلفة ونسب أثر التدفقات النقدية، أما المؤشرات التي تم استخدامها لقياس الاستقرار المالي فهي Z-Score ونسب كفاية رأس المال، وذلك لعينة مؤلفة من ستة مصارف، وتوصلت لوجود أثر فقط لنسبة خسائر القروض إلى صافي القروض، ووجود أثر للتدفقات النقدية في الاستقرار المالي، ووجود أثر لنسب التكلفة في نسبة كفاية رأس المال، بينما لا يوجد أثر لنسب أثر التدفقات النقدية في نسبة كفاية رأس المال.

7. دراسة (Işik, etal, 2017) بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية بنوك الإيداع في تركيا.

Factors Affecting the Profitability of Deposit Banks in Turkey.

هدفت الدراسة إلى تحليل جملة من العوامل الخاصة والعوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاداء المصرفي في تركيا خلال الفترة (2006-2014)، لعينة مؤلفة من (20) بنك تجاري في تركيا، حيث كانت المتغيرات الخاصة بالبنك: الحجم، ومعدل الكفاية، ورأس المال، والمخاطر الائتمانية والسيولة، والدخل من الفوائد وغير الفوائد، أما المتغيرات الاقتصادية الكلية: الأزمات المالية، والتضخم، والنمو الاقتصادي، وتم قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من متغيرات الحجم ومخاطر السيولة ومعدل كفاية رأس المال والدخل من الفوائد وغير الفوائد والنمو الاقتصادي ارتبط بعلاقة طردية مع الاداء المصرفي، بالمقابل ارتبطت المخاطر الائتمانية بعلاقة عكسية مع الأداء المصرفي، في حين استنتجت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من التضخم والأزمات المالية والربحية م جهة أخرى.

8. دراسة (مواليدي، 2018) بعنوان: أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية (دراسة تحليلية).

هدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية للفترة الممتدة (2012-2016) وذلك من خلال تحديد أثر المستحقات الكلية في كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومن ثم دراسة أثر كل من مصاريف الاستهلاك والإطفاء ومصرف مخصص تدني التسهيلات ومصرف المخصصات المتنوعة، لعينة مكونة من (11) كصرف تقليدي خاص، وتوصلت الدراسة لوجود ارتباط قوي بين المستحقات الكلية والعائد على الأصول، وتوصلت لوجود ارتباط طردي قوي بين المستحقات الكلية والعائد على حقوق الملكية.

9. دراسة (الفلاح، 2018) بعنوان: أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

هدفت الدراسة لدراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية للفترة الممتدة (2009-2015) لبيانات نصف سنوية لعشرة بنوك، حيث تم قياس المتغير التابع بالعائد على الأصول وحقوق الملكية أما المستقل تمثلت بإجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات وإجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، والمصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، وتوصلت النتائج لوجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر السيولة والتشغيلية في الربحية المصرفية، وعلاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

10. دراسة (لطيف، 2019) بعنوان: أثر الهيكل التمويلي على الربحية والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الفترة الزمنية (2009-2013)".

هدفت الدراسة لاختبار أثر الهيكل التمويلي على ربحية ومخاطرة المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية للفترة الممتدة (2009-2013) لعينة مكونة من (11) مصرف تقليدي، حيث تم قياس المتغير التابع الأول بالعائد على الأصول وحقوق الملكية ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الموجودات ونصيب السهم من الأرباح أما المتغير التابع الثاني فتم قياسه بالانحراف المعياري لعوائد الأسهم، وقيس المتغير المستقل بعدة نسب تتعلق بالهيكل التمويلي، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الالتزامات قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات تؤثر سلباً على العائدة على الأصول وحقوق الملكية ونصيب السهم، ولا تؤثر على صافي هامش الفائدة، وتؤثر إيجاباً على المخاطرة الكلية، ولم تؤثر نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات على معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش صافي الفائدة ونصيب السهم من الأرباح الصافية والمخاطرة الكلية، وأثرت سلباً على معدل العائد على الأصول، ومن ناحية أخرى لم تؤثر نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية على كل من معدل

العائد على الأصول وحقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح، وأثرت سلباً على كل من هامش صافي هامش الفوائد والمخاطرة الكلية.

11.دراسة (الدبس، 2019) بعنوان: التحليل الائتماني واثره على السيولة والربحية - دراسة حالة المصرف التجاري السوري.-

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس الاثر الذي يحدثه التحليل الائتماني على ربحية وسيولة المصرف التجاري السوري للفترة الممتدة (2005-2014) حيث تم قياس الربحية بالعائد على الأصول والسيولة بالرصيد النقدي، أما المتغيرات المستقلة فكانت عبارة عن الائتمان النقدي والاستثمارات إلى إجمالي الحسابات الجارية والودائع ورأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات، والقروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة الممثلة بالربحية والسيولة، لكن تأثرت ودائع المصرف التجاري السوري مما أدى لانخفاض حجم التسهيلات الممنوحة، كما تأثرت الربحية بسبب انخفاض الفوائد وانخفاض الاستثمارات وانخفاض صافي الدخل من الفوائد.

12.1. ما يميز هذا البحث عن باقي الأبحاث والدراسات:

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بأنها ستقوم بدراسة الربحية والسيولة والاستقرار المالي، كذلك تتشابه بالمؤشر المستخدم في قياس الربحية المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية والسيولة المتمثلة بنسبة التداول، ولكنها تختلف مع الدراسات السابقة بأن معظمها شملت دراسة الربحية والسيولة كل منها على حدة، كما أن المتغيرات المؤثرة أو المتأثرة بها (مخاطر، وتحليل ائتماني، وعوامل مؤثرة في الربحية والسيولة) تختلف كلياً عن الدراسة الحالية، كذلك الاستقرار المصرفي فقد تم دراسته بمؤشرات مغايرة لمؤشر (S) وتمت دراسة أثره وتأثيره بمتغيرات مغايرة للربحية والسيولة التي ستقوم بها هذه الدراسة.

أما ما يميز هذا البحث أن العينة شاملة لجميع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (14 مصرف تقليدي وإسلامي)، وخلال الفترة الممتدة (2011-2021) وهي فترة شملت عدة أزمات مرت بها سورية نستطيع أن نلاحظ من خلالها تنذب ربحية وسيولة المصارف التي سينعكس بدورها على أداء واستقرار عمل المصارف.

كما أن هذه الدراسة ستركز على أثر مواءمة الربحية والسيولة (أثر مشترك) في استقرار القطاع المصرفي المتمثل بمؤشر (S) وهو مؤشر مخصص لقياس الملاءة المالية للمصارف وسلامتها، كذلك ستدرس أثر الربحية والسيولة (كل على حدا) في استقرار القطاع المصرفي، فمن خلال هذا البحث سنتعرف على وجود أثر ومدى تأثير مواءمة الربحية والسيولة في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص وبيان اختلاف أثرها عندما تتم دراسة أثر الربحية والسيولة كل على حدا.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. الربحية والسيولة المصرفية:

1.1.2. مفهوم الربحية المصرفية:

يمكن تعريفه على أنه المساهمة في زيادة رأس مال قيمة الأصول مترافقاً معها الزيادة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتكون هذه الزيادة نتيجة الأرباح التي يحققها المصرف من مختلف عملياته الداخلية والخارجية (5, 1999, Bashir).

حيث أنها الأرباح التي يقوم المصرف بتحقيقها من خلال عمليات التمويل وذلك بتقديم التسهيلات الائتمانية أو عن طريق الاستثمار وذلك من خلال محفظة الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والمساهمة ببعض المشاريع وكذلك المضاربة في الأسواق المالية، كذلك يمكن تحقيق الأرباح من خلال التخفيض من التكاليف التي لا تساهم في توليد الدخل (حمد، 2009، 405).

2.1.2. مؤشرات الربحية المصرفية:

تعددت مؤشرات قياس الربحية المصرفية، ويمكن تلخيص أهم نسبها المالية كما يلي:

1. معدل العائد على الأصول (ROA):

ويعبر عن الربح بعد حساب الفائدة والضريبة بالنسبة لإجمالي الأصول (الثابتة+المتداولة+النقدية) ليعبر عنها بالنسبة التالية:

$$ROA = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets}$$

حيث يقيس ربحية المصرف المستثمرة في الأصول، وهو من أهم مقاييس الربحية لأنه يساعد على قياس كفاءة واستطاعة المصرف على إدارة أصوله واستخدامها

الاستخدام الأمثل لتوليد العوائد، ويختلف عن مؤشر القوة الإيرادية حيث أن مؤشر القوة الإيرادية يعبر عن الربح التشغيلي أما معدل العائد على الأصول فيشمل الربح الإجمالي بعد حساب الضريبة (Casu, 2006, 85).

2. معدل العائد على العائد على حقوق الملكية (ROE):
ويعبر عن الربح بعد حساب الفائدة والضريبة بالنسبة لحقوق الملكية (رأس المال المدفوع + الاحتياطات بشكليها الإلزامية والاختيارية + الأرباح غير الموزعة)، ليعبر عنها بالنسبة التالية:

$$ROE = \frac{Net\ Income}{Equity}$$

من خلال هذه النسبة يستطيع المصرف قياس كفاءة الإدارة في تحسين الربح الناتج من أموال المساهمين، فهو يأخذ الربح بشكله الكامل من الأعمال التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لكن يعاب على هذه النسبة أن حقوق الملكية ليست المصدر الوحيد الذي يسبب ربحية المصرف، لأن المصرف لا يعتمد على أمواله الخاصة في تحقيق الربح وإنما أيضاً يستخدم أموال المودعين (Rasiah, 2010, 14).

3. نصيب السهم الواحد من الأرباح الصافية (EPS):

ويعبر عن صافي الربح بعد الفائدة والضريبة مطروحاً منه توزيع أرباح الأسهم الممتازة بالنسبة إلى عدد الأسهم العادية، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$EPS = \frac{\text{صافي الربح - توزيعات أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

يتميز هذا المؤشر بأنه يعبر عن النمو في حقوق الملكية والذي ينعكس بدوره على أسعار الأسهم السوقية الذي يساهم بدوره في تحسين الأرباح الرأسمالية (Rist, 2015, 90).

3.1.2. ماهية السيولة المصرفية:

يمكن تعريف السيولة على أنها احتياطي زائد من التدفقات النقدية الداخلة ويقف عند خروج هذه التدفقات إلى الخارج، فإن كمية مخزون السيولة يعطي مؤشراً جيداً لسيولة المصارف وأن توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعتبر من العوامل المهمة، وتكمن حاجة المصرف للسيولة في تحويل الاستحقاق من الالتزامات قصيرة الأجل إلى الأصول طويلة

الأجل حيث تقوم بتأمين السيولة عند الطلب فعليها إدارة الأصول بكفاءة للحفاظ على ثقة المودعين (Adalstenson, 2014, 83).

كما يمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على توفير الأصول السائلة وشبه السائلة لمواجهة الدفعات التعاقدية وتمويل الأصول (Ghosh, 2012, 1174).

وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها القدرة على تمويل الزيادة في الأصول مقابل الالتزامات عند أجلها، حيث يتم تلبية الالتزامات بتكلفة مقبولة دون تحمل المصارف خسائر كبيرة، وهذا يعني قدرة المصرف على سداد التزاماته المستحقة عن طريق توفير النقدية اللازمة لذلك وقد يضطر لتسييل بعض من أصوله في الوقت المناسب كما أتاح موقع بازل بذلك (http://www.bis.org/publ/bcbs69).

4.1.2. قياس السيولة المصرفية:

تعددت مقاييس ونسب السيولة المصرفية ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

$$1. \text{ نسبة التداول (السيولة العادية)} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويعبر الناتج عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم قصيرة الأجل وتعتبر نسبة (1:2) مقبولة أي يجب أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة (الحيالي، 2009، 35).

$$2. \text{ نسبة التداول السريعة (السيولة السريعة)} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تم استبعاد المخزون من الأصول المتداولة تحسباً من مخاطر عدم دورانه، فإذا كانت النتيجة (1:1) فما فوق فهذه نسبة جيدة وأن المصرف قادر على تسديد التزاماته (الحيالي، 2004، 53).

2.2. الاستقرار المصرفي:

1.2.2. ماهية الاستقرار المصرفي:

عرف الاستقرار المالي من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) بأنه النظام المالي القادر على توزيع الموارد بكفاءة على الأنشطة الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية والمصرفية والتصدي للالتزامات الاقتصادية (سهام وآخرون، 2015، 156).

ويشير البنك المركزي الأوروبي إلى أن الاستقرار المالي هو النظام المالي الذي يتكون من الوسطاء الماليين والأسواق المالية الذي يعد قادراً على تحمل الصدمات المالية واجهتها وبالتالي التخفيف من احتمال تعطل الأعمال المالية التي ربما تضعف بشكل كبير فرص تخصيص المدخرات إلى فرص استثمارية مربحة (Nowotny et al, 2015, 277).

2.2.2. مؤشرات الاستقرار المصرفي:

1. مؤشرات Z-Score:

تعددت النماذج المعتمدة على مؤشر Z-Score ومنها: (Beaver, 1966) - (Altman, 1968) - (Collongue, 1997) - (Deakin, 1972) - (Sherrod, 1987) (الحموي، 2016)، ولكن لن يتم التطرق إلى شرح هذه النماذج لاستخدام البحث نموذج Bank-O-Mater في قياس الاستقرار المالي.

2. كفاية رأس المال:

تحسب نسبة كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثانية من خلال قسمة رأس المال التنظيمي على الأصول المرجحة بالمخاطر والتي تتضمن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وهي على الشكل التالي (أحمد، 2013، 308):

$$CAR = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \leq 8\%$$

علماً أنه في اتفاقية بازل الثالثة فقد رُفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 10%.

3. نموذج Bank-O-Mater:

يقيس مدى قدرة البنك على الاستمرار وفقاً لدرجة ملاءته.

وقد اشتق هذا النموذج من نموذج CAMELS معتمداً بشكل أساسي على كفاءة رأس المال وبعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بالسيولة والرافعة المالية. وتمثل معادلة هذا النموذج كالتالي (الحموي، 2021، 76):

$$S = 1.5 CA + 1.2 EA + 3.5 CAR + 0.64 NPL + 0.3 CI + 0.4 LA$$

وتشرح فئات هذه المعادلة كالتالي:

CA = Capital to Assets Ratio (نسبة رأس المال إلى الأصول)

EA = Equity to Assets Ratio (نسبة حقوق الملكية إلى الأصول)

CAR = Capital Adequacy Ratio (نسبة كفاية رأس المال)

NPL = Non Performing Loans Ratio

CI = Cost to Income Ratio (نسبة التكلفة إلى الدخل)

LA = Loans to Assets Ratio (نسبة القروض إلى الأصول)

S = Solvency (درجة الملاءة المالية)

فعندما تكون S تزيد عن 70% تعد البنوك ذات ملاءة جيدة ومستقرة، وإذا كانت تقل عن 50% تعد ذات ملاءة منخفضة تقترب من الإعسار وانعدام في استقرارها وإذا كانت ما بين تلك النسبتين فهي في منطقة رمادية وفي مرحلة تذبذب في استقرارها.

3.2. أثر مواءمة السيولة والربحية في الاستقرار المصرفي:

- إن نجاح أو فشل المصرف يتوقف على مدى قدرته في تحقيق أهدافه وغاياته التي يسعى لها، وهذا يتطلب من المصرف وضع خطط واستراتيجيات معينة لتنفيذ هذه الأهداف والغايات، لكن يجب أن تتوافق هذه الخطوة مع متابعة وتقييم مستمر في سبيل التأكد من أن الخطط تسير وفق ما هو مخطط له، والتعرف بشكل مبكر على الانحرافات وتسلط الضوء على نقاط القوة والضعف (عطار، 2015، 2).

- فللربحية المصرفية أهمية كبيرة لمواجهة المخاطر المتنوعة ولتنمية رأس المال فهي مصدر من مصادر التمويل الذاتي، كما أنها تساهم في تشجيع المستثمرين على الاكتتاب في المزيد من الأسهم، وتزيد من تعزيز ثقة المودعين في استمرارية ايداعاتهم (الساعدي، 2015، 359).

- حيث تسعى المصارف لتعظيم ربحيتها من خلال حصولها على الموارد المالية من الودائع ومصادر الأموال المختلفة وتوظيفها في الاستثمارات المالية لتدر أكبر قدر من الأرباح ضمن مستويات محددة من المخاطر وتخفيض التكاليف لتحقيق أعلى كفاءة في عمل المصرف واستقراريته (رمضان، 2006، 91).

- وإن الانتشار والتوسع في القطاع المصرفي وفروعه يساهم في عدد العملاء وبالتالي زيادة عدد المقترضين والمودعين وهذه ينعكس إيجاباً في ربحية المصرف واستقرار عمله (الفرا، 2007، 77).

- حيث تقتزن استقرارية المصارف بقدرة المصارف على الاحتفاظ بمواردها في ظل الأزمات، فيجب على المصارف توفير الأمان للمودعين من خلال جودة الاستثمار وسلامة الملاءة المالية وتوفير السيولة، وهنا تبرز أهمية العلاقة بين الربحية والسيولة في تحقيق الاستقرار المصرفي فتسعى السياسة النقدية بمراقبة ربحية وسيولة المصارف (عبد الرحمن وآخرون، 2015، 37).

- كما يلاحظ تفاعل وترابط بين المشاكل المترتبة عن خطر السيولة والاستقرار المالي المصرفي حيث أن المصارف تمويل الأصول غير السائلة بالالتزامات قصيرة الاجل مما يتسبب بحدوث نقص في مستوى السيولة الإجمالية لديها، وفي حال أقدم المودعون على سحب ودائعهم بشكل غير متوقع أو أصبحوا غير مستعدين لتجديد قروضهم، فإن ذلك يعرض المصارف لخسائر كبيرة من شأنها تخفيض قدرتها على الاستمرار بعملياتها التشغيلية وانخفاض أرباحها، إضافة إلى أنها تدفع لانتقال هذه الأزمة لبقية المصارف (Diamond, 2005, 617).

- كما أن لجنة بازل للرقابة المصرفية (2011) توصلت إلى أن نقص السيولة في السوق يؤدي على انخفاض أسعار الاصول نتيجة البيع الجبري مما يؤدي لفشل المصارف وانخفاض السيولة مما يزيد من تكلفة الفشل وانخفاض من أرباحه واستقراره (Basel Committee on Banking Supervision, 2011, 12).

- ونظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بالسيولة القانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، وهذا يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض لتحقيق الربحية التشغيلية للمصارف ودراسة سلوك الودائع وذلك لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية في تحقيق الاستقرار المصرفي (المشهوروي، 2007، 66).

- ووفقاً لنظرية الدخل المتوقع، فإن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وهذا يمكن من المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة لتحقيق الأرباح مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية (آل علي، 2002، 194)، فتبرز

من هنا أهمية التناسب بين منح القروض وتحقيق الأرباح وزيادة السيولة لتحقيق الاستقرار المصرفي واستمرارية عمله.

- وبالنهاية هناك تعارض بين من يسعى إلى الربحية ومن يسعى إلى السيولة، فالمساهمون يملكون المصرف ويتطلعون إلى ربحية عالية على استثماراتهم لذا فهم يميلون إلى القليل من التضحية في السيولة لأجل تحسين الربحية والمودعون قدموا الجزء الأكبر من المصادر المالية التي يستعملها وهم يتطلعون إلى الأمان وإمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دون صعوبات فهم حتماً يميلون إلى مزيد من السيولة، وهذا يتطلب تضحية من المصرف ببعض أرباحه، وبسبب هذا التعارض كانت المهم الصعبة الملقاة على إدارة المصرف هي الموازنة بين الربحية والسيولة للمحافظة على الاستقرار المصرفي في ذات الوقت، إذ دون هذه الموازنة قد يفقد المصرف إحداها (عقل، 2006، 467).

3. الإطار التطبيقي:

تعرفنا من خلال الإطار النظري على ماهية الربحية والسيولة ومؤشرات الاستقرار المصرفي، وفي جانب الإطار التطبيقي بداية سيتم تحليل السيولة والربحية ومؤشر الاستقرار المالي وفق المنهج التحليلي، ولدراسة أثر مواءمة الربحية والسيولة في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص سيتم التطرق إلى إسقاط الجانب النظري إلى دراسة تطبيقية قياسية وإحصائية تتجلى بعينة مكونة من (14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة الممتدة (2011-2021) من خلال البرنامج الإحصائي (Eviews 10) في تحليل البيانات والنتائج الخاصة بهذا البحث الذي سيستخدم نماذج (Panel) والتي بلغت عدد مشاهداته (154) مشاهدة.

3.1. تحليل نسب المتغيرات المستقلة والتابعة:

بداية يتكون القطاع المصرفي السوري من المصرف المركزي السوري (الأم)، ستة مصارف حكومية (التجاري، الصناعي، الزراعي، التسليف الشعبي، التوفير، العقاري)، وأربع عشر مصرف خاص (11 تقليدي و3 إسلامي)، لكن ستكون الدراسة الإحصائية القياسية والتطبيقية في المصارف السورية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق

دمشق للأوراق المالية لتمثل القطاع المصرفي السوري الخاص وتم استبعاد المصارف العامة لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عنها. وكانت نتائج متوسط العائد على حقوق الملكية ومتوسط نسبة التداول ومتوسط مؤشر الملاءة المالية كالتالي:

الجدول (1) متوسط المتغيرات التابعة والمستقلة

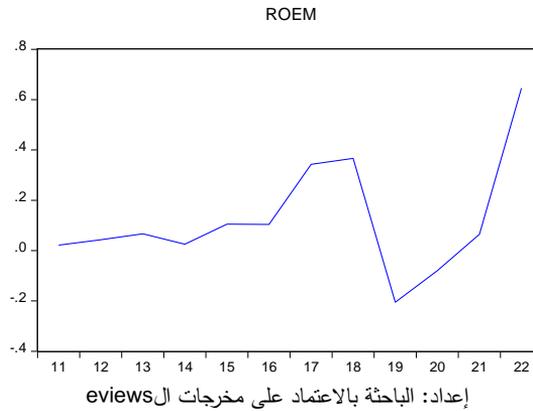
السنة	متوسط العائد على حقوق الملكية	متوسط نسبة التداول	متوسط مؤشر Bank-O-Mater
2011	%2	%92	%193
2012	%4	%46	%208
2013	%7	%47	%187
2014	%3	%68	%190
2015	%11	%74	%217
2016	%10	%78	%273
2017	%34	%87	%229
2018	%21	%99	%140
2019	%0.8-	%81	%226
2020	%6	%97	%256
2021	%64	%105	%263

إعداد: الباحثة بعد حساب النسب وفقاً لتقارير المصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

- العائد على حقوق الملكية (ROE):

تم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بالمتوسط ل (14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2011-2021) على الشكل التالي:

الشكل (2) متوسط ROE لعينة المصارف المدرسة



كما يلاحظ في الشكل (2) والجدول (1) فإن (ROE) كان منخفضاً في ذروة أزمة الحرب خلال الفترة (2011-2014) ويعود ذلك لتعثر العديد من المقترضين في سداد التزاماتهم وتصنيفها ضمن الديون المعدومة مما أسهم في انخفاض منح التسهيلات الائتمانية في هذه المدة تحفظاً من عدم قدرة العملاء على استمرارية السداد وتوقف العديد من فروع المصارف في ممارسة العمل المصرفي خلال هذه الفترة أدى أيضاً لانخفاض أرباح المصارف، كما أن انخفاض سيولة المصارف من الودائع نتيجة سحباتهم خوفاً من أزمة الحرب ساهم في انخفاض قدرة المصارف أيضاً في منح التسهيلات وتحقيق الأرباح.

وفي الفترة (2015-2017) بدأت المصارف في استعادة نشاطها وأخذ التدابير التي تخفف من خسائرها وتدخل السياسة النقدية في بعض الأحيان في توجيه المصارف لسياسة تخفيض منح التسهيلات لحماية المصارف من الدخول في مراحل التعثر أدى لارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية.

لتعود المصارف في الفترة (2018-2020) للانخفاض مرة أخرى رغم البدء في انتهاء أزمة الحرب وتعود هذه الأسباب إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية ولبعض القرارات المركزية في توقف منح بعض التسهيلات الائتمانية كالجاري المدين والكمبيالات رغم الأرباح التي تجنيها المصارف وذلك لتخفيض السيولة المتداولة للحد من التضخم الذي وصل في عام (2020) ما يقارب 93.1%.

وفي عام (2021) عادت المصارف في استعادة أرباحها ونشاطها في منح التسهيلات من جديد.

- نسبة التداول:

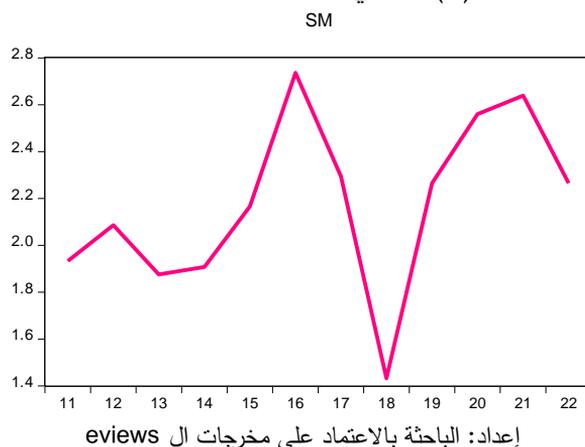
تم حساب متوسط نسبة التداول ل(14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، وكما ذكر سابقاً أنها نسبة السيولة المطلوبة من قبل مجلس النقد والتسليف رقم (588/م.ن/ب/4 لعام 2004)، حيث نلاحظ من الجدول (1) أن النسبة خلال الفترة (2011-2021) جميعها تجاوزت ال (30%) وهذا يعني أن المصارف لا تعاني من أزمة سيولة رغم الأزمات وأن الأصول المتداولة استطاعت تغطية الالتزامات

المتداولة مما يعني أن السياسة النقدية استطاعت من حد تعرض المصارف لانخفاض سيولتها، لكننا أيضاً يمكن ملاحظة أنه في ذروة الأزمة (2012-2013) قد انخفضت هذه النسبة وذلك بسبب انخفاض الأصول المتداولة لدى المصارف بنسبة أكبر من انخفاض الالتزامات المتداولة أي انخفاض قدرة المصارف نسبياً في قدرتها على تغطية الالتزامات.

- مؤشر Bank-O-Mater:

وهو وسطي مؤشر S ل(14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2011-2021) كما في الشكل التالي:

الشكل (4) وسطي مؤشر Bank-O-Mater



من خلال الشكل (3) والجدول (1) نلاحظ أن هذا المؤشر تجاوز الـ (70%) خلال فترة الدراسة (2011-2021) وهو مؤشر خاص بالمصارف يشير إلى الملاءة المالية أي أن المصارف تتمتع بملاءة مالية عالية وهذا يدل على سلامة واستقرار القطاع المصرفي السوري وأنه في حالة جيدة وبعيد عن أية تعثرات أو فشل وأن السياسة النقدية من خلال أدواتها استطاعت ضبط الملاءة المالية للمصارف السورية.

وإذا أردت الدراسة التعقيب على ارتفاع المؤشر وانخفاضه، فإنه في عام (2011) نلاحظ انخفاض المؤشر بسبب أزمة الحرب وتعثر بعض المقترضين في رد استحقاقاتهم وسحب المودعين لودائعهم وطرحها للخارج، واستقراره نسبياً خلال الفترة (2012-2017) بسبب

سياسة سعر الفائدة التي ارتفعت خلال هذه المدة مما أدى للحفاظ على ودائع المصارف، كما أن بهذه الفترة كانت سياسة المصارف التحفظ في منح التسهيلات الائتمانية، ليعود المؤشر بالانخفاض بشكل ملحوظ في عام (2018) بسبب انتهاء أزمة الحرب وعودة المصارف في استخدام السيولة لديها في منح التسهيلات، لتعود النتائج الإيجابية لهذه الأنشطة في خلال الفترة (2019-2021) وارتفاع المؤشر من جديد.

2.3. اختبار صحة نموذج Panel:

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث وأظهرت النتائج أن جميع قيم المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي، وذلك نسبة إلى أن جميع نتائج اختبار Jarque-Bera للمتغيرات أكبر من 5%، وكانت النتائج كما هي متوضعة في الجدول التالي:

الجدول (2) اختبار Jarque-Bera

S	L	ROE	
336.9328	521.6195	1396.214	Jarque-Bera
توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	النتيجة

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الـ eviews

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية يتم اللجوء لاختبار قيم Durbin-Watson، وكلما كانت النتيجة تتراوح ضمن المجال {1.38-2.62} هذا يعني لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وكانت النتائج كما هي متوضعة في الجدول التالي:

الجدول (3) اختبار Durbin-Watson

المتغيرات	Durbin-Watson	النتيجة
ROE	1.522182	لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي
L	1.384911	لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي
ROE+ L	1.506970	لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الـ eviews

اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي:

بعد إجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للمتغيرات المستقلة كانت النتيجة عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي بعد ضرب عدد المشاهدات (154) ب R-squared فكانت النتيجة مطابقة للقيمة الموجودة في نتائج الاختبار وقيم الاحتمالات جميعاً أكبر من 1% و 5% لذلك نرفض وجود مشكلة.

اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة:

تم اختيار اختبار ADF لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات حيث أن الفرضية الصفرية تقول يوجد جذر للوحدة للمتغيرات التابعة والمستقلة ولكي تستقر يجب أن تكون أصغر من مستويات الدلالة حيث تشير * إلى 1% و ** إلى 5% و *** إلى 10%، وكانت نتائج الاختبار جميعها مستقرة عند مستويات دلالة ودرجات مختلفة كالتالي:

الجدول (4) نتائج ADF

بدون ثابت ولا اتجاه		مع ثابت		مع ثابت واتجاه		المتغير	ت
Prob	قيمة t	Prob	قيمة t	Prob	قيمة t		
*0.000	67.6076	*0.000	52.9816	**0.0340	43.1053	عند المستوى	ROE
*0.000	133.694	*0.000	71.1492	*0.0092	48.6241	عند الفرق الأول	
1.000	7.07096	0.7881	21.8519	0.1365	36.2421	عند المستوى	L
*0.000	75.2203	*0.0074	49.4903	0.3937	29.3753	عند الفرق الأول	
0.4673	27.9464	**0.0419	42.1526	0.1348	36.3114	عند المستوى	S
*0.000	115.531	*0.0001	60.5249	*0.0015	52.5582	عند الفرق الأول	

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الـ eviews

بما أن جميع المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة (1%) ونفس المستوى (عند الفرق الأول) يعتمد نموذج panel في التحليل.

3.3. تطبيق أثر نموذج Panel:

بعد الانتهاء من إجراء الاختبارات السابقة يتم الانتقال إلى نماذج Panel الثلاثة والتي هي: نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) ونموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM).

لكن سيتم تجاهل النموذج الأول وذلك لأن البحث يهتم بالآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة ولا يمكن تجاهل الفترة الزمنية المدروسة المرتبطة بالمتغير المستقل وخصوصاً أن سورية قد مرت بفترة أزمة.

سيتم اختيار نموذج Panel عن طريق النموذج الثاني (FEM) والنموذج الثالث (REM) ومن ثم اختيار النموذج الأفضل والأكثر ملاءمة عن طريق إجراء اختبار (Hausman Test)، فإذا كانت احتمالية عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية المقطعية والزمنية في المتغيرات المستقلة أكبر من 10% أي قبول فرضية العدم التي تقول عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية المقطعية والآثار الزمنية في المتغيرات المستقلة فإننا نعتمد نموذج REM، وإذا كانت أصغر من 10% فإننا نعتمد نموذج FEM وكانت نتائج اختبار (Hausman Test) موضحة كالتالي:

الجدول (5) اختبار Hausman Test

النموذج المعتمد	Prob. Cross-section random	
REM	0.7984	أثر ROE في S
REM	0.4016	أثر L في S
REM	0.6745	أثر ROE + L في S

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مستخرجات برنامج eviews

وكانت نتائج نموذج REM بمستوى دلالة متغير (حيث تشير * إلى مستوى دلالة 1%، و** إلى مستوى دلالة 5%، و*** إلى مستوى دلالة 10%) كما هي متوضعة في الجدول (6) كالتالي:

الجدول (6) نتائج REM

Prob(F)	F-statistic	Adjusted R	R-squared	ROE	المتغيرات
0.0000	22.46165	0.124443	0.130241	2.278095 0.000	ROE
0.871444	0.026277	0.006490-	0.000175	-0.087045 0.8716	L
*0.0000	11.17675	0.118781	0.130453	2.278093 *0.000 -0.015314 0.9761	ROE+ L

إعداد: الاعتماد الباحثة على مستخرجات برنامج eviews

ويمكن تفسير النتائج وربطها مع فرضية البحث:

أولاً: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر ROE في (S) خلال الفترة الممتدة (2011-2021).

نلاحظ أن متغيرات الدراسة ذو دلالة معنوية واحصائية عند مستوى دلالة 1% حيث كانت $\text{Prob}(F) = 0.000$ أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما أن $R\text{-squared} = 13\%$ أي أن ROE استطاع تفسير ما يقارب 13% من أثر الربحية وفق العائد على حقوق الملكية في الاستقرار المصرفي المتمثل بمؤشر S، أما عن طبيعة اتجاه العلاقة فهي طردية أي كلما ازداد العائد على حقوق الملكية بمقدار واحد ازداد مؤشر Bank-O-Mater بمقدار 227.8% أي أن ربحية المصارف من خلال العائد على حقوق الملكية تساهم في الزيادة من الاستقرار المصرفي، وهذا يدل على أن العائد من النشاط التشغيلي للمصارف يساهم في استقرار المصارف ودعم ملاءتها المالية والتخفيف من أزمة السيولة وفشل المصارف، ويأخذ نموذج الانحدار النهائي الشكل التالي:

$$S = 2.3 * ROE + 1.859$$

ثانياً: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر السيولة في (S) خلال الفترة الممتدة (2011-2021).

نلاحظ أن متغيرات الدراسة ليست ذو دلالة معنوية واحصائية عند اي مستوى دلالة حيث كانت $\text{Prob}(F) = 0.871444$ أي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن $R\text{-squared} = 0.006\%$ (نسبة منخفضة جداً) أي أن نسبة التداول لم تستطع تفسير أثر السيولة وفق نسبة التداول في الاستقرار المصرفي المتمثل بالمؤشر S، ربما هذه النتيجة غريبة فمناطقياً يجب أن يكون هناك علاقة (عندما تزداد السيولة يجب أن يزداد الاستقرار المصرفي) ولكن هذا يشير إلى أن السيولة غير موظفة بطريقة تساهم في الاستقرار المالي للمصارف، ويأخذ نموذج الانحدار النهائي الشكل التالي:

$$S = - 0.087 * L - 2.27$$

ثالثاً: لنختبر الفرضية الصفرية التي تقول: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر ROE ونسبة التداول (L) في (S) خلال الفترة الممتدة (2011-2021).

نلاحظ أن متغيرات الدراسة ذو دلالة معنوية واحصائية عند مستوى دلالة 1% حيث كانت $0.000 = \text{Prob}(F)$ أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما أن $R\text{-squared} = 13\%$ أي أن المواءمة بين الربحية والسيولة استطاعت تفسير ما يقارب 13% من أثر مواءمة الربحية (ROE) والسيولة (نسبة التداول) في الاستقرار المصرفي المتمثل بمؤشر الملاءة المالية Bank-O-Mater، أما عن طبيعة اتجاه العلاقة فهي طردية بالنسبة للربحية أي كلما ازدادت الربحية ازداد الاستقرار المصرفي بمقدار 228%، وعكسية بالنسبة للسيولة أي كلما نقصت السيولة بمقدار وحدة واحدة ازداد الاستقرار المصرفي بمقدار 2%، أي أن المواءمة بين زيادة الربحية بنسبة كبيرة ونقصان السيولة بنسبة ضئيلة في آن واحد يساهم في الاستقرار المصرفي، وهذا يعني ضرورة المواءمة بين ربحية المصارف والسيولة وينسب معينة لأنها النتيجة الأفضل في تحقيق الاستقرار، ويأخذ نموذج الانحدار النهائي الشكل التالي:

$$S = 2.278 * ROE - 0.0153 \text{Deposit} + 1.87$$

النتائج:

يمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها البحث:

1. استطاع القطاع المصرفي ورغم الأزمات التي مر بها من أزمة حرب وأزمات اقتصادية وعقوبات خلال المدة (2011-2021) أن يحافظ على استقراره المالي، لكن بالمقابل فإن نسب ربحية المصارف المتمثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية كانت منخفضة أي أن المصارف تأثرت نسبياً بالأزمات وبالعقوبات الاقتصادية، أما بالنسبة لنسب السيولة فكانت جيدة وهذا يعني أن المصارف لم تتعرض لأزمات سيولة.

2. يوجد أثر ذات دلالة معنوية وإيجابية لأثر الربحية (ROE) في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص المتمثل بمؤشر الملاءة المالية (S) خلال الفترة (2011-2021) أي كلما ازدادت الربحية ازداد استقرار القطاع المصرفي.

3. لا يوجد أثر ذات دلالة معنوية واحصائية لأثر السيولة (نسبة التداول) في استقرار القطاع المصرفي، أي أن تحقيق الاستقرار المصرفي للقطاع المصرفي السوري الخاص لا يرتبط بشكل أساسي في سيولته وذلك خلال المدة (2011-2021).
4. يوجد أثر معنوي واحصائي لأثر مواءمة الربحية المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية والسيولة المتمثلة بنسبة التداول في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص المتمثل بالمؤشر S وهو أثر ايجابي لأثر الربحية وعكسي لأثر السيولة في مؤشر S خلال الفترة (2011-2021)، أي كلما ازدادت الربحية بنسبة كبيرة (228%) ونقصت السيولة (2%) بنسبة صغيرة ازداد استقرار القطاع المصرفي وهي غاية البحث في أهمية مواءمة الربحية والسيولة في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص، حيث أن السيولة لمفردها لم يكن لها ذات تأثير في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص.

التوصيات:

1. من الأفضل أن تقوم السياسة النقدية بتطبيق معيار يهتم بربط ربحية المصارف بسيولتها وعدم الاكتفاء بفرض نسب معينة للربحية أو للسيولة كل على حدا.
2. على المصارف وضع خطط شهرية لاحتساب الأرباح وربطها بشكل مباشر بالسيولة وليس فقط الخوف من فجوة السيولة، بل الخوف من سيولة عالية لا يتم استثمارها بشكل أمثل في تحقيق الأرباح وتصبح عبء على المصرف عوضاً من أنها نقطة إيجابية في مصلحته.
3. مواصلة السياسة النقدية في البحث عن طرق أخرى لتوجيه الأفراد نحو الثقافة المصرفية مما يساهم في زيادة الربحية التي تأثرت سلباً بسبب الأزمات التي تعرضت لها البلاد.
4. إمكانية إعادة هذا البحث بمؤشرات ربحية وسيولة أخرى، ودراسة أثرها في استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص بمؤشر استقرار مصرفي آخر، أو إعادة هذا البحث في قطاع مصرفي لبلد مغاير لمجتمع هذا البحث.

المراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد، نضال. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية. جامعة بغداد. العراق. العدد 36. ص 308.
2. الحموي، أحمد. (2021). العلاقة بين هيكل رأس المال وإمكانية التنبؤ باستمرار المنشأة. ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية. ص 76.
3. الحموي، نيرمين. (2016). نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة. ماجستير. قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية.
4. الحياي، وليد. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. إثراء للنشر والتوزيع. الأردن. ص 35.
5. الحياي، وليد. (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل. إثراء للنشر والتوزيع. الأردن. ص 53.
6. الدبس، طارق. (2019). التحليل الائتماني وأثره على السيولة والربحية - دراسة حالة المصرف التجاري السوري. قسم إدارة الأعمال. كلية الاقتصاد. جامعة طرطوس. سورية.
7. الساعدي، علاء. (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية. المجلة العربية للإدارة. مجلد 35. العدد 1. ص 359.
8. الفراء، أحمد. (2007). تحليل نظام التقييم المصرفي الأميركي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. ص 77.

9. المحمود، حسين. (2014). إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية). قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية.
10. المشهوروي، أحمد. (2007). أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. ص 66.
11. آل علي، رضا. (2002). إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر". ط 1. دار الفكر للطباعة والنشر. عمان. الأردن. ص 194.
12. جروح، ماهر. (2015). جودة الخدمات المصرفية وأثرها في ربحية المصارف (دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في سورية). رسالة ماجستير. قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية.
13. حمد، ناجي. (2009). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. - المجلة العراقية للعلوم الإدارية. المجلد 6. ص 405.
14. حنا، كارلا. (2016). أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية). رسالة ماجستير. قسم العلوم المالية والمصرفية. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. سورية.
15. رمضان، زياد، ومحفوظ، جودة. (2006). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. ط 3. دار وائل لنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص 91.
16. سهام، عيساوي، ومرغاد، الخضر. (2015). استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية. جامعة محمد خيضر. أبحاث اقتصادية وإدارية. الجزائر. العدد 77. ص 156.

17. عبد الرحمن، عبد العزيز. (2015). استقرار النظام المالي المصرفي. منشورات بنك السودان المركزي. السودان. العدد 77. ص 37.
18. عطار، رانيا. (2015). قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية (دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي). رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. سورية. ص 2.
19. عقل، مفلح. (2006). وجهات نظر مصرفية. مكتبة المجتمع العربي. عمان. الاردن. ص 467.
20. فلاح. فاطمة. (2018). أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. قسم العلوم المالية والمصرفية. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين.
21. لطيف، دانا. (2019). أثر الهيكل التمويلي على الربحية والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الفترة الزمنية (2009-2013)". قسم العلوم المالية والمصرفية. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. سورية.
22. مواليدي، نور الدين. (2018). أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية (دراسة تحليلية). رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية.
23. ناصيف، فالانتينا. (2014). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على ربحية الشركات "دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال. دمشق. سورية.

باللغة الأجنبية:

1. Adalstenson, G. (2014). **The Liquidity Risk Management Guide From Policy to Pitfalls**. John Wiley & Sons. 23.
2. Basel Committee on Banking Supervision. (2011). The Transmission Channels between the Financial and Real Sectors: A Critical Survey of the literature. **Working Paper Bank for International Settlement Switzerland**. N18. 12.
3. Bashir, A. (1999). Risk and profitability measures in Islamic banks. **research Islamic economic studies**. V6. N2. 5.
4. Casu, B, and Giradone, C and Molyneux, P. (2006). **introduction to banking. Prentice hall**. UK. 85.
5. Diamon, W and Rajan, G. (2005). Liquidity Shortages and Banking Crises. **the Journal of Finance**. Vlx. N2. 617.
6. Fungacova, Z and Turk, R.(2015). High Liquidity Creation and Bank Failures. **Working Paper:international Monetary Fund**.V15. N103.
7. Ghosh. A. (2012). **Managing Risks in Commercial and Retail Banking**. John Wiley & Sons. Singapore Pte Ltd. 173.
8. Işik, O and Yalman, İ& Koşaroğlu. M. (2017). Factors Affecting the Profitability of Deposit Banks in Turkey. **Journal of Business Research Turk**. V9. N1. 362.
9. Kasman, A and Carvallo, O. (2014). Financial Stability, Competition and Efficiency in Latin American and Caribbean Banking. **Journal of Applied Economics**. Vxvii. N2.
10. Nowotny, E and Ritzbeger-Grunwald, D. (2015). **The Challenge of Economic Rebalancing in Europe –**

Perspectives for CESEE Countries. Edward Elgar Publishing. USA. 227.

11. Rasiah, D. (2010). Theoretical framework of profitability as applied to commercial banks in Malaysia. **European journal of economics, finance and administrative.** V19. N19. 74.
12. Rist, P. (2015). **Financial ratios for executives.** Après. 90.
13. Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organizations. (2000). **BCBS. February/2000.** <http://www.bis.org/publ/bcbs69>.

المواقع:

1. موقع مصرف سورية المركزي.
2. موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

معوّقات تطبيق نموذج التّمييز الأوروبيّ في الجامعات السّوريّة

دراسة ميدانيّة في جامعة تشرين

أ.د. كندة علي ديب¹ د. جميل عيسى² فائنة نبيل زهرة³

□ الملخّص □

هدف البحث إلى التّعرف على أهمّ المعوّقات التي تواجه تطبيق التّموذج الأوروبيّ للتّميّز EFQM في جامعة تشرين، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف البحث تم تطوير استبانة وتوزيعها على عينة من أعضاء الهيئة التدريسيّة في جامعة تشرين، ثمّ أجريت عليها التحليلات الإحصائيّة المناسبة، ومن أهمّ النتائج التي تم التّوصّل إليها:

- تواجه جامعة تشرين العديد من المعوّقات البشريّة، الماليّة، والتّكنولوجيّة، التي لا تسمح لها بتطبيق نموذج التّميّز الأوروبي EFQM فيها.
- وفي ضوء النتائج التي توصّل إليها البحث؛ يقترح الباحثون:
- بناء نموذج لتحقيق التّميّز في مؤسسات التّعليم العالي والبحث العلمي السّوريّة- وذلك بالاستفادة من نماذج التّميّز العالميّة والعربيّة-يستند إلى معايير تتلاءم مع البيئة السّوريّة وثقافتها ومفوماتها، ويساعدها في التّغلب على معوّقات وصولها إلى التّميّز في أدائها وقدرتها على المنافسة العالميّة.

الكلمات المفتاحيّة: معوّقات، التّميّز، نموذج التّميّز الأوروبيّ.

¹أستاذ-قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سوريّة.
²مدرس- قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سوريّة.
³طالبة دراسات عليا (دكتوراه)-قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سوريّة.

Obstacles to applying the European model of excellence in Syrian universities A field study at Tishreen University

Dr. Kinda Ali Deeb¹ Dr. Jamil Issa² Fatena Nabil Zahra³

□ ABSTRACT □

The research aimed to identify the most important obstacles facing the application of the European Excellence Model EFQM at Tishreen University, the researcher relied on a descriptive analytical method, To achieve the objectives of the research, a questionnaire was developed and distributed to a sample of faculty members at Tishreen University, and then appropriate statistical analyzes were conducted on it.

The most important results that were reached:

Tishreen University faces many human, financial, and technological constraints, which do not allow it to implement the EFQM European Excellence Model.

In light of the research finding, the researchers suggest:

Building a model for achieving excellence in Syrian institutions of higher education and scientific research - by making use of international and Arab models of excellence - based on standards that are compatible with the Syrian environment, culture and components, and helps it overcome obstacles to achieving excellence in its performance and its ability to compete globally.

Keywords: Obstacles, Excellence, European Excellence Model.

¹ Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

² Instrutor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

³ Postgraduate student (PHD in business administration), department of business administration, faculty of economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعدّ التّوجّه نحو تحقيق التّميّز أمر لا بدّ منه وغاية كلّ منظرمة تسعى للدّخول في المنافسة العالميّة في ظلّ سيادة ما يعرف باقتصاد المعرفة واستجابة للعديد من التّغيرات التي فرضتها العولمة، حيث أضحت معايير التّميّز في مقدّمة الأهداف التي تسعى مؤسسات التّعليم العالي إلى تحقيقها، خاصّةً مع ظهور وتنامي العديد من نماذج التّميّز على المستويات الوطنيّة والعالميّة، أشهرها؛ التّموذج الصّادر عن المؤسّسة الأوروبيّة للجّودة EFQM الذي يعدّ نموذج عالمي تتبناه العديد من الدّول.

تواجه الجّامعات السّوريّة العديد من المشكلات والتّحدّيات التي تعوقها في الوصول إلى التّميّز في أدائها والقدرة على المنافسة العالميّة، لذلك جاء هذا البحث ليحاول تحديد أهم هذه المعوّقات لما له أهميّة في الوقت الحالي.

مصطلحات الدّراسة:

معوّقات (Obstacles): كلّ ما من شأنه أن يحدّ من عمليّة تطبيق التّموذج؛ ويفرض متطلباً أو متطلّبات محدّدة تفوق الإمكانيات المتاحة، بحيث يجب مواجهتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بتجاوزها. (رقاد، 2014، ص16) و(عشبية، 2008) نقلاً عن (الزّفاعي، 2021، ص255)

التّميّز (Excellence): القدرة على تقديم الخدمات بشكل مبتكر يميّز عن المنافسين الآخرين. (Elkhaldi, 2012) نقلاً عن (Durrah et al, 2020, p.152)

نموذج التّميّز الأوروبي (EFQM): أداة عمليّة تساعد المنظّمة في تحديد وفهم الفجوات بين المنظّمة وتحقيقها للتّميّز، ومن ثمّ إيجاد الحلول لها. (Antonaras & Others, 2009, p.76)

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (الغامدي والجارودي، 2017): المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في التقدم لجائزة التميز العلمي في جامعة الملك سعود.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في التقدم لجائزة التميز العلمي في جامعة الملك سعود من وجهة نظرهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في التقدم لجائزة التميز العلمي في جامعة الملك سعود من وجهة نظرهم:

- غياب ورش العمل التي تشرح كيفية التقدم للجائزة.
- قصور التعريف برؤية الجائزة ورسالتها إعلامياً.
- عدم توفر الوقت الكافي لتعبئة النماذج بسبب عبء التدريس.

2. دراسة (الزمي ولزهر، 2022): تصور مقترح لتطوير أداء إدارات التعليم في ضوء معايير النموذج الأوروبي للتميز EFQM 2020.

للدراسة عدة أهداف؛ أهمها: الكشف عن التحديات التي تواجه تطوير أداء إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية وفق معايير نموذج التميز الأوروبي EFQM، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، وتوصلت إلى أن هناك عدة تحديات توجد بدرجة عالية تواجه إدارات التعليم في عمليات التطوير أهمها:

- قلة المخصصات المالية اللازمة لتطبيق برامج وأنشطة التميز.
- ضعف مهارات العاملين في تطبيق معايير التميز.
- ضعف مستوى التنسيق والتكامل بين الإدارات.

1. (López et al, 2017): Implementation barriers of the EFQM excellence model within the Spanish private firms

معوقات تطبيق نموذج التميز الأوروبي في الشركات الإسبانية الخاصة.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف معوقات تطبيق النموذج الأوروبي للجودة في الشركات الإسبانية الخاصة؛ حيث أجريت هذه الدراسة في 68 شركة خاصة إسبانية تعمل على تطبيق نموذج التميز الأوروبي، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن أهم هذه المعوقات هي: ضيق الوقت، وقلة الموارد المادية والمالية. وتكون هيكل المعوقات في تلك الشركات من ثلاث مجموعات؛ هي: معوقات سلوكية وثقافية، معوقات تنظيمية، معوقات الموارد.

2. (Barnawi, 2022): Organizational Excellence Models-Failure and Success Factors of Organizational Excellence and Challenges Mitigation.

نماذج التميز التنظيمي-عوامل الفشل والنجاح في التميز التنظيمي وتخفيف التحديات.

تطرقت هذه الدراسة إلى عدة نماذج للتميز التنظيمي، وسلطت الضوء على النموذج الوطني السعودي للجودة والتميز المؤسسي، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحديات وعوامل الفشل وأهم المعوقات التي تمنع المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية في تطبيق معايير الجودة والتميز التنظيمي، وكيفية مواجهتها، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أنه هناك عدة معوقات تواجه تلك المنظمات؛ أهمها:

- عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في تطبيق معايير التميز.
- نقص الموارد المالية وقدرات الإدارة المالية في الكثير من المنظمات داخل القطاع.

- التّخطيط الاستراتيجي غير ملائم في هذه المنظّمات لتحقيق التّميّز.

اختلاف الدّراسة الحاليّة عن الدّراسات السّابقة:

من خلال الاطلاع على الدّراسات السّابقة؛ وجد الباحثون أنّ دراستهم الحاليّة قد اتفقت مع الدّراسات السّابقة بالنّظر إلى نموذج تميّز محدّد وتحديد معوّقات تطبيقه، وتختلف الدّراسة الحاليّة عن الدّراسات السّابقة وتتميّز عنها في أنّها خصّصت لإلقاء الضّوء على نموذج التّميّز الأوروبي EFQM، وتحديد المشكلات والتّحدّيات التي تعترض الجّامعات السّوريّة وتعوقها لتطبيق النموذج، وصولاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتّوصيات من شأنها أن تساعد على الوصول إلى التّميّز في أدائها والقدرة على المنافسة العالميّة؛ في حين لم يسبق في -حدود علم الباحثين- أنّه تم تناول هذا البحث.

مشكلة البحث:

يتّضح من خلال الخطّة الاستراتيجية لجامعة تشرين سعيها إلى لرسم خارطة الطّريق للتّحسين المستمر لخدماتها بغرض التّميز والمنافسة محلياً وإقليمياً لتكون منصة معرفيّة متجدّدة ومنافسة كمركز بحثي وتعليمي متميّز من خلال مشاركة الخبرات العالية الموجودة فيها والتي تبنت رؤية الجامعة في التّطوير والتّجديد المستمر نحو التّميز والإبداع.

لاحظ الباحثون تطابق رؤية الجامعة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية مع نماذج التّميّز-أشهرها: التّموذج الصّادر عن المؤسّسة الأوروبيّة للجّودة EFQM-التي تعد أحد الأطر المهمّة لتعزيز قدرة الجّامعات التنافسيّة وتحقيق التّميّز وتقديم وسيلة لدعم رؤية الجّامعة واستراتيجيتها، إلا أنّه ومن خلال الدّراسة الاستطلاعيّة التي قاموا بها في جامعة تشرين والمقابلة وطرح مجموعة من الأسئلة على عيّنة من أعضاء الهيئة التدريسيّة في الجّامعة؛ تبين:

وجود فجوة بين الواقع الحالي لجامعة تشرين والمستوى المطلوب الوصول إليه، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع تصنيفها العالمي بين مثيلاتها من الجّامعات. مما يشير إلى أنّ

الجامعة تواجه العديد من التّحدّيات والمشكلات التي تعوقها عن تحقيق أهدافها. وبناءً على ما سبق سعت هذه الدّراسة للبحث عن معوّقات تطبيق النّموذج الأوروبيّ للتميّز، وقام الباحثون بتحديد مشكلة البحث من خلال طرح السّؤال الرّئيس الآتي:

ما معوّقات تطبيق نموذج التّميّز الأوروبيّ في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التّدريسيّة؟

يتفرّع عنه السّاؤلات الفرعيّة الآتية:

- ما المعوّقات الإداريّة والتنظيميّة التي تواجه تطبيق نموذج التّميّز الأوروبيّ في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التّدريسيّة؟
- ما المعوّقات البشريّة التي تواجه تطبيق نموذج التّميّز الأوروبيّ في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التّدريسيّة؟
- ما المعوّقات الماليّة التي تواجه تطبيق نموذج التّميّز الأوروبيّ في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التّدريسيّة؟
- ما المعوّقات التكنولوجيّة التي تواجه تطبيق نموذج التّميّز الأوروبيّ في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التّدريسيّة؟

أهميّة البحث وأهدافه:

أهميّة البحث:

الأهميّة النّظريّة: تبرز الأهميّة النّظريّة للبحث الحالي فيما يأتي:

- أهميّة وحداثة الموضوع الذي يتناوله وهو السّعي إلى تحقيق التّميّز؛ الذي يعدّ من أبرز الغايات التي تسعى إليها المنظّمات بصفة عامّة والجامعات بصفة خاصّة.
- يستند البحث الحالي إلى أحد أبرز النّماذج العالميّة للجودة والتّميّز الذي يعدّ أداة عمليّة وفاعلة في إدارة مؤسسات التّعليم وخاصّة الجامعات.

الأهميّة العمليّة: تبرز الأهميّة العمليّة للبحث الحالي فيما يأتي:

- تفيد نتائج البحث-في حال تمّ الأخذ بها-مؤسسات التّعليم العالي في تبني فكر وفلسفة التّميّز والسّعي لتطبيق معايير التّميّز؛ بما يحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية.
- يلقي هذا البحث الضّوء على ضرورة تبني آليات جديدة لتطوير أداء الجّامعات وتجويد خدماتها بشكل يلبي حاجات وطموحات موظّفيها وطلّابها والمجتمع.
- يستشرف هذا البحث عمق التّحديات والرّوى المستقبلية في تطوير وتحديث التّعليم لمعالجة أوجه القصور فيه والمعوقات التي تمنع تطويره.
- كما يؤمل من هذا البحث أن يفيد القيادات الجّامعية في التّغلب على معوّقات تطبيق نموذج EFQM للتّميّز ومساعدتهم في الارتقاء بمستوى تميّز الجّامعة وزيادة قدرتها على المنافسة مع مثيلاتها.

أهداف البحث: تتمثّل أهداف البحث بالآتي:

- التّعرّف على أهمّ المعوّقات التي تواجه تطبيق التّموذج الأوروبي للتّميّز EFQM في جامعة تشرين.
- التّوصّل إلى بعض المقترحات والتّوصيات التي يمكن أن تساعد في مواجهة تلك المعوّقات للوصول إلى التّميّز في أدائها والقدرة على المنافسة العالميّة-في حال تمّ الأخذ به-.

فرضيات البحث:

الفرضية الرّئيسية: هناك معوّقات تعترض إمكانية تطبيق نموذج التّميّز الأوروبي EFQM في جامعة تشرين. لاختبار تلك الفرضية قام الباحثون بصياغة الفرضيات الإحصائية الآتية:

1. لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العيّنة على محور المعوّقات الإداريّة والتنّظيميّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3). بحيث يشير المتوسط

- المحسوب إلى عدم إمكانية تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي EFQM في ظل المعوّقات الإداريّة والتَّنظيميّة التي تعترض جامعة تشرين.
2. لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوّقات البشريّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3). بحيث يشير المتوسط المحسوب إلى عدم إمكانية تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي EFQM في ظل المعوّقات البشريّة التي تعترض جامعة تشرين.
3. لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوّقات الماليّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3). بحيث يشير المتوسط المحسوب إلى عدم إمكانية تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي EFQM في ظل المعوّقات الماليّة التي تعترض جامعة تشرين.
4. لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوّقات التكنولوجيّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3). بحيث يشير المتوسط المحسوب إلى عدم إمكانية تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي EFQM في ظل المعوّقات التّقنيّة التي تعترض جامعة تشرين.

حدود البحث:

الحدود البشريّة: أعضاء الهيئة التدريسيّة في جامعة تشرين.

الحدود المكانية: اقتصر البحث على جامعة تشرين.

الحدود الزمانيّة: المدّة الزمانيّة المخصّصة للبحث بين عامي 2022-2023.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، ومجموعة طرائق منها الاعتماد على البيانات الثانويّة، والأوليّة من خلال استبانة تمّ تنظيمها من خلال إطلاع الباحثون على الأدبيات المنشورة، وتوزيعها على عينة من أعضاء الهيئة التدريسيّة في جامعة تشرين، بالإضافة

إلى جمع كافة المعلومات الضَّروريَّة والإضافيَّة عبر أسلوبي الملاحظة والمقابلة الشَّخصيَّة، وتمَّ الاعتماد على برنامج (Spss) لتحليل البيانات.

الإطار النَّظري للبحث:

ماهية نماذج التَّمْيِيز:

برزت في الآونة الأخيرة على السَّاحة الدَّوليَّة والإقليميَّة عدداً من التَّنظيمات الَّتِي أخذت على عاتقها مهمَّة تحفيز المنظَّمات ودفعها نحو تحقيق مستويات أعلى من الأداء للوصول إلى التَّمْيِيز، وذلك بوضع نماذج لتكون بمثابة دليل عمل لجميع المنظَّمات سواءً كانت إنتاجيَّة أو خدميَّة.

تتضمَّن هذه التَّمَاذج مجموعة من المعايير المحدَّدة مسبقاً، يعطى كلِّ معيار من المعايير؛ وزناً يختلف حسب أهميته، ويكون الوزن عبارة عن نقاط لكلِّ معيار، أو على هيئة نسبة مئوية، كما ويشمل كل معيار رئيس على عدَّة معايير فرعيَّة.

ركَّزت هذه الدَّراسة على النَّمُوذَج الأوروپي للتَّمْيِيز EFQM؛ الَّذِي يعد من أبرز التَّمَاذج وأكثرها شيوعاً واستخداماً في العالم المعاصر وتتبناه العديد من الدَّول.

فوائد تطبيق نماذج التَّمْيِيز:

لتطبيق نماذج التَّمْيِيز العديد من الفوائد؛ منها أنَّها: (عبود، 2009، ص2)

- توفرَّ منهجيَّات عمل وآليات لقياس الأداء ونتائجه في جميع أرجاء المنظَّمة، لما تحتويه هذه التَّمَاذج من معايير رئيسة وعناصر متكاملة يتطلَّب توفرها في المتقدِّم لهذه الجَّوائز.

- تمثَّل مدخلاً أساسياً لقياس وتقييم كفاءة أنظمة العمل والوسائل والأدوات المستخدمة، وكيفيَّة وضع الخطط وتطبيقها، وتحفيز العاملين والاهتمام بالتدريب، وقياس

نتائج الأداء التنظيمي، وقياس رضا المتعاملين، وتحديد جوانب القوة وتشخيص فرص التحسين المستقبلية.

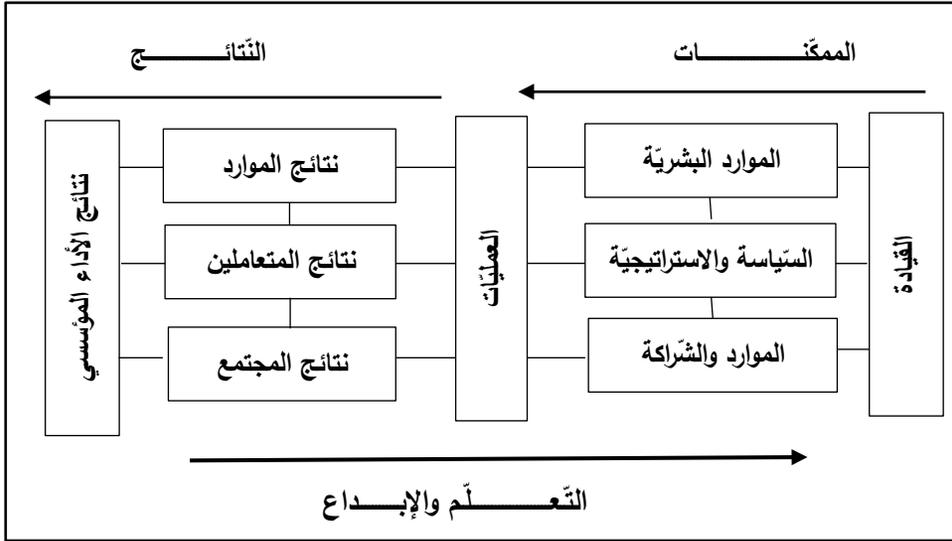
ويرى الباحثون أن لنماذج التميز فوائد عدة، منها بالإضافة لما سبق؛ أنها:

- أداة تشخيص لاكتشاف مواطن القوة والضعف في أداء المنظمة وفرص التحسين والتطوير.
- فرصة للتعرف على مستوى الأداء في المنظمة، ورصد مدى اقترابها أو ابتعادها عن مستويات الأداء المستهدفة.
- خلق التنافس الإيجابي بين المنظمات لتحسين أدائها.

نموذج التميز الأوروبي EFQM:

أنشأت المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM نموذج التميز الأوروبي عام 1991م، وتصف المنظمة الأوروبية؛ النموذج الأوروبي بأنه أداة عملية تساعد المنظمة في تحديد وفهم الفجوات بين المنظمة وتحقيقها للتميز، ومن ثم إيجاد الحلول لها. (Antonaras & Others, 2009, p.76)

تعتمد آلية عمل النموذج على العلاقة السببية بين المعايير، فمعايير النتائج المتميزة ستتحقق من خلال معايير الممكنات التي تغطي ما تفعله المنظمة، وقد وضع في منتصف النموذج التعلم والإبداع لتأثيره على كل إدارة المنظمة. (EFQM, 2003, p.16) ويظهر الشكل الآتي الإطار العام لنموذج وجائزة التميز الأوروبية:



الشكل (1): نموذج التّميز الأوروبي، المصدر: (EFQM, 2003, p.1)

تستند جائزة التّميز الأوروبيّة على معايير التّميز التّسعة للتّموذج؛ والتي قسمت الى نوعين من المعايير وهي: (EFQM, 2003, p.13-15)

1. معايير الممكّنات: يضمّ المعايير الآتية:

i. معيار القيادة: يبحث هذا المعيار في سلوك القادة نحو تطوير وتسهيل المهمّة والرّوية والقيم التّنظيميّة، ووضع النّظم المطلوبة للتّغيير والنّجاح المستمر.

ii. معيار السياسة والاستراتيجيّة: يبحث هذا المعيار في تطوير النّظرة الاستراتيجية لتنفيذ مهام المنظمة ورؤيتها، وتطوير السياسات، الخطط، والعمليّات لتطبيق الاستراتيجية.

iii. معيار الموارد البشريّة: يبحث هذا المعيار في إدارة، تطوير، وتحرير كامل إمكانيّات الأفراد، فالمنظمة تقدم لهم الإنصاف، المساواة، الشراكة، والتّمكين، وتكافئهم وتحفّزهم على تبني الالتزام باستخدام مهاراتهم وعلمهم لصالح المنظمة.

iv. معيار الموارد والشراكة: يبحث هذا المعيار في تخطيط وإدارة الشراكات الخارجية والموارد الداخلية؛ وذلك لدعم السياسة، الاستراتيجية، العمليات التشغيلية في المنظمة.

v. معيار العمليات: يبحث هذا المعيار في تصميم، إدارة، وتحسين العمليات؛ وذلك لدعم سياسات واستراتيجيات المنظمة لضمان تحقيق رضا عملائها وأصحاب المصلحة جميعهم.

2. معيار النتائج: يضمّ المعايير الآتية:

i. معيار نتائج المتعاملين: يبحث هذا المعيار في الإجراءات الشاملة لتحقيق رضا المتعاملين.

ii. معيار نتائج الموارد البشرية: يبحث هذا المعيار في تحقيق النتائج الرامية للأفراد العاملين.

iii. معيار نتائج المجتمع: يبحث هذا المعيار في قياس النتائج التي تتعلق بالمجتمع المحلي، القومي، والدولي.

iv. معيار نتائج الأداء المؤسسي: يبحث هذا المعيار في قياس نتائج الأداء التي حدّتها المنظمة والمتفق عليها في سياستها واستراتيجياتها لإنجاز ما يتعلق بأدائها المخطط له.

استخدام نموذج التميز الأوروبي EFQM في المؤسسات التعليمية:

يعدّ التميز محصلة لتطبيق مجموعة من المعايير التي تمكّن المؤسسات التعليمية من التّوصّل إلى نتائج تنافسية غير مسبوقه، وتسهم في ضمان تحقيق أهدافها، لذا فإنّ السعي لتطبيق معايير التّميز مطلب أساسي في ظلّ التّغيرات البيئية والتنافسية على النّهوض وتخطي الصّعوبات وإحداث تفوق وتطوير في الأداء للوصول إلى القدرة على البقاء والمنافسة. (شيماء ورنيا، 2021، ص28)

قد تمّ بناء نموذج التّميز الأوروبي EFQM للتّطبيق في المنظّمات التّجاريّة، إلّا أنّه بعد تعديله وتطويره أصبح بالإمكان تطبيقه بفعاليّة في المؤسسات التّعليميّة، فعند تطبيق المحاور التّسعة الخاصّة بالنّموذج بالشّكل الصّحيح والمتوازن، ومن ثمّ مقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة التّعليميّة بهذه المحاور؛ نستطيع بذلك تحديد نقاط القوّة وفرص التّحسين. (المزين والغامدي، 2010، ص756) وأكّدت العديد من الدّراسات صلاحية نموذج التّميز الأوروبي EFQM للتّطبيق على المؤسسات التّعليميّة، منها: دراسة (Nazemi & Alishiri, 2015)، (Jambor, 2010)، (Ioncica et al, 2009) و (Saraiva et al, 2003). (الشّوا، 2016، ص64)

إجراءات الدّراسة: (التّحليل والمناقشة):

مجتمع البحث وعيّنته:

مجتمع البحث: تكوّن من أعضاء الهيئة التّدريسيّة في جامعة تشرين، وقد بلغ حجم مجتمع البحث (1083) فرد.

عيّنة البحث: اعتمد البحث على أسلوب المعاينة العشوائيّة بالاعتماد على قانون العيّنة الآتي:

$$n = \frac{Z^2(pq)N}{Z^2(pq) + e^2N}$$

$$n = \frac{1.96^2(0.5*0.5)(1083)}{1.96^2(0.5*0.5) + 0.05^2(1083)} = \frac{1040.1132}{0.9604 + 2.7075} = 283.571 = 284$$

حيث تمّ توزيع 340 استبانة، تم استرداد 300 استبانة، وكانت 40 استبانة منها غير صالحة للتّحليل الإحصائي.

أداة الدراسة:

اعتمد الباحثون على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد قاموا بتقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: تناول هذا القسم جمع بيانات عن المتغيرات الديموغرافية للأفراد الذين تم توزيع الاستبانة عليهم.

القسم الثاني: تناول هذا القسم جمع بيانات للتعرف على معوقات تطبيق نموذج EFQM للتمييز في جامعة تشرين، تضمن 20 عبارة، تم اعتمادها نتيجة اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة، وتم عرضها وتحكيمها من قبل لجنة تحكيم.

وقد اعتمد الباحثون على مقياس ليكرت الخماسي حيث قابل كل عبارة خمس درجات من الموافقة كالاتي:

غير موافق بشدة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

دراسة ثبات وصدق المقياس:

مقياس الثبات:

قام الباحثون باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقاييس (غدير، 2012، ص234-246)، حيث تم حساب معامل ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS لحساب ثبات جميع عبارات الاستبانة معاً كما هو موضح بالجدول (1) الآتي:

Reliability Statistics الجدول (1) معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات

Cronbach's Alpha	N of Items
.844	20

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss اصدار 20.

يظهر الجدول (1) أنَّ قيمة ثبات معامل ألفا كرونباخ تساوي (0.844) وهو أكبر من 0.80؛ وهذا يدل على أنَّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيِّد جداً وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة، ولا داعي لحذف أيَّة عبارة. (غدير، 2012، ص234-246).

مقياس الصدق (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة):

قامت الباحثة بدراسة علاقة طرفيَّات عدَّة في الدِّراسة مع طرف أساسيِّ كالمتوسط الإجمالي (غدير، 2012، ص247-248)، واختبار تلك العلاقات، وذلك لاختبار صدق محتوى فقرات الدِّراسة، وكانت العلاقة النَّاتجة العلاقة النَّاتجة معنويَّة أي ذات دلالة إحصائيَّة؛ وكان ذلك مؤشراً على صدق المقياس.

حيث يوضِّح الجدول (3) أنَّ: $\alpha = 0.01 < p = \text{Sig} = 0.000$ ، وبذلك تكون الباحثة قد تأكّدت من صدق وثبات فقرات الاستبانة وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عيِّنة الدِّراسة الأساسيَّة.

الجدول (3): صدق المحتوى Correlations

		المعَوَّقات الإداريَّة والتنظيميَّة	المعَوَّقات البشريَّة	المعَوَّقات الماليَّة	المعَوَّقات التكنولوجيَّة
معَوَّقات تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي	Pearson Correlation	0.628**	0.512**	0.704**	0.516**
	Sig. (2- tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	300	300	300	300

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

اصدار 20.

القسم الثاني: اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضية الرئيسية للبحث والفرضيات الفرعية؛ قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على كل محور من محاور الاستبانة، واختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test.

تم إعطاء الرمز (m1) للمعوقات الإدارية والتنظيمية، (m2) للمعوقات البشرية، (m3) للمعوقات المالية، و (m4) للمعوقات التكنولوجية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية:

• فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الإدارية والتنظيمية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

• الفرضية البديلة H_1 : يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الإدارية والتنظيمية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجدول (4): نتائج اختبار ستودينت

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
m1	-6.105-	299	.000	-.10667-	-.1411-	-.0723-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss اصدار 20.

نلاحظ من الجدول (4) السابق أنّ $\text{sig}=0.00$ وهو أقل من مستوى الدلالة 0.01 ؛ يدل هذا إلى أنّ المتوسط المحسوب يفرق جوهرياً عن المتوسط الحيادي ويحق للباحثين الاعتداد بقيمة ذلك المتوسط، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

يوجد فروق جوهريَّة متوسطة إجابات أفراد العينة على محور المعوَّقات الإداريَّة والتنظيميَّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجَدول (5): الإحصاءات الخاصَّة بإجابات أفراد عيِّته البحث على محور المعوَّقات الإداريَّة والتنظيميَّة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
m1	300	2.8933	.30265	.01747

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss اصدار 20.

يبين الجدول (5) السابق أنَّ متوسط إجابات أفراد العينة = 2.8933 وهو أصغر من متوسط الحياد 3؛ وبالتالي فإنَّ إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على وجود معوَّقات إداريَّة وتنظيميَّة في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي فيها.

اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الثانيَّة للفرضيَّة الرئيسيَّة:

- فرضيَّة العدم H_0 : لا يوجد فروق جوهريَّة بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوَّقات البشريَّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).
- الفرضيَّة البديلة H_1 : يوجد فروق جوهريَّة متوسطة إجابات أفراد العينة على محور المعوَّقات البشريَّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجَدول (6): نتائج اختبار ستودينت

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
m2	57.146	299	.000	.92667	.8948	.9586

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss اصدار 20.

نلاحظ من الجدول (6) السابق أن $\text{sig}=0.00$ وهو أقل من مستوى الدلالة 0.01؛ يدل هذا إلى أن المتوسط المحسوب يفرق جوهرياً عن المتوسط الحيادي ويحق للباحثين الاعتداد بقيمة ذلك المتوسط، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: يوجد فروق جوهريّة متوسطة إجابات أفراد العينة على محور المعوقات البشرية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجدول (7): الإحصاءات الخاصة بإجابات أفراد عينة البحث على محور المعوقات البشرية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
m2	300	3.9267	.28087	.01622

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss
اصدار 20.

يبين الجدول (7) السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة = 3.9267 وهو أكبر من متوسط الحياد 3؛ وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة تميل إلى الموافقة على وجود معوقات بشرية في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التميز الأوروبي فيها.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية:

- فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروق جوهريّة بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الماليّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).
- الفرضية البديلة H_1 : يوجد فروق جوهريّة متوسطة إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الماليّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجَدول (8): نتائج اختبار ستودينت

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
m3	29.911	299	.000	.48667	.4546	.5187

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss
اصدار 20.

نلاحظ من الجدول (8) السابق أن $\text{sig}=0.00$ وهو أقل من مستوى الدلالة 0.01 ؛ يدل هذا إلى أن المتوسط المحسوب يفرق جوهرياً عن المتوسط الحيادي ويحق للباحثين الاعتداد بقيمة ذلك المتوسط، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: يوجد فروق جوهريّة متوسط إجابات أفراد العيّنة على محور المعوّقات الماليّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجَدول (9): الإحصاءات الخاصّة بإجابات أفراد عيّنة البحث على محور المعوّقات الماليّة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
m3	300	3.4867	.28182	.01627

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss
اصدار 20.

يبين الجدول (9) السابق أن متوسط إجابات أفراد العيّنة = 3.4867 وهو أكبر من متوسط الحياد 3؛ وبالتالي فإن إجابات أفراد العيّنة تميل إلى الموافقة على وجود معوّقات ماليّة في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التَّميِّز الأوروبي فيها.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية:

• فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوقات التكنولوجية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

• الفرضية البديلة H_1 : يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوقات التكنولوجية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجدول (10): نتائج اختبار ستودينت

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
m4	56.018	299	.000	1.17000	1.1289	1.2111

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss اصدار 20.

نلاحظ من الجدول (10) السابق أن $\text{sig}=0.00$ وهو أقل من مستوى الدلالة 0.01 ؛ يدل هذا إلى أن المتوسط المحسوب يفرق جوهرياً عن المتوسط الحيادي ويحق للباحثين الاعتداد بقيمة ذلك المتوسط، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المعوقات التكنولوجية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3).

الجدول (11): الإحصاءات الخاصة بإجابات أفراد عينة البحث على محور المعوقات التكنولوجية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
m4	300	4.1700	.36176	.02089

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss اصدار 20.

بيِّن الجدول (11) السَّابق أنَّ متوسط إجابات أفراد العيِّنة = 4.17 وهو أكبر من متوسط الحياد 3؛ وبالتالي فإنَّ إجابات أفراد العيِّنة تميل إلى الموافقة على وجود معوَّات تكنولوجيايَّة في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التَّميَز الأوروبي فيها.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات Conclusions:

تبين من خلال البحث وإجابات أفراد عيِّنة البحث وجود العديد من المعوَّات البشريَّة، الماليَّة، والتكنولوجيايَّة، التي لا تسمح لها بتطبيق نموذج التَّميَز الأوروبي EFQM فيها؛ حيث:

- أثبتت نتيجة الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى وجود فروق جوهريَّة متوسط إجابات أفراد العيِّنة على محور المعوَّات الإداريَّة والتنظيميَّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العيِّنة على العبارات التي تقيس محور المعوَّات الإداريَّة والتنظيميَّة (2.8933) وهو أصغر من متوسط الحساب 3؛ وهذا يدلُّ على عدم موافقتهم على وجود معوَّات إداريَّة وتنظيميَّة في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التَّميَز الأوروبي فيها.

- أثبتت نتيجة الفرضيَّة الفرعيَّة الثانيَّة وجود فروق جوهريَّة متوسط إجابات أفراد العيِّنة على محور المعوَّات البشريَّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العيِّنة على العبارات التي تقيس محور المعوَّات البشريَّة (3.9267) وهو أكبر من متوسط الحساب 3؛ وهذا يدلُّ على موافقتهم على وجود معوَّات بشريَّة في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التَّميَز الأوروبي فيها.

- أثبتت نتيجة الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثيَّة وجود فروق جوهريَّة متوسط إجابات أفراد العيِّنة على محور المعوَّات الماليَّة وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العيِّنة على العبارات التي تقيس محور المعوَّات الماليَّة (3.4867) وهو أكبر من متوسط الحساب 3؛ وهذا يدلُّ على موافقتهم على وجود معوَّات ماليَّة في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التَّميَز الأوروبي فيها.

• أثبتت نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة وجود فروق جوهرية متوسطة إجابات أفراد العينة على محور المعوقات التكنولوجية وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس محور المعوقات التكنولوجية (4.17) وهو أكبر من متوسط الحساب 3؛ وهذا يدل على موافقتهم على وجود معوقات بشرية في جامعة تشرين تحول دون تطبيق نموذج التميز الأوروبي فيها.

التوصيات Recommendations:

• يوصي الباحثون بضرورة بناء نموذج لتحقيق التميز في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي السورية وذلك بالاستفادة من نماذج التميز العالمية والعربية-يستند إلى معايير تتلاءم مع البيئة السورية وثقافتها ومقوماتها، ويساعدها في التغلب على معوقات وصولها إلى التميز في أدائها وقدرتها على المنافسة العالمية.

• أما فيما يتعلق بالمعوقات ونواحي القصور التي أظهرتها الدراسة؛ يقترح الباحثون ما يلي:

- نشر ثقافة تنظيمية في الجامعة تدعم التميز وتشجعه.
- اكتشاف وتنمية الموهوبين في الجامعة واعتبارهم ركيزة لتحقيق التميز والمنافسة.
- توفير الإمكانيات التي تتطلبها البحوث العلمية في الجامعة وإتاحتها لجميع الباحثين.
- ضرورة دعم البحث العلمي واهتمام الجامعة بتكريم أصحاب الأبحاث العلمية المميزة بصورة مستمرة وتقديم الحوافر المادية والمعنوية لهم ولجميع الكوادر البشرية المتميزة، ومراعاة العدالة والمساواة في الفرص لتنمية ولاءهم وانتماءهم وضمان تعاونهم في إنجاح تطبيق نماذج التميز.
- إجراء تقييم دوري للخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد نقاط الضعف والقوة وتعديل الانحرافات ودعم البدائل.
- تخصيص بند في ميزانية الجامعة لجوائز مالية للكليات المتميزة.

- عقد شراكات بين الجامعة ومؤسسات أخرى لتقديم استشارات ومعلومات لهم ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم، وإيجاد مصادر تمويل جديدة بحيث لا تعتمد فقط على التّمويل الحكومي؛ وذلك لتوفير الإمكانيات الماديّة اللّازمة لتحقيق التّميّز في الجامعة.
- فتح برامج أكاديميّة جديدة يحتاجها سوق العمل؛ وذلك لتوفير المزيد من الموارد الماليّة للجامعة.
- ضرورة تقييم رضا العاملين بالجامعة والطلاب وقياس الرّأي العام للمجتمع، واستفادة الجامعة من نتائج التّقييم لتطوير سياساتها وعمليّاتها.
- ضرورة إقامة دورات تدريبيّة للموظفين في المركز وتأهيلهم بشكل يسهم باستخدام التّكنولوجيا الموجودة بشكل صحيح وفعّال.
- ضرورة تطوير وتحديث البنى التّحتيّة لتكنولوجيا المعلومات في الجامعة، والاعتماد على التّكنولوجيا الحديثة في التّعليم.
- توفير مكتبة إلكترونيّة للباحثين تشمل: الكتب والرّسائل العلميّة والمجّلات والدوريات، وتوفير شبكة انترنت متاحة لهم وتمكّنهم على الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال العلم.

المراجع:

المراجع العربية:

- AL-RIFAI, E, 2021- The Challenges of Achieving Institutional Excellence in the Education Department of Yanbu Governorate from the Viewpoint of Educational Supervisors, **Arab Journal for Scientific Publishing**, 4 (36), pp. 251-278.
- RAKAD, S, 2014- **The application of the quality assurance system in Algerian higher education institutions: prospects and obstacles - a field study in higher education institutions in eastern Algeria.** PhD dissertation, Setif University 1: Algeria.
- AL-RAMTHY, S; LZAHER, N, 2022- A proposed vision for developing the performance of education departments in light of the criteria of the European model of excellence, **Ain Shams University Journal**, 4 (46), pp. 45-108.
- SHAWA, E, 2016- **The degree of practice of principals of public secondary schools in the governorates of Gaza to manage excellence in the light of the European Excellence Model (EFQM) and ways to develop it.** Master's thesis, The Islamic University: Gaza.
- SHAEMAA, M; RANIA, W, 2021- **Using the European model of excellence in evaluating the performance of higher education institutions-A comparative study between the University of Skikda and the University of Constantine 2.** Master's thesis, Mohamed Bashir Ibrahimi University: Algeria.
- ABBOUD, A, 2009- **The role of the Quality and Excellence Awards in measuring and developing**

performance in the government sector. The International Conference on Administrative Development towards distinguished performance in the government sector, Kingdom of Saudi Arabia.

- AL-GHAMDI, A; AL-JAROUDI, M, 2017- Obstacles faced by faculty members in applying for the Scientific Excellence Award at King Saud University, **The Specialized Educational International Journal**, 6 (4), pp. 109-119.
- GHADEER, B, 2012- **Analysis of Radioactive Data Produced by IBM SPSS Statistics 20**, First Edition, Aleppo: Syria.
- Lamzyn, E; Al-Ghamdi, R, 2010- **European model of excellence benefits and standards**. A working paper submitted to the fifteenth annual meeting, King Saud University: Riyadh.

- ANTONARAS. A & OTHERS, 2009- **The strategic importance of benchmarking as a tool for achieving excellence in higher education.** A paper for the 3rd annual scientific quality congress in the Middle East, E-university: Dubai.
- BARNAWI. M, 2022- Organizational Excellence Models-Failure and Success Factors of Organizational Excellence and Challenges Mitigation, **Open Journal of Business and Management**, (10), PP.2915-2938.
- DURRAH. O; ELTIGANI. M; GHARIB. M; HANNAWI. S, 2020- Management by Walking Around as an Approach to Improving Organizational Excellence in Media Institutions, **Journal of Economic**, 4(30), pp.147-165.
- EFQM. Introducing excellence, 2003.
- LÓPEZ. R; CONCEPCIÓN. M; SERRANO. A, 2017- Implementation barriers of the EFQM excellence model within the Spanish private firms. **Total Quality Management & Business Excellence**. 28(7-8), PP.1-17.

